سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 768 – الأحد 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا



هل وقع الاقتصاد السوري في فخ "النهج النيوليبرالي"؟

14



أخبار سوريا 02

من يترصد خطوط الطاقة في سوريا؟

شؤون محلية 04

نقابة المهندسين تحذر من تجاهلها في المشاريع العقارية

شؤون محلية 05

الرقابة التموينية في دمشق.. توثيق رقمي وكاميرات محمولة

شؤون محلية 06

درعا تواجه الجفاف.. 50 ألف بئر مخالفة

ثقافة وفن 16

زهير قنوع.. "أبو جانتي" يعود و"آراميا" يفتح أبوابه

رياضة 18

حقوق التسمية التجارية فرصة لتمويل الأندية السورية



من الفصائلية إلى الدمج والهيكلة

أي جيش تبنيه سوريا؟



استعراض عسكري للجيش السوري في دكاكر مرور عام على سقوط النظام السابق – 8 كانون الأول 2025 (وزارة الدفاع)

ملف خاص



15

يافعون سوريون يحاربون في معارك لم يعيشوها

كان طارق (18 عامًا)، المقيم في حمص، في السادسة من عمره حين بلغت المعارك المسلحة ذروتها في سوريا. اليوم، وبعد نحو عامين على انتقال البلاد إلى مشهد سياسي جديد عقب سقوط النظام السابق، يمارس الشاب دور القاضي والمنفّذ من خلف شاشة هاتفه.
بدأ السجال عندما نشرت راما (19 عامًا)، المقيمة في مدينة اللاذقية، تدوينة دعت فيها إلى تغليب المصالحة الوطنية والعفو المجتمعي لبناء الاستقرار.
لم تمر دقائق حتى أعاد طارق مشاركة التدوينة معلّقًا: "المصالحة دون محاسبة خيانة للدماء. نريد قصاصًا فوريًا وشاملًا لكل من تورط أو صمت، دون شفقة"....

أنابيب في مرمى النيران

من يترصد خطوط الطاقة في سوريا؟

عنب بلدي – وسيم العدوي

في وقت تسعى فيه الدولة السورية لاستعادة دورها الإقليمي كـ"ممر حيوي وبديل" لشبكات الطاقة، وتفعيل مشاريع الربط الإقليمي في مرحلة ما بعد سقوط النظام في 8 من كانون الأول 2024، تبدو خطوط نقل النفط والغاز ومحطات التوليد هدفًا أساسيًا لهجمات متكررة منذ أيلول الماضي.

وبين أطماع شبكات التخريب والسرقة المحلية، ورسائل الردع السياسية العابرة للحدود، سجلت السلطات الرسمية السورية ووزارة الطاقة نحو 22 حادثة واعتداء استهدفت البنية التحتية للطاقة مؤخرًا، وهي اعتداءات تتراوح بين سرقة النفط الخام وتفجيرات تطال الخطوط الرئيسة، وصولًا إلى مخططات تخريبية احترافية أحبطتها الأجهزة الأمنية قبل ساعات من تنفيذها.

تركز عنب بلدي في هذا التقرير التحليلي على خلفيات الاستهدافات وسياقاتها الأمنية، وترصد تقاطع مصالح التنظيمات المسلحة والقوى الإقليمية والرسائل التي تحملها هذه الهجمات، كما تناقش التحديات التي تواجه حماية المنشآت الحيوية والسيناريوهات المحتملة لمستقبلها على المدى القريب.

تنظيم "الدولة" وإيران و"حزب الله".. من المستفيد؟

باتت البنية التحتية النفطية السورية جزءًا محوريًا من حرب اقتصادية ممنهجة، وفقًا لما قاله الخبير الأمني ضياء قدور، في حديث إلى عنب، حيث يحاول تنظيم "الدولة" استغلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط النظام السابق لضرب الدولة في مفاصلها الاقتصادية والأمنية.

وأضاف أن التنظيم يسعى من خلال هذه الحرب المتصاعدة إلى "جعل دمشق تجثو على ركبتيها دون أن يطلق رصاصة واحدة"، وهو ما يتسق مع نمط عملياته التاريخية، إذ وثقت تقارير عدة خلال العام الحالي هجمات وخلايا نشطة للتنظيم طالت خطوط نفط وغاز وحراس منشآت في مناطق متفرقة.

ورغم ترجيح فرضية تورط التنظيم، فإن قدور لا يستبعد احتمالات أخرى، من بينها أطراف محلية متضررة من الترتيبات الجديدة أو جهات تسعى إلى عرقلة مشروعات الطاقة الإقليمية.

وتتعزز هذه الفرضية مع إعلان قوى الأمن الداخلي وجهاز الاستخبارات العامة في سوريا، بداية تشرين الثاني الحالي، عن إحباط مخطط "إرهابي" استهدف مصفاة حمص النفطية، وضبط خلية مسلحة وتوقيف أفرادها، مع مصادرة عبوات ناسفة متطورة ومعدّات للتفجير عن بُعد.

الاتهام السوري الرسمي للخلية بالانتماء لـ "حزب الله" اللبناني، قابله بيان صادر عن الحزب نفى فيه أي علاقة بالحادثة أو وجود أي نشاط لعناصره داخل الأراضي السورية.

إلا أن الخبير الأمني قدور قلل من إمكانية الحسم بالجهة المنفذة في ظل شح المعطيات الرسمية، موضحًا أن مجرد الكشف عن "مخطط إرهابي ما" لا يحسم هوية العقول المدبرة، وإن كانت الشواهد الميدانية المتاحة تمنح ترجيحًا أكبر لفاعل إرهابي، سواء كان "أداة" لدولة مثل إيران أو تنظيمًا عابرًا للحدود ينشط في الداخل السوري.

المضبوطات الاحترافية بين تنظيم "الدولة" و"حزب الله"

لتقصي جذور الأزمة الحالية ينبغي العودة بالذاكرة إلى السنوات التي تلت اندلاع الحرب في سوريا، حين تحولت شبكات الطاقة ومحطات التوليد إلى غنائم حرب، ومجال حيوي للجماعات المسلحة وتنظيم "الدولة"، فضلًا عن الميليشيات الإيرانية التي تمركزت قرب طرق الإمداد بالبادية ودير الزور.

ورغم سقوط النظام، فإن آثار الحرب ظلت حاضرة في هيكلية التهديدات، إذ أظهرت الصور التي عرضتها وزارة الداخلية بحوزة خلية "حزب الله" المتهمة باستهداف مصفاة حمص وجود جهاز إلكتروني لاسلكي يبدو أنه وحدة تحكم أو جهاز استقبال لاسلكي أو جزء من منظومة تفجير عن بُعد.

ويرى الباحث العسكري رشيد حوراني، في حديث إلى عنب بلدي، أن العبوات الناسفة الاحترافية بالإضافة إلى جهاز التحكم عن بُعد تظهر مدى احترافية الجهة المسؤولة عن التفجير الفاشل.

وردًا على سؤال حول المستفيدين محليًا وعربيًا ودوليًا من استهداف خطوط الطاقة، يرى حوراني أن المسؤولية متساوية بين تنظيم "الدولة" والشبكات الإيرانية وإسرائيل، لأن أي دور لسوريا في بدء مد خطوط نقل الطاقة يعزز دورها على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا من شأنه أن يؤذي تلك الأطراف.

بينما يرى الخبير الأمني ضياء قدور أن طهران لا ترغب في وجود بدائل فعالة لضيق هرمز تقلل من نفوذها في التحكم بمسارات الطاقة، مؤكدًا أن أي مشروع يجعل سوريا والعراق أقل اعتمادًا على المضيق قد يُنظر إليه كتهديد لمصالحها الإقليمية.

ونبّه قدور إلى أن تداعيات التهديد لا تتوقف عند الخسائر المباشرة التي قد تلحق بالمنشآت، بل تمتد لتشمل احتمالات منها:

- اضطراب إمدادات الوقود وزيادة تكاليف النقل والإنتاج.
- زيادة الضغوط على المالية العامة إذا اضطرت الدولة إلى تعويض النقص عبر الاستيراد.
- إضعاف ثقة المستثمرين بقدرة السلطات على حماية المنشآت الحيوية، بحسب رشيد حوراني، وجود ثغرة عسكرية لدى سوريا في تغطية كامل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، "نظرًا إلى حداثة تشكيل المؤسسات الأمنية والعسكرية، وخروج البلاد من حرب طاحنة دمرت خلالها البنى التحتية".

فالمنشآت الحيوية كالطرق الدولية والسدود ومحطات المياه في مختلف البلدان تخضع لمراقبة وتأمين خاص عبر منظومات دفاع جوي أو رادارات، وهذا الأمر على الأرجح ما ستعمل الدولة السورية على تأمينه في المدى القريب، وهو يحتاج إلى جهود ضخمة، بحسب الخبير العسكري ذاته.

وعلى سبيل المثال، يبلغ عدد محطات التحويل الكهربائي وحدها 75 محطة موزعة على المحافظات جميعها، منها 64 محطة قيد العمل، بينما لا تزال ثماني محطات خارج الخدمة، وتوجد ثلاث محطات تحت إعادة التأهيل.

ولا يرى الباحث حوراني أن هناك تحديات كبيرة (انتشار الألغام، مخلفات الحرب، التنسيق الخارجي) في ضوء براعة الجيش السوري، بحسب وصفه، مثل نجاحه في قضية مراقبة الحدود السورية- اللبنانية بالمسيّرات والتي حصل من خلالها على نتائج "ممتازة".

ولكن الأمر، من وجهة نظره، يعود إلى أن استهداف خطوط الطاقة لم يكن بالحسبان لدى سوريا، وبعد تلك العمليات يمكن العمل على مراقبتها من خلال:

- غرف عمليات للطيران المسيّر تراقب مناطق انتشار تلك الخطوط.
- الدعم بوحدات للتدخل السريع لإبطال الأعمال التخريبية.

تداعيات التعافي واستشراف المآلات المستقبلية

أوضح الباحث السوري انعكاسات عملية إعادة بناء قطاع الطاقة وتأمين خطوط الإمداد على الأمن الداخلي السوري وقال إن إعادة بناء قطاع الطاقة من شأنها:

- دعم الاقتصاد بشكل عام.
- تحسين الحالة المعيشية للمواطن السوري.
- قطع الطريق على استقطاب أي جهة لتوظيف سوريين في أعمالها.

ووصف حوراني تحقيق الأمن بأنه "مجموعة متكاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية".

وبناء على المعطيات الميدانية والتحركات الأمنية الأخيرة، تتجه بوصلة التوقعات نحو انحسار الاعتداءات في الفترة المقبلة، وفقًا لحوراني.

وأضاف أن الاستهدافات بشكل عام "هي إلى اضمحلال، والدولة السورية التي لم تكن متنبهة للاحتياجات الأمنية لهذه المرافق، وهو أمر معروف في كل دول العالم، ستقوم بتأمين نظام حماية لها".

وختم حوراني بأن الجيش السوري ينتشر بفيالقه الستة على كامل الجغرافيا السورية، وهذا من شأنه أن يعني تقليل الاستهدافات لجميع المنشآت الحيوية بما فيها خطوط الطاقة.

وبين شلل منظومة الطاقة الجنوبية (مؤقتًا) بعتمة مفاجئة وتدشين الأنابيب العابرة للحدود كـ"خط الغاز العربي"، تخوض سوريا سباقًا محمومًا بين إرادة التعافي ومخاطر الانتكاس الأمني، ولهذا لم يعد السؤال اليوم حول من يسيطر على الأرض ميدانيًا، بل حول من يملك القدرة على حماية شرايين الطاقة الممتدة في تضاريس أمنية وعرة بالمنطقتين الوسطى والجنوبية من سوريا.

شلل الطاقة جنوبًا وتدشين "الغاز العربي"

طالت أحدث الاستهدافات الحيوية، بداية تشرين الأول الماضي، خط الغاز الرئيس المغذي للمنظومة الجنوبية في ريف دمشق، وأعلنت حينها الشركة السورية لكهرباء ريف دمشق خروج محطة توليد "الناصرية" إلى جانب محطتي "دير علي" و"تشرين" عن الخدمة بشكل كامل، نتيجة الانفجار الذي أدى إلى توقف ضخ الغاز اللازم لتشغيل العنفات.

وتأتي هذه التطورات في توقيت بالغ الحساسية، خاصة أنها جاءت بعد أيام قليلة من تدشين رسمي لاستئناف العمل مجددًا في مشروع "خط الغاز العربي" بطول يمتد لأكثر من 1200 كيلومتر لربط مصر والأردن وسوريا ولبنان مع تركيا، بهدف إعادة دمشق إلى مركز المشهد الإقليمي للطاقة.

وهنا أشار الباحث العسكري حوراني إلى أن توقيت استهداف هذه الأنابيب والمحطات مثل "الناصرية" يتجاوز مجرد العمل التخريبي العابر، مؤكدًا أن من الطبيعي أن يتم استهداف خطوط الطاقة أو المنشآت الحيوية بشكل عام كمحطات الكهرباء والمصافي النفطية نظرًا إلى عدم انتهاء دور المهددات الأمنية للدولة السورية على الرغم من تراجع عمليات تنظيم "الدولة" وأذرع إيران التي تحاول استمرار التواصل معها في سوريا، بحسب قوله.

وتنطلق هذه الاستهدافات، بحسب حوراني، من عدم رضا هؤلاء عن النجاح الذي حققته الدولة السورية، وبروزها بعد إغلاق مضيق هرمز كمعبر رئيس لأنابيب الطاقة في المنطقة، ليتحول استهداف خطوط الإمداد إلى وسيلة لضرب سوريا اقتصاديًا وسياسيًا.

الثغرة العسكرية وتحديات تأمين البادية

يمثل استهداف خطوط نقل الطاقة، بحسب رشيد حوراني، وجود ثغرة عسكرية لدى سوريا في تغطية كامل



محطة تشرين الحرارية بريف دمشق بعد استهداف محطة تخفيض الضغط فيها – 30 أيلول 2026 (الشركة السورية للبترول)

خبراء يفسرون الأسباب والتداعيات

الانتهاكات الإسرائيلية في الجنوب تحرك الشارع السوري



وقفة احتجاجية في دوار النعيم بمدينة الرقة تندد بالانتهاكات الإسرائيلية في الجنوب السوري – 23 تشرين الأول 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

عنب بلدي – ركان الخضر

تطرح الوقفات الاحتجاجية المعبرة عن التضامن مع القنيطرة ودرعا ضد الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في الجنوب السوري، والتي شهدتها عدة مناطق ومحافظات سورية، أسئلة حول أسبابها ودوافعها والرسائل المستنتجة منها، بالإضافة إلى مدى احتمالية تطورها في المستقبل.

وتثير استفسارات حول التأثيرات التي قد تفرضها على تطورات الميدان، والضغوط التي قد تحدثها في تعاطي الجانبين السوري والإسرائيلي مع ملف الجنوب، الذي بدا أنه أخذ منحى متصاعدًا في الآونة الأخيرة، خاصة بعد حادثتي قتل شابين سوريين على يد الجيش الإسرائيلي الشهر الماضي.

في 30 من تشرين الأول الماضي، شهدت بلدة جديدة عرطوز في ريف دمشق الغربي وحي جوبر الدمشقي وقفتين احتجاجيتين، تنديدًا بالانتهاكات والممارسات الإسرائيلية في الجنوب السوري، رُفعت خلالها شعارات ولافتات أكدت رفض المشاركين الاعتداءات المتواصلة من قبل الجانب الإسرائيلي.

وطالب المحتجون خلال الوقفتين بالكشف عن مصير المختطفين والمعتقلين في السجون الإسرائيلية والإفراج عنهم، وعبّروا عن وحدة الموقف الشعبي في الدفاع عن سيادة الأراضي السورية.

وسبقت الوقفتين احتجاجات مشابهة في عدة مناطق ومحافظات سورية، في 23 من تشرين الأول، تنديدًا بالتوغلات الإسرائيلية وردًا على قتل سوريين واعتقالهم، لا سيما بعد مقتل شاب من ذوي الإعاقة في قرية جملة بريف درعا الغربي في 22 من الشهر ذاته.

وبحسب ما رصده مراسلو عنب بلدي، خرجت مظاهرات في عدة محافظات سورية، منها درعا والقنيطرة والحسكة والرقة ومدينة سلمية في ريف حماة.

كما رُصدت دعوات في حمص ومدينة مصياف في ريف حماة، إلى جانب نقاط أخرى في دمشق وريفها.

الغضب والقلق في الجنوب

يرى الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة" سمير العبد الله، أن المظاهرات على الرغم من صغرها وقلة عدد المتظاهرين، كانت تعبيرًا عن حالة الغضب والقلق المتزايد تجاه السياسات الإسرائيلية في الجنوب السوري، من توغلات واعتقالات ومحاولات لفرض أمر واقع في تلك المنطقة، خاصة أن التحركات الإسرائيلية أخذت منحى بات يهدد السيادة السورية في الجنوب، هذه التحركات من قبل دمشق دبلوماسيًا وسياسيًا.

وأما بخصوص احتمالية الضغط على دمشق لتغيير نهجها في التعامل مع الملف القائم على اعتماد الحلول الدبلوماسية، فأوضح جلو أن الحكومة السورية لا تملك الأدوات الكافية إذ أثبتت أن المجتمع السوري لا يزال يمتلك قضايا جامعة، وفي مقدمتها رفض الاحتلال والدفاع عن وحدة الأراضي السورية، كما تؤكد أن التفوق العسكري الإسرائيلي لا يعني القدرة على فرض واقع يحظى بقبول شعبي.

الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو يعتقد أن أسباب المظاهرات تعود إلى الاستفزازات الإسرائيلية المتكررة والمتصاعدة في الفترة الأخيرة من ناحية التمدد الجغرافي وطبيعة الانتهاكات التي باتت تلاحق الناس في مصادر رزقهم سواء كانت الرعوية أو الزراعية، مرجعًا السبب المباشر إلى حادثة مقتل الشاب من ذوي الإعاقة في ريف درعا.

وقال جلو، في حديث إلى عنب بلدي، إن الظروف تحمل رسائل واضحة بأن السوريين لن يتخلوا عن أي جزء من أرضهم، كما أن الهدوء واعتماد الدبلوماسية من قبل الدبلوماسي على إسرائيل، دون أن تدفع دمشق بالضرورة إلى تغيير مقاربتها القائمة على تجنب المواجهة العسكرية المباشرة.

وبخصوص الموقف الإسرائيلي، استبعد العبد الله أن تؤدي المظاهرات وحدها إلى تغيير استراتيجيتها، لكنها قد ترفع التكلفة السياسية لاستمرار التوغلات، خصوصًا إذا اتسعت واستمرت.

وفيما يتعلق باحتمال تطورها إلى مقاومة مسلحة، فإن ذلك يبقى مرتبطًا، وفق العبد الله، بمستوى التصعيد الإسرائيلي واستمرار الاعتداءات وانسداد الأفق السياسي، وسياسة الحكومة السورية تجاه إسرائيل، متوقعًا أن تستمر الاحتجاجات في الوقت الحالي، مع احتمال حدوث احتكاكات محلية محدودة.

وأوضح العبد الله أن إسرائيل تستطيع فرض وقائع عسكرية بقوة السلاح، لكنها لن تستطيع بالضرورة فرض قبول السوريين بها، مبيّنًا أن استمرار التوغلات والاعتداءات سيزيد احتمالات تحول الرفض الشعبي إلى حالة وطنية أكثر تنظيمًا واستمرارية، بما يضع دمشق وإسرائيل أمام تحديات سياسية وأمنية متزايدة.

لأي تصعيد أو مواجهة عسكرية قد تحقق غاية إسرائيلية في رد عنيف وقوي يؤدي إلى تثبيت أو اقتطاع أراضٍ من الجنوب بصفتها مكسب حرب.

بالمقابل، أشار جلو إلى أن احتمالية تطور المظاهرات إلى مقاومة شعبية يبقى خيارًا واردًا في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية التي قد تولد انفجارًا شعبيًا، بالإضافة إلى احتمالية استغلال أطراف أخرى تسعى لزعزعة الاستقرار في سوريا للظروف الحالية وخلط الأوراق، من قبيل إيران و"حزب الله" اللذين يسعيان إلى استغلال الأوضاع القائمة وإحداث تغييرات ميدانية على الأرض خدمة لمصلحتهما.

من جانبه، رجح الباحث سمير العبد الله أن تمنح هذه التحركات الشعبية الحكومة السورية ورقة إضافية لتعزيز موقفها التفاوضي، ورفع مستوى الضغط الدبلوماسي على إسرائيل، دون أن تدفع دمشق بالضرورة إلى تغيير مقاربتها القائمة على تجنب المواجهة العسكرية المباشرة.

وبخصوص الموقف الإسرائيلي، استبعد العبد الله أن تؤدي المظاهرات وحدها إلى تغيير استراتيجيتها، لكنها قد ترفع التكلفة السياسية لاستمرار التوغلات، خصوصًا إذا اتسعت واستمرت.

وفيما يتعلق باحتمال تطورها إلى مقاومة مسلحة، فإن ذلك يبقى مرتبطًا، وفق العبد الله، بمستوى التصعيد الإسرائيلي واستمرار الاعتداءات وانسداد الأفق السياسي، وسياسة الحكومة السورية تجاه إسرائيل، متوقعًا أن تستمر الاحتجاجات في الوقت الحالي، مع احتمال حدوث احتكاكات محلية محدودة.

وأوضح العبد الله أن إسرائيل تستطيع فرض وقائع عسكرية بقوة السلاح، لكنها لن تستطيع بالضرورة فرض قبول السوريين بها، مبيّنًا أن استمرار التوغلات والاعتداءات سيزيد احتمالات تحول الرفض الشعبي إلى حالة وطنية أكثر تنظيمًا واستمرارية، بما يضع دمشق وإسرائيل أمام تحديات سياسية وأمنية متزايدة.

أزمة السيادة في سوريا
أين الدولة؟

خالد المطلق

أين الدولة حين نحتاج إليها؟ سؤال يتردد على ألسنة السوريين في كل مكان، فالسيادة ليست شعارات تُرفع في المناسبات، ولا هي اعتراف دولي يُعلق على الجدار، بل هي قدرة السلطة الفعلية على حماية الأرض والقرار والمواطن، والسيطرة على السلاح والموارد تحت سلطة القانون، وإذا قسنا سوريا اليوم بهذا المعيار جاءت النتيجة مرعبة، فالحدود والسلاح والسماء والعملة حقوق قانونية تآكلها الممارسات اليومية، وهذا لا يعني أن الدولة فقدت سيادتها، لكنه يضع السلطات أمام استحقاقات لا تحتمل التهرب.

أول هذه الأسئلة يتعلق بالحدود، فما شعور أهلنا في القرى الحدودية حين يرون الآليات الإسرائيلية تسير أمامهم وبين قراهم، بينما يقتصر رد فعل السلطة على الإدانة بعد صمت طويل؟ من هنا يعيش أهل تلك القرى في قلق على أمنهم وحرية حركتهم، فالبيانات لا ترسم خطوط سيطرة ولا تردع أحدًا، ولحماية حقيقية لأهلنا هناك لا بد من توثيق الانتهاكات واللجوء إلى المؤسسات الدولية وبناء مؤسسة أمنية تسد الفراغ الأمني الذي تستغله قوات الاحتلال، وبالمقابل لا يعني ضبط الحدود تحويل المنطقة إلى ساحات مغلقة ولا معاملة أهلها كمشتبه بهم، فحقوقهم يجب أن تكون محفوظة، وحفظ أمن تلك المناطق يجب أن يكون ضمن القانون.

والسؤال الثاني يتعلق بالأجواء المخترقة من سلاح الجو الإسرائيلي ليلًا نهارًا، وأخيرًا الأردني، وكأن السماء السورية مباحة بلا رادع ولا إجراء ينقل تكلفة اختراقها، وعلى الرغم من اختلال ميزان القوى فإن العجز عن منع الضربات أو رفع ثمنها يفرغ السيادة الجوية من محتواها، والمطلوب وضع استراتيجية دفاعية بعيدة المدى تعيد بناء الجيش السوري على أسس مهنية وطنية، ناهيك بالعمل على تطوير منظومات الاستطلاع الجوي والإنذار المبكر يرافقه تحرك دبلوماسي وقانوني مستمر لتوثيق الاعتداءات الإسرائيلية والأردنية.

أما فيما يتعلق بالسلاح، وهو الامتحان الأصعب لأنه أساس استقرار حكم الدولة، فلا يكفي القول إن قرار القوة أصبح واحدًا، ولا يمكن أن تكون السيادة واحدة بعد سنوات من الحرب وتعدد الفصائل التي تتنازعها الولاءات للدول، ولا يمكن للمواطن أن يطمئن في أي دولة لا تملك وحدها قرار السلاح، والحل تشكيل قيادة وطنية واحدة لجميع التشكيلات وجيش مهني يقوده المهنيون المؤهلون، وأيضًا لا بد من تشكيل أجهزة أمنية خاضعة للقانون وخطة معلنة لجمع السلاح غير المرخص، أما تطبيق القانون على فئة دون الأخرى واستبدال الولاء الفصائلي بالولاء لفئة دينية فلن يصنع احتكارًا حقيقيًا للسلاح، بل سيؤجل الانفجار ويهدم ما تبقى من ثقة المواطنين بالسلطة.

وتبقى العملة الوجه الاقتصادي للسيادة، وإذا سألنا أي صاحب محل أو سائق أجرة بأي عملة يحسب تكلفته ويحفظ مدخراته فستعرف الجواب قبل أن يكمل، لأن انتشار الدولار في التسعير والادخار وبعض المعاملات يُعد خيار ثقة قبل أن يكون خيارًا اقتصاديًا، والمواطن الذي يهرب من ليرته يصوّت يوميًا بعدم الثقة، والسؤال هو: هل تستطيع السياسات المالية والنقدية استعادة الثقة بالليرة ووضع قواعد واضحة للتحصيل والتسعير ومكافحة التضخم ورفع الأجور؟ فالليرة الجديدة خطوة مهمة لكنها ستبقى إجراءً شكليًا ما لم تسنده سياسات شفافة تقنع الناس بالتخلي عن الدولار.

من هذه الملفات المعقدة يمكن أن نستنتج أن ضعف الدفاع يغري بالانتهاك، وفوضى السلاح تشل القرار الداخلي، والاضطراب الاقتصادي يخنق قدرة الدولة على تمويل مؤسساتها، وإذا قلنا إن سوريا "بلا سيادة" فهذا يعبر عن غضب مشروع، لكن هذا الغضب يخلط بين فقدان السيادة قانونيًا وتراجع القدرة على ممارستها، والأدق من ذلك أن البلاد تعيش أزمة سيادة حقيقية، وهذه الأزمة لا تعالج بخطاب يكتفي بالتنديد ولا بتبرير العجز بالظروف، بل بخطة معلنة وأهداف قابلة للقياس، ولا تستعاد هذه المقومات بقرار منفرد ولا بخطب رنانة وترندات فيسبوكية فارغة، بل تحتاج إلى ترتيب الأولويات وإدارة صارمة للموارد، فإعادة بناء الدفاع الجوي مكلفة وتستغرق سنوات، لكن لا يعني الحكومة من نشر تصور معلن وطلب دعم تقني مشروع وتعزيز الرصد والحماية المدنية، كما أن حماية الحدود تتطلب تفاوضًا متواصلًا مع الأطراف الدولية، كما يقتضي توحيد السلاح ضمانات عادلة للمناطق والمقاتلين كي لا يتحول الدمج إلى إقصاء أو انتقام، فالسيادة قرار مستقل يعلم موازين القوة بدقة وهذا لا يعني الإذعان بالاستغناء عن العالم.

خلاصة القول، إن سياسة الغموض وترحيل الأزمات والالتفاف عليها التي تمارسها السلطة الانتقالية لن تُجدي نفعًا، وعليها الكف عن هذه الأساليب ومصارحة السوريين بحدود قدراتها، وأن تعلن أولوياتها وجدولها الزمني وأن تقبل المساءلة العلنية. ولن ينجح ذلك دون مؤسسات شفافة وقضاء مستقل ورقابة على الإنفاق، ودون خبراء ومجتمع يشاركون في تقييم الأداء، فالمساءلة لا تنتقص من هيبة الدولة بل تمنحها شرعية متماسكة، والسيادة ليست دعوة إلى حرب غير محسوبة ولا امتيازًا للحكومة، بل مسؤولية لحماية الناس وصون أرواحهم وممتلكاتهم وإخضاع الجميع للقانون، ولن يشعر السوريون بأن دولتهم تستعيد سيادتها بالشعارات الرنانة بل حين تتراجع الانتهاكات ويصبح السلاح تحت قيادة مهنية شرعية وتستعيد الليرة ثقة الناس، وتبدأ الاستعادة بالاعتراف بالفجوة بين الشعب والسلطة ثم ببناء مؤسسات تردمها، أما إنكار الواقع أو التسليم بالعجز فلن يحمينا الأرض ولا السماء ولا الاقتصاد، فالسيادة لا تُمنح هبة بل تُنتزع بالعمل وتُحمى بالمحاسبة.

تصاميم لا تراعي "الكود السوري" ومعايير الزلازل

نقابة المهندسين تحذر من تجاهلها في المشاريع العقارية

عنب بلدي – نورا قاسم

تشهد سوريا، مؤخرًا، تنفيذ مشاريع عقارية قادمة من الخارج، دون عرض دراساتها على نقابة المهندسين، ما يثير مخاوف من عدم توافقها مع "الكود السوري"، في وقت تطالب فيه الوزارة المكاتب المحلية بتطوير قدراتها لمواكبة الخبرات الخارجية.

ويأتي ذلك مع إقبال شركات خليجية على الاستثمار في القطاع العقاري السوري، ودخولها في مشاريع بالتشارك مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، من بينها مشروع "أبيات هيلز".

وتتباين آراء المعنيين بشأن عدم إحالة دراسات هذه المشاريع إلى نقابة المهندسين، ففي حين يرى مسؤولون أن المكاتب الهندسية السورية تحتاج إلى التطوير والتأهيل، بعد نحو 15 عامًا من الانقطاع عن المستجدات العالمية في مجال الإنشاءات، يؤكد مهندسون أن الشركات القادمة من الخارج قد لا تراعي "الكود السوري"، رغم ما تتمتع به الكفاءات الهندسية السورية من خبرات أثبتتها في الداخل والخارج.

دراسات لا تمر عبر نقابة المهندسين

قال نقيب المهندسين في فرع ريف دمشق، أكرم طعمة، لعنب بلدي، إن بعض المشاريع الهندسية القادمة من الخارج، ولا سيما من دول الخليج، أعدّ دراساتها مهندسون سوريون، قسم منهم موجود داخل سوريا وليس في السعودية.

ومع ذلك، لم تُعرض الدراسات التي أعدّها بعض هؤلاء المهندسين في الداخل على نقابة المهندسين للتصديق عليها، وفق طعمة.

وأضاف أن المهندسين السوريين أثبتوا تفوقهم وجدارتهم في دول مثل السعودية والإمارات، ولذلك لا يمكن القول إنهم غير أكفاء أو غير قادرين على إنجاز الدراسات المطلوبة.

من جهته، فرّق المستشار في الاتحاد العربي للاستثمار والتطوير العقاري، البروفيسور عبد الرحيم صابوني، بين جدارة المهندسين أنفسهم وبين وجود أنظمة مرتبطة بالتشريعات والعقود وآليات إدارتها.

وقال صابوني لعنب بلدي، إن المهندسين السوريين، سواء كانوا في الداخل أم الخارج، أثبتوا جدارة كبيرة ويتمتعون بكفاءة عالية، ولا سيما في مجال الهندسة الإنشائية، إذ أثبتوا أنهم من بين الخبراء المتميزين في هذا المجال.

الوزارة: على المكاتب تطوير قدراتها

قال معاون وزير الأشغال العامة والإسكان، ماهر خلوف، خلال كلمة ألقاها في مؤتمر التطوير العقاري، إن الوزارة تتلقى تساؤلات عديدة من نقابة المهندسين بشأن أسباب عدم إحالة الدراسات القادمة من الخارج إليها لتدقيقها.

وأضاف خلوف أن المكاتب الهندسية السورية مطالبة بتطوير نفسها ومواكبة المستجدات، معتبرًا أنها يجب أن تصبح قوية إلى درجة تدفع المستثمر القادم من الخارج إلى طلب العمل معها.

لكن مهندسين في النقابة يرون أن المشكلة لا ترتبط فقط بقدرة المكاتب السورية على مواكبة التطورات، بل تمتد إلى آلية تعامل المؤسسة العامة للإسكان مع نقابة المهندسين.

وبحسب المهندسين، لم تعتمد المؤسسة منذ سنوات على النقابة في تدقيق الدراسات، بل كانت تستند إلى مكتب دراسات تابع لها فيما يتعلق بالأعمال الإنشائية.

مهندسون يترقبون فرص العمل

أكد عضو لجنة المكاتب الهندسية في نقابة المهندسين (فرع ريف دمشق)، المهندس نادر بوكا، لعنب بلدي، أن المشاريع السكنية التابعة للمؤسسة العامة للإسكان كانت تُشاد من دون الرجوع إلى نقابة المهندسين.

وأضاف أن فرع ريف دمشق وحده يضم نحو 4500 مكتب هندسي، تعمل وفق المعايير الهندسية السليمة وتترقب الحصول على فرص عمل.

وأوضح بوكا أن هناك تخوفًا كبيرًا لدى المهندسين من أن تستمر الوزارة، بعد بدء المشاريع التشاركية، بالتعامل مع نقابة المهندسين بالطريقة السابقة نفسها، من دون العودة إليها أو إشراك مكاتبها في تدقيق الدراسات.

ويتفق نقيب المهندسين في فرع ريف دمشق، أكرم طعمة، مع هذا الرأي، موضحًا أن المؤسسة العامة للإسكان لم تكن تعتمد على نقابة المهندسين منذ سنوات، حتى فيما يتعلق بالتراخيص، إذ كانت تستعين بلجنة تختارها من مكتب الدراسات أو التخطيط، بصورة مستقلة عن النقابة.

وطالب طعمة بعدم استمرار هذه الآلية التي كانت متبعة قبل "التحرير"، مشددًا على ضرورة إخضاع جميع المشاريع لمرجعية واحدة هي نقابة المهندسين.

التدقيق لا يعني إعادة الدراسة

تبيّن لعنب بلدي، من خلال حديثها إلى مهندسين في النقابة، أنهم لا يطالبون الشركات العقارية القادمة من الخارج بإعادة إعداد دراسات مشاريعها، وإنما بعرضها على النقابة لتدقيقها، على أقل تقدير، والتحقق من توافقها مع معايير الإنشاء في سوريا.

وتختلف المعايير المعتمدة في سوريا عن تلك المطبقة في دول الخليج أو غيرها من الدول، ما يجعل تدقيق الدراسات ضروريًا قبل البدء بالتنفيذ، وفق المهندسين.

وأكد نقيب المهندسين في فرع ريف دمشق، أكرم طعمة، أن النقابة لا تطلب إعادة دراسة المشاريع القادمة من الخارج، خاصة أن الشركات المنفذة لديها كوادرها الهندسية، وإنما تطالب بتدقيق هذه الدراسات للتأكد من توافقها مع "الكود السوري".

وأضاف أن النقابة اكتشفت، لدى تدقيق بعض المشاريع، أخطاء ناتجة عن عدم مراعاة المعايير الإنشائية المعتمدة في سوريا.

وذكر طعمة مثالًا عن مشروع هندسي دُخل إلى البلاد وأعدّ دراسته مهندسون من الجنسيتين الهندية والمصرية، إذ ظهرت أخطاء عند إدخال معطيات الدراسة إلى البرامج الهندسية.

وأضاف أن المهندسين الذين أعدّوا الدراسة أشاروا في مقترحهم إلى احتمال وجود خطأ فيها.

اختلاف المعايير الزلزالية

أرجع نقيب المهندسين في فرع ريف دمشق، أكرم طعمة، ظهور مثل هذه الأخطاء إلى اختلاف معايير الإنشاء المعتمدة في سوريا عن تلك المطبقة في دول الخليج أو مصر.

وأوضح أن معطيات البناء في سوريا تأخذ في الحسبان الدرجات الزلزالية التي يمكن أن تتعرض لها كل منطقة، في حين لا تعتمد السعودية والإمارات الدرجات الزلزالية نفسها المعتمدة في سوريا.

وبحسب طعمة، تُقسم سوريا إلى أربع مناطق زلزالية، ولكل منطقة معطيات تختلف عن الأخرى، ما يستدعي تصميم الأبنية وفق الخصائص الزلزالية للمنطقة التي يُقام فيها المشروع.

وضرب طعمة مثالًا عمليًا على اختلاف الاشتراطات، موضحًا أنه لا يُقبل، وفق "الكود السوري"، أن يكون عرض العمود 25 سنتمترًا عند ارتفاع أربعة أمتار، بل يجب أن يبلغ 30 سنتمترًا.

وأضاف أن بعض المهندسين في مصر يعتمدون في برامجهم عرضًا للأعمدة يبلغ 20 سنتمترًا عند ارتفاع أربعة أمتار، وهو أمر لا يقبله "الكود السوري"، وفق طعمة.

وأشار إلى أن عرض الأعمدة في الطوابق المنخفضة يجب أن يتراوح بين 30 و35 سنتمترًا، مشددًا على ضرورة الالتزام بهذه الاشتراطات في جميع المنشآت، سواء أُعدّت دراساتها في الداخل أم الخارج.

هل يتم التجاوز لتخفيض التكاليف؟

يرى بعض المهندسين أن المستثمرين، سواء كانوا في الداخل أم الخارج، يحاولون تخفيض التكاليف وتجاوز بعض الإجراءات البيروقراطية، وأن بعضهم وجد فرصة لعدم عرض مشاريعهم على نقابة المهندسين.

لكن نقيب المهندسين في فرع ريف دمشق، أكرم طعمة، قال إن تكاليف تصديق النقابة لا تشكل عبئًا كبيرًا على المستثمرين، لأنها تقتصر بصورة أساسية على أتعاب المهندسين.

وأوضح أن النسبة المحددة لمصلحة النقابة يجب أن تبلغ 2.5% من قيمة المتر المربع، في حين تطلب النقابة حاليًا 1.5% فقط.

وقارن طعمة هذه التكاليف بما هو معمول به في دول الخليج، حيث تتراوح قيمة الدراسات الهندسية بين 4 و8% من قيمة المشروع، وقد تصل النسبة إلى 15% عند إضافة تكاليف الإشراف.



شركة "أبيات" السعودية بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان تطلق مشروع "أبيات هيلز" في ضاحية قدسيا بريف دمشق – 7 حزيران 2026 (شركة أبيات العقارية)

لتعزيز الشفافية والمساءلة

الرقابة التموينية في دمشق.. توثيق رقمي وكاميرات محمولة

دمشق – غنى جبر

في إطار تعزيز التحول التقني ورفع كفاءة العمل الرقابي وتطوير أدوات حماية المستهلك، تعمل الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك على تجهيز وتشغيل منظومة كاميرات محمولة متخصصة، تهدف إلى دعم عمل الدوريات وتعزيز آليات التوثيق والمتابعة الميدانية، بما يتيح مراقبة الإجراءات الرقابية والرجوع إليها عند الحاجة.

وبحسب وزارة الاقتصاد والصناعة السورية، بدأت المرحلة الأولى من المشروع في مدينة دمشق، حيث جرى اختبار التجهيزات والتأكد من جاهزيتها الفنية وآليات تشغيلها ومدى توافقها مع متطلبات العمل الميداني، تمهيدًا للتوسع في استخدامها ضمن الدوريات الرقابية في بقية المحافظات.

وفي هذا السياق، قال مدير مديرية حماية المستهلك وسلامة الغذاء، حسن الشوا، لعنب بلدي، إن تجربة استخدام الكاميرات الرقابية في دمشق تمثل خطوة نحو تطوير الرقابة التموينية وتعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال توثيق عمل الدوريات بما يحفظ حقوق المستهلكين وأصحاب الفعاليات التجارية.

وتتيح المنظومة توثيق الجولات الرقابية بالصوت والصورة، إلى جانب تحديد الموقع الجغرافي، وتوفير زر إنذار للطوارئ، فضلًا عن إمكانية البث المباشر للجولات، ما يوفر وسائل إضافية لمتابعة عمل الدوريات وتوثيق تحركاتها وإجراءاتها خلال التعامل مع المخالفات في الأسواق، وفقًا للوزارة.

كما تتيح التسجيلات مراجعة الإجراءات الرقابية عند الحاجة، بحسب مدير مديرية حماية المستهلك، الأمر الذي يسهم في تعزيز كفاءة العمل والحد من الإشكالات التي قد تنشأ خلال تنفيذ الجولات، سواء فيما يتعلق بعمل المراقبين أو بحقوق أصحاب الفعاليات التجارية والمستهلكين.

وأشار الشوا إلى أن تنظيم الضبوط التموينية يستند إلى مشاهدة المخالفات في الأسواق، موضحًا أن الكاميرات تشكل أداة مساندة للعمل الرقابي من خلال توثيق ما يجري خلال الجولات، وإتاحة العودة إلى التسجيلات الإلكترونية للتحقق من تفاصيل الإجراءات والمخالفات المسجلة.

التوسع في جميع المحافظات

فيما يتعلق بمستقبل المشروع، أشار الشوا إلى وجود خطة للتوسع التدريجي في استخدام الكاميرات لتشمل جميع المحافظات السورية، على أن يُستكمل تنفيذ هذا التوسع خلال الربع الأخير من العام الحالي، ما يعني انتقال التجربة من نطاقها الأولي في دمشق إلى بقية المناطق.

وبشأن الجهة التي تتولى توريد التجهيزات، أوضح الشوا أن هناك مذكرة تفاهم مع مؤسسة "الرواد للتعاون والتنمية"، تتضمن تقديم 320 كاميرا محمولة، إلى جانب مستلزماتها الفنية، لصلحة دوريات الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وجرى توقيع مذكرة التفاهم في 1 من تشرين الأول الماضي، بهدف تطوير العمل الرقابي وتعزيز آليات التوثيق والمتابعة الميدانية، وتوظيف التقنيات الحديثة في عمل الدوريات، بما يدعم إجراءات الرقابة على الأسواق.

وتعتبر الرقابة التموينية إحدى الأدوات التي تعتمد عليها مديرية حماية المستهلك لمتابعة حركة الأسواق وضبط المخالفات المتعلقة بالأسعار وجودة المنتجات وسلامة الغذاء، والتحقق من التزام الفعاليات التجارية بالأنظمة والقوانين الناظمة للعمل التجاري.

وتعتمد هذه الرقابة بصورة أساسية على الجولات الميدانية التي تنفذها الدوريات التموينية، لكن فاعلية الرقابة لا ترتبط بعدد الجولات والتفتيشات وحدها، بل تشمل أيضًا دقة توثيق المخالفات، ووضوح الإجراءات المتخذة، وإمكانية التحقق من سلامة عمل المراقبين، خصوصًا في الحالات التي تشهد خلافات بين عناصر الرقابة وأصحاب الفعاليات التجارية.

وفي هذا السياق، تتيح التقنيات الرقمية، ومنها الكاميرات المحمولة، توثيق التفاعلات والإجراءات خلال الجولات الميدانية، وتوفير تسجيلات يمكن الرجوع إليها عند مراجعة الشكاوى أو الاعتراضات، بما قد يسهم في الحد من الخلافات وتعزيز المساءلة.



عمليات تجهيز وتشغيل منظومة الكاميرات المحمولة المخصصة لدعم العمل الرقابي – 1 تشرين الأول 2026 (وزارة الاقتصاد والصناعة السورية)

حلب.. أزمة مياه بتلوث "الصرف الصحي" في مساكن هنانو

حلب – محمد ديب بظت

تتواصل شكاوى سكان حي مساكن هنانو في مدينة حلب من انقطاع مياه الشرب لفترات طويلة، إذ لا تصل إلى المنازل، بحسب الشكاوى، إلا ليوم واحد في الأسبوع، الأمر الذي يجعل تأمين الاحتياجات اليومية من المياه أحد الأعباء الإضافية على الأهالي الذين يضطرون إلى البحث عن مصادر بديلة خلال بقية أيام الانقطاع.

وتلقت عنب بلدي شكاوى متعددة من سكان الحي بهذا الخصوص، تحدثوا فيها عن صعوبة تدبير احتياجاتهم من المياه، في ظل عدم انتظام وصولها إلى المنازل.

ولا تقتصر المشكلة على غياب المياه، بل تمتد إلى الأعباء المالية التي يتحملها السكان لتأمين احتياجاتهم، سواء للشرب أو للاستخدامات المنزلية.

ويضطر الأهالي إلى شراء مياه صالحة للشرب، إلى جانب الاستعانة بصهاريج المياه لتعبئة خزانات المنازل، وتأمين الكميات اللازمة للغسل والتنظيف والاستحمام وغيرها من الاستخدامات.

وبذلك، تصبح المياه بندًا إضافيًا في مصاريف الأسرة، إذ تدفع العائلة ثمن المياه المخصصة للشرب، وتتحمل في الوقت نفسه تكلفة أخرى لتأمين المياه التي تحتاج إليها داخل المنزل، عبر التعبئة بواسطة "السوتيرات".

وتزداد صعوبة تدبير هذه الاحتياجات لدى الأسر التي لا تملك خزانات أو وسائل مناسبة لتخزين المياه، إذ تجد نفسها مضطرة إلى تأمين كميات محدودة بصورة متكررة، بحسب ما يتوفر من مصادر بديلة.

ولا تقتصر شكاوى الانقطاع على مساكن هنانو، إذ ترد شكاوى مماثلة من سكان حي طريق الباب، كما تتكرر المشكلة في أحياء المنطقة الشرقية من حلب عمومًا.

مشكلة في شبكة الصرف الصحي

في تفسيره لأسباب الانقطاع الحالي، قال مسؤول الضخ في الشركة العامة للمياه والصرف الصحي في حلب، جلال قدور، لعنب بلدي، إن انقطاع المياه مرتبط بوجود تلوث ناتج عن مشكلة في شبكة الصرف الصحي، موضحًا أن فرق الصرف الصحي تعمل على معالجة المشكلة، ولذلك تُقطع المياه لمدة خمسة أو ستة أيام، وتُضخ ليوم واحد، بهدف الحد من تفاقم المشكلة إلى حين استكمال أعمال الإصلاح.

وأضاف قدور أن المياه تُضخ في الحي ليوم، وقد يستمر ضخها يومًا أو يومين إضافيين، قبل العودة إلى قطعها لإتاحة المجال أمام فرق الصرف الصحي لمتابعة أعمالها.

وكان برنامج الضخ قبل ظهور مشكلة الصرف الصحي يعتمد على قطع المياه ثلاثة أيام وضخها ثلاثة أيام، بحسب قدور، الذي أشار إلى أن الخطة كانت تتجه خلال الفترة الحالية إلى زيادة مدة الضخ لتصل إلى ثلاثة أو أربعة أيام مقابل يومين أو ثلاثة أيام من الانقطاع، قبل أن تؤدي مشكلة الصرف الصحي إلى تغيير البرنامج.

وبحسب قدور، فإن الوضع سيعود بعد انتهاء أعمال إصلاح الصرف الصحي إلى نظام ضخ المياه ثلاثة أيام مقابل قطعها ثلاثة أيام.

تفاوت في وصول المياه إلى مناطق الحي

وفيما يتعلق بواقع التغذية المائية داخل مساكن هنانو، قال قدور إن المياه تصل بصورة جيدة إلى معظم مناطق الحي، بينما تتركز المشكلة في الجهة الشرقية، وتحديدًا في منطقتي الأحباش العربي وجبل بدر.

وبيّن أن الجهات المعنية تعمل على تحسين وصول المياه إلى تلك المناطق من خلال تحويل الضخ إليها خلال فترات قطع المياه عن المنطقة الشرقية.

وأشار إلى أن بعض أجزاء هذه المناطق تحصل على المياه ضمن برنامج تغذية المنطقة الشرقية، بينما تحتاج أجزاء أخرى إلى ضخ إضافي لضمان وصول المياه إليها.

وتبقى مشكلة انتظام التغذية المائية في مساكن هنانو مرتبطة، وفق ما ذكره قدور، باستكمال أعمال إصلاح شبكة الصرف الصحي والعودة إلى برنامج الضخ السابق، إلى جانب معالجة ضعف وصول المياه إلى بعض المناطق الشرقية من الحي.



الفاتحة العالمية في حلب (نضيد تحريات عين شبكة الفاتحة في مساكن هنانو – 13 تموز 2026 (الشركة العامة لمياه الشرب في حلب)

إجراءات حكومية تؤرق المزارعين وتنعش آمال السكان

درعا تواجه الجفاف..
50 ألف بئر مخالفة

درعا – محجوب الحشيش

تشهد محافظة درعا تحديًا مائيًا متزايدًا في ظل استمرار تراجع الموارد المائية وجفاف عدد من الينابيع، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة قضية تنظيم حفر الآبار واستثمار المياه الجوفية، ولا سيما بعد بدء مديرية الموارد المائية والمحافظة إجراءات "تشميع" الآبار المخالفة وغير المرخصة، إلى جانب تحديد استطاعة مضخات الآبار التي سُوّيت أوضاعها بما لا يتجاوز عشرة أحصنة.

وفي الوقت الذي يحذر فيه خبراء من خطورة التدهور المائي المتسارع في المحافظة، يحتج مزارعون على قرار تحديد استطاعة المضخات بعشرة أحصنة، مؤكدين أنه يشكل تهديدًا لمحاصيلهم لعدم كفاية هذه القدرة على ضخ المياه من الآبار العميقة.

وفي المقابل، يُرحب آخرون بالقرار معتبرين أن تأمين مياه الشرب للسكان يجب أن يشكل أولوية قصوى، خاصة في ظل الأعباء المادية والخدمية التي يتكبدها الأهالي منذ سنوات.

50 ألف بئر مخالفة

في مطلع تشرين الأول الماضي، بدأت مديرية الموارد المائية في محافظة درعا حملة لـ"تشميع" الآبار المخالفة بمؤازرة قوى الأمن الداخلي، شملت عشرات الآبار في محيط ينابيع "الأشعري" و"عيون الساخنة" ومنطقة بصرى، للحد من استنزاف المياه الجوفية ومواجهة أخطار الجفاف.

وكشف عضو المكتب التنفيذي للموارد المائية في درعا، أحمد خطاب، في حديث إلى عنب بلدي، أن عدد الآبار المخالفة في المحافظة يتجاوز 50,000 بئر، خرج جزء منها من الخدمة نتيجة كفايتها الفنية لاستخراج المياه من أعماق تتخطى 300 متر.

أحمد الحريري، وهو مزارع في ريف درعا الشرقي يمتلك 1500 شجرة زيتون و1200 شجرة رمان، قال لعنب بلدي، إن إجباره على تركيب مضخة بهذه القدرة المحدودة لا يكفي لري أشجاره المثمرة.

وأضاف أنه اضطر للتخلي تمامًا عن زراعة الخضراوات كالبندورة والبطيخ والبطاطا ليركز على إنقاذ الأشجار، مشيرًا إلى أنه قد يضطر لاستئجار بئر أخرى لتغطية النقص.

وعن الحلول البديلة لمواجهة هذه القيود، تحدث أحمد عن توجهه لاعتماد شبكات ري حديثة لترشيد الاستهلاك، إضافة إلى إنشاء بركة مائية لتجميع مياه الأمطار خلال فصل الشتاء والاستفادة منها في الري.

وفي ريف درعا الشمالي، وصف سعيد النايف، وهو مزارع من مدينة إنخل، قرار "تشميع" الآبار وتحديد استطاعة المضخات بعشرة أحصنة بـ"الجائر"، مؤكدًا لعنب بلدي أن هذه الإجراءات تلحق ضررًا بالغًا بالفلاحين وبالثروة الزراعية التي تشكل عصب الاقتصاد ومصدر الدخل الأساسي لمعظم سكان المحافظة.

وحذر سعيد من أن تطبيق القرار سينعكس سلبًا على الاستقرار الاجتماعي، وقد يدفع السكان إلى الهجرة نحو المدن أو باتجاه مناطق شمال شرقي سوريا بحثًا عن سبل عيش بديلة.

ودعا المزارع إلى اعتماد خطة زراعية مدروسة تتناسب مع القدرة المائية المتاحة، وتلبي في الوقت نفسه احتياجات السوق المحلية من الخضراوات والفواكه دون استنزاف عشوائي للمخزون.

مواطنون يرحبون بالقرار.. مياه الشرب أولوية

في المقابل، رحب سكان في محافظة درعا بقرار "تشميع" الآبار المخالفة، آملين أن يسهم الإجراء في حماية المخزون المائي المتبقي وإعادة إحياء الينابيع التي جفت نتيجة الحفر العشوائي.

حسين الحشيش، وهو من سكان بلدة تل شهاب، قال لعنب بلدي، إن القرار رغم تأخره يُعد خطوة صائبة إذا طُبق بجدية، ولا سيما على الآبار ذات الغزارة العالية، معتبرًا أن تأمين مياه الشرب يجب أن يكون الأولوية القصوى بعد أن باتت معظم القرى بلا مياه نتيجة جفاف المصادر الحيوية.

وتعاني مناطق واسعة في المحافظة من أزمة خانقة في تأمين المياه، إذ تواجه مدينة نوى في الريف الغربي نقصًا حادًا في مياه الشرب منذ أربعة أشهر إثر تراجع منسوب ينابيع الأشعري.

كما أدى جفاف "عيون الساخنة"، المصدر الرئيس لبلدة تل شهاب والقرى المحيطة بها، إلى حرمان المنطقة من المياه لثلاث سنوات متتالية، ما أجبر السكان على الاعتماد الكامل على صهاريج النقل التجارية التي تشكل عبئًا ماليًا ثقيلًا على العائلات.

وقال عضو المكتب التنفيذي للموارد المائية في درعا، أحمد خطاب، إن الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي حفرت العديد من الآبار المخصصة لمياه الشرب في الآونة الأخيرة، وهي بصدد حفر آبار جديدة لربطها بالشبكة العامة.

إلا أن هذه الجهود تصطدم أحيانًا بوجود مياه كبريتية تمنع استخدامها للشرب، كما حدث مؤخرًا في بلدة المزيريب، إذ تبيّن بعد حفر إحدى الآبار اختلاطها بمياه كبريتية، وهو الأمر نفسه الذي تكرر في بئر أخرى ببلدة تل شهاب.



مزارع يروي محصول الفول في بلدة المزيريب بريف درعا الغربي التي تعاني من أزمة مياه حادة – 5 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

بحثًا عن حل مستدام لأزمة المياه

تأهيل محطة القصير
لإنهاء معاناة 1.5 مليون نسمة بحماة وحمص



تأهيل إحدى المنشآت بمحطة القصير لتعزيز تزويد مياه الشرب لأكثر من 1.5 مليون نسمة في حماة وحمص – 13 أيار 2026 (وزارة الطاقة)

حماة – عدي الحاج حسين

يعاني سكان مدينة حماة وريفها من انقطاع المياه وشحها بسبب الأعطال المتكررة وضعف البنية التحتية لمحطات الضخ، خصوصًا في أوقات السيول والشتاء مع ارتفاع عكارة مياه نهر العاصي وتعذر وصولها، ما يفرض فترات تقنين طويلة.

ويهدف مشروع تأهيل منشأة التوزيع في محطة القصير إلى المساهمة في حل أزمة المياه، وتأمين مصدر بديل مستدام لأكثر من 1.5 مليون نسمة في نحو 65 تجمعًا سكنيًا بين محافظتي حماة وحمص.

معاناة يومية

تصدّرت أزمة انقطاع المياه وشحها قائمة المعاناة اليومية للأهالي في المنطقة، إذ ألقت الأعطال المتكررة وضعف البنية التحتية لمحطات الضخ بظلالها على حياة المواطنين، خصوصًا في أوقات السيول وفصل الشتاء حين ترتفع عكارة مياه نهر العاصي ويتعذر وصولها، ما كان يتسبب في فترات تقنين طويلة وقاسية، هكذا بدأ منسق فريق المياه وإعادة التأهيل بفرع حماة للهلال الأحمر السوري، محمد رزوق، وصفه لمعاناة شح المياه في المنطقة لعنب بلدي.

وقال رزوق، إن المشروع جاء كأحد التدخلات ليضع حلًا لأزمة المياه، مشيرًا إلى أن الجهود متواصلة لاستكمال المحطات الرئيسة على طول خط الجر من القصير إلى حماة، وتحديدًا محطات بسيرين ومعرين الجبل والمصياف والقنطرة.

ويتمثل الهدف الأبرز من المشروع بإنهاء معاناة الأهالي وتوفير مياه شرب آمنة ونقية بشكل مستدام لمدينة حماة ونحو 65 تجمعًا سكانيًا على طول خط الجر، وفق رزوق، شاملًا مدينة سلمية والريف الجنوبي ومناطق من ريف حمص، كما يضمن المشروع رفد محطة القصير بمياه بديلة في أوقات ارتفاع عكارة المياه لمنع انقطاعها عن المنازل في الشتاء.

ولفت رزوق إلى أن هذا التدخل يسهم في رفع العبء المادي والتشغيلي الكبير عن كاهل مؤسسة المياه، ما يتيح لها التفرغ لصيانة الشبكات وتجهيز آبار جديدة بدلًا من استنزاف طاقاتها في صيانة المحطات الكبرى، لتنتهي بذلك حقبة من المعاناة ويبدأ واقع مائي أكثر استقرارًا وأمانًا للمواطنين.

أضرار واسعة

مدير التخطيط والتعاون الدولي في الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحماة، عبد الملك الحمصي، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن منشأة التوزيع الجديدة هي مكون أساسي من المشروع الجديد لإرواء حمص وحماة من أعالي نهر العاصي وسد زيتا، الذي ينفذ على مراحل ولم يدخل الخدمة حتى الآن، لوجود أجزاء متممة له لم تنفذ بعد، ومنها بشكل أساسي أعمال التجهيزات الميكانيكية والكهربائية لتوسع محطة تصفية مياه حماة بالقصير.

وأضاف أن الأضرار تشمل إزالة أجزاء كبيرة من سور المنشأة وتضرر مباني المحطة، وفقدان أجزاء من محاور وعلب سرعة البوابات، ووجود أنقاض ومواد غريبة ضمن أحواض المنشأة، فضلًا عن تعديات على غرف الزيارة على خط جر زيتا والجزء المكشوف من الخط على نهر العاصي، وغرف الزيارة المتدة بين منشأة التوزيع وتوسعة محطة التصفية.

ماذا يشمل المشروع؟

تشمل الأعمال إعادة تأهيل وترميم مباني منشأة التوزيع مع إنشاء سور جديد للمنشأة، وفق مدير التخطيط والتعاون الدولي في الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحماة، عبد الملك الحمصي، وإعادة تأهيل وصيانة جميع غرف الزيارة على خط جر زيتا، واستبدال الجزء المتضرر من خط زيتا على نهر العاصي مع الجسر الحامل له، وإعادة تأهيل وصيانة غرف الزيارة على الخط بين منشأة التوزيع وتوسع محطة التصفية، وتأهيل البوابات ضمن منشأة التوزيع.

وأضاف أن الأعمال تشمل أيضًا تنفيذ بوابات جديدة ضمن محطة تصفية مياه حماة، تتيح إمكانية المناورة باستجرار المياه القادمة من سد زيتا إلى محطة تصفية مياه حماة القائمة، للاستفادة منها في حالات حدوث السيول وارتفاع عكارة مياه نهر العاصي.

3.5 متر مكعب في الثانية

أوضح مدير التخطيط في الشركة العامة لمياه الشرب بحماة، أن منشأة التوزيع هي مكون رئيس من مشروع إرواء حمص وحماة الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 3.5 متر مكعب في الثانية، لكنه شدد على أن تغطية زيادة الاحتياجات المائية للتجمعات المستفيدة لن تتم إلا بعد استكمال تجهيز توسع محطة تصفية مياه حماة ودخولها في الخدمة.

وبخصوص الخط الكهربائي الذي نُفذ لتغذية المنشأة من المحطة الرئيسة، واستبدال الجزء المتضرر من خط الإسالة الوارد من سد زيتا، أكد الحمصي أن عمل منشأة التوزيع وخط زيتا لا يعتمد نهائيًا على الكهرباء، إذ إن استجرار المياه يعتمد على الميل الطبيعية والضغط الناتج عن تخزين المياه ضمن بحيرة السد، موضحًا أن خط التغذية الكهربائية الذي نُفذ هو بغرض تغذية مباني خدمة منشأة التوزيع وتسهيل عمل وحركة البوابات عند الحاجة للفتح والإغلاق.

درع الحماية من فيضانات الشتاء

الوظيفة التصميمية لمنشأة التوزيع والبوابات ضمنها هي التحكم بالمياه الداخلة إليها من خطوط أعالي العاصي أو خطوط جر زيتا أو كليهما، ومن ثم المناورة بتوجيه المياه إلى توسع محطة تصفية مياه حماة ومحطة تصفية مياه حمص التي لا تزال قيد التنفيذ، وذلك ضمن الحصص التصميمية المعتمدة، بحسب الحمصي.

وهي تتيح إمكانية إيقاف المياه من أعالي نهر العاصي عند حدوث السيول، واستجرار المياه من سد زيتا بمواصفات أفضل من ناحية نسبة عكارة المياه، وبشكل يخفف من احتمالية خروج محطات التصفية عن الخدمة في حالات السيول على أعالي النهر.

حصص وتوزيع ثابت

المشروع مصمم على قيم محددة لحصص المستفيدين بالتجمعات كافة في كل من محافظتي حمص وحماة، وذلك بناء على معطيات إحصائية معتمدة عند دراسة المشروع، وفق الحمصي، مشددًا على أنه لا يمكن لأي من شركتي المياه في المحافظتين إضافة أي تجمعات جديدة على المشروع، لأن هذا الأمر سيؤثر على المستفيدين الأساسيين المعتمدين عند الدراسة والتصميم.

وبيّن أن شركة مياه حماة هي المسؤولة عن تزويد المياه لكل من مدينة حماة وكل التجمعات المستفيدة في محافظتي حمص وحماة من خلال محطتها وخطوط الجر التابعة لها، في حين تنحصر مسؤولية شركة مياه حمص في جر المياه لمدينة حمص فقط.

تحسن الخدمة مرتبط باستكمال المشروع

شدد عبد الملك الحمصي، على أن تحسن واقع الخدمات في التجمعات المستفيدة مرتبط بتشغيل مشروع إرواء حمص وحماة، وهذا الأمر غير متاح حاليًا لوجود أجزاء لم تنفذ بعد.

أما في حال حدوث فيضانات عند أعالي نهر العاصي، فأكد أن بوابات المناورة بين محطة تصفية مياه حماة الحالية وتوسع المحطة التي ستنفذ ضمن أعمال المشروع ستتيح إمكانية المناورة بإدخال المياه من سد زيتا إلى محطة التصفية الحالية، وبالتالي تخفيف فترات انقطاع المياه وخروج المحطة عن الخدمة عند حدوث السيول.

وبخصوص خطة الصيانة الدورية، أوضح الحمصي أن شركة مياه حماة تعمل على تأمين عناصر حراسة وخدمة لمنشأة المناورة بشكل يتيح استثمارها مستقبلًا بالشكل الأمثل، لافتًا إلى أنه نظرًا إلى أن المنشأة تعتمد على الجريان الطبيعي ولا تحوي تجهيزات معقدة، فإن من غير المتوقع أن تتطلب أعمال صيانة وميزانية كبيرة لهذه الغاية.

آليات الرقابة ومتابعة الخطة الزراعية

في السياق ذاته، أكد عضو المكتب التنفيذي للموارد المائية في درعا، أن المحافظة تتابع بدقة الالتزام بالخطة الزراعية المعتمدة لضبط الاستهلاك المائي، على حد قوله.

وقال خطاب إن المتابعة تجري عبر الوحدات الإرشادية والجولات الرقابية المستمرة في مختلف المناطق، لرصد أي تجاوزات في المساحات المحددة أو زراعات زائدة على الخطة المقررة، مشددًا على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين وفقًا للأنظمة والتعليمات النافذة.

ثغرات فنية

من جانبه، أشار المهندس الزراعي أحمد كيوان، في حديث لعنب بلدي، إلى وجود ثغرات في آليات التنفيذ، مبينًا أن حملة مديرية الموارد المائية ركزت على الآبار التي لا يتجاوز عمقها 150 مترًا، في حين تكمن الخطورة الحقيقية في الآبار ذات الأعماق الكبيرة التي تتراوح بين 300 و400 متر.

وانتقد كيوان غياب تطبيق معايير المسافات الآمنة بين الآبار، لافتًا إلى وجود أكثر من بئر في العقار الزراعي الواحد.

وأضاف كيوان أن الحل الأمثل لوقف هدر المياه يكمن في تنظيم خارطة دقيقة للآبار والإشراف المباشر على خطة زراعية مدروسة، إلى جانب إلزام المزارعين باتباع أساليب الري الحديثة، وتشجيعهم على التوجه نحو زراعات بديلة منخفضة الاستهلاك المائي.

أبعاد بيئية ورؤية علمية للاستدامة

الباحث في الاستدامة والبيئة والموارد المائية الدكتور صفوان الحلبي، أكد في حديث إلى عنب بلدي، أن وجود أكثر من 50,000 بئر مخالفة يعكس حجم التحدي المعقد في إدارة المياه الجوفية وتنظيمها، ولا سيما في محافظة تعتمد شريحة واسعة من سكانها على الزراعة كنشاط اقتصادي أساسي.

وأوضح الحلبي أن استمرار استخراج المياه بمعدلات تفوق قدرة الخزانات الجوفية على التجدد يؤدي "هيدروجيولوجيًا" إلى هبوط مستمر في مناسيب المياه وتراجع غزارة الينابيع.

وتبرز خطورة هذا الواقع في مناطق مثل نوى وتل شهاب وحوض اليرموك، إذ تراجعت تدفقات ينابيع "الأشعري" وجفت "عيون الساخنة"، ما تسبب في أزمة حادة لتأمين مياه الشرب ودفع بعض السكان للاعتماد على صهاريج نقل المياه المكلفة.

ويرى الباحث أن "تشميع" الآبار المخالفة خطوة اضطرارية للحد من الاستنزاف العشوائي، مستدركًا بأن تنظيم الاستطاعة الميكانيكية للمضخات (تحديدها بعشرة أحصنة) يحتاج إلى دراسة فنية تراعي تباين أعماق الآبار ومعدلات التصريف.

وأشار إلى أن المعيار الأساسي لحماية المخزن ليس قوة المضخة وحدها، بل كمية المياه المستخرجة فعليًا ومعدل الضخ اليومي، مقترحًا ربط تسوية الأوضاع بتركيب عدادات لقياس الاستهلاك وتحديد حصص مائية وساعات تشغيل خاضعة لمراقبة دورية.

واختتم الحلبي بالإشارة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين حماية الموارد الجوفية ومراعاة الظروف المعيشية للمزارعين، عبر وضع خطة زراعية تتوافق مع الموازنة المائية المتاحة، والتوسع في تقنيات الري الحديث، وإنشاء برك لتجميع مياه الأمطار، بالإضافة إلى تشجيع المحاصيل الأقل استهلاكًا للمياه لضمان الأمن المائي والغذائي للأجيال القادمة.

"ميكروفون متبادل".. اسمعوا الأطراف واذهبوا إليها



علي عيد

ليست المشكلة في السياسة دائمًا، والشعور بالتهميش يأتي من مواقع أخرى، بصرف النظر عن النيات، وهذا ما عبر عنه، مثلًا كثيرون في دير الزور والحسكة، خلال العامين الماضيين، إذ إن مقابل أخبار استثمارات النفط ومشاريعها في منطقتهم، كانت الردود تأتي بعبارات استياء منها: لسنا مجرد بئر نفط.

وقد ينطبق الأمر على أبناء الساحل مع توارد أخبار الاستثمارات السياحية، أو الجنوب لأسباب أخرى، أمنية أو اجتماعية.

ليس بالضرورة أن تكون المشاريع أو الخطط ذاتها سيئًا للتذمر، بل الشعور بأنهم دائمًا خاضعون لرسالة المركز، وأنهم مجرد مستمعين، ويريدون بأي شكل أن يحصلوا على حصة من "الميكروفون" كي يوصلوا أصواتهم.

لفتني حديث أحد الأصدقاء القريبين من مركز صنع القرار في سوريا عن نيات بهذا الشأن، ما دفعني لوضع "الميكروفون" أمام هذا التوجه، وأنا من مناصريه، وربما عملت عليه مع زملاء آخرين، حتى وإن اختلفت الأهداف، وهي محاولات غير مكتملة بعد.

إهمال المركز للأطراف أو ما يسمى "إعلام العواصم"، تحدث عنه العالم النرويجي يوهان غالتونغ (Johan Galtung)، صاحب المثلث المعروف لتفسير الصراع داخل المجتمعات (التناقضات، المواقف، السلوك)، منبهًا إلى تركيز هذا الإعلام "الفوقي" على القادة والنخب والبروتوكولات.

يدعو غالتونغ إلى صحافة "القاعدة الشعبية"، ومنح "الميكروفون" للضحايا وللناس العاديين في الأطراف من كلا جانبي الصراع، ما يخلق تبادلًا إنسانيًا يقلل من فجوة الشقاق.

استراتيجية "الميكروفون المتبادل" أشارت إليها توصيات تقرير "ماكبرايد" الصادر عن "اليونسكو" (1980)، ونظريات الاتصال التشاركي (باولو فريري)، فالسلام المجتمعي يحتم إنهاء التدفق الأحادي للمعلومة، وتحويل الإعلام من منصة تلقين مركزية إلى قناة باتجاهين، تمكن الأطراف المهمشة، أو التي تشعر أنها مهمّشة، من صياغة رواياتها وإيصال معاناتها لصناع القرار.

تضخيم أصوات الأطراف لا يساعد فقط في السلام المجتمعي على المدى الطويل، بل يسهم في إعادة ربط الأطراف ببعضها، وتعزيز الشعور بالانتماء المتبادل، وأضرب مثالًا الموقف العام من التوغلات الإسرائيلية في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا)، وربما يحتاج هذا المثال إلى دلائل قائمة على دراسات علمية أكثر من مجرد استنتاج.

في حالة الجنوب السوري، انشغلت المجتمعات المحلية في المحافظات "الأطراف" عن المناصرة مع مخاوف سكان الجنوب لأسباب منها اقتصادية ومنها ضعف الإعلام أيضًا، وعندما تحرك الإعلام باتجاه سماع صوت هذه المنطقة الجغرافية، وإعادة توزيع هذا الصوت على بقية الأطراف، كما حصل في تغطيات التلفزيون والإعلام الحكومي وغير الحكومي الذي نقل الأحداث عبر المراسلين، وساند دعوات الشارع للتحرك، انعكس الأمر بصورة واضحة على الموقف الشعبي، وعزز قدرة الناس على الصمود، كما مكّن المركز من أدوات جديدة في مواجهة التوغلات والإعتداءات الإسرائيلية، حتى ولو لم يتخطَ الأمر عتبة التلميح بأن الجنوب ليس وحيدًا، وأن المعركة في النهاية هي مع السوريين لا مع الحكومة فقط.

هناك تجارب يمكن الاستدلال بها على أثر تعزيز إعلام الأطراف، وإمكانية تطبيقها في سوريا، مثل إذاعات المجتمع المحلي وراديو "سوتاتيزا" في كولومبيا، إذ أظهر الصراع الطويل مع حركة "FARC"، أن إعلام المركز "بوغوتا" لا يصل إلى الفلاحين في الجبال، فجرى تأسيس شبكة ضخمة من الإذاعات المجتمعية المحلية، لعبت دورًا مهمًا في نشر ثقافة السلام بالأطراف، عبر توعية المزارعين بحقوقهم، وأسهمت في إنجاح اتفاق السلام عام 2016، وتسهيل دمج المقاتلين في مجتمعاتهم المحلية.

في سيراليون، أيضًا، لعب راديو "بارلوما" والإذاعات المحلية في المناطق الريفية دورًا بعد الحرب الأهلية المدمرة، إذ جمعت هذه الإذاعات الضحايا بالجناة في حوارات علنية، ونشرت جلسات لجنة المصالحة والحقيقة، ما أسهم في نزع السلاح النفسي والفعلي لسكان الأقاليم، وإعادة دمج الأطفال الجنود، وهي مشكلات تعاني منها مجتمعات الأطراف في سوريا أيضًا، وإن بصورة غير متطابقة.

أما في الفلبين، فلعبت الإذاعات المحلية بجزيرة ميندناو التي شهدت صراعًا إسلاميًا-مسيحيًا طويلًا، دورًا في إرساء السلام، عبر التغطية المحلية المحايدة، وتفكيك الشائعات الدينية التي كانت تشعل الفتن في القرى النائية، والتركيز على التنمية المشتركة بدلًا من الهوية الطائفية، وهذا أيضًا نموذج يحاكي بعض الظواهر في الأطراف داخل سوريا.

التجارب المذكورة آنفًا لعبت دورًا إيجابيًا ومعاكسًا لتجارب "مركزية" مدمرة، منها نموذج إذاعة "الألف تلة" (RTLM) في رواندا قبل إبادة 1994، وإعلام "مركزي الحوش" السوداني، الذي تركز في الخرطوم وأهمل قضايا التنمية والنزاعات القبلية في دارفور، كردفان، والشرق، والتركيز الإعلامي في عواصم مالي ودول الساحل الإفريقي، إذ جرى إهمال القرى والبلدات النائية دون تغطية وطنية تبدد مخاوفهم وتنقل معاناتهم من الجفاف والفقر، فاستغلت الجماعات المتطرفة هذا الفراغ وبسطت نفوذها على الأطراف.

يحتاج سكان كل قرية في سوريا اليوم إلى "ميكروفون"، يريدون من يستمع لأبسط قصصهم، يريدون إعلامًا يبدد مخاوفهم، وتواصلًا يردم الهوة بينهم.. وللحديث بقية.

الموقف من التوغلات الإسرائيلية.. صمت مريب



غزوان قرنفل

لا تهدف سرية المفاوضات دائمًا لضمان نجاحها كما يحاول السياسيون دائمًا تبريرها، بل هي غالبًا تنطوي على شروط وتنازلات خطيرة تفضل الحكومات عدم الكشف عنها تجنبًا لمواجهة شعوبها أو رفضهم لها.

في هذا السياق، هل يملك السوريون، حتى من هم في مستويات عليا من مواقع السلطة الحالية أو من أعضاء مجلس الشعب، أو حتى إعلاميين، أي معلومة عن مسار أو مضامين اتفاق أمني؟ قيل إن الاتفاق صار جاهزًا، وقيل أيضًا إنه تم توقيعه ومنذ زمن بعيد، وتحديدًا في لقاء باريس بين وزير الخارجية السوري ووفد إسرائيلي قبل بضعة أشهر. هل لدى أحد من كل من ذُكر، أو أي سوري مهتم بالشأن العام، معلومة قاطعة أو حتى شبه مؤكدة عن مضمون الاتفاق أو مشروع الاتفاق مع إسرائيل؟ ماذا عن حق السوريين في المعرفة؟ وحقهم في القبول أو الرفض أو التعديل بعد أن صارت إسرائيل على بعد مرمى حجر من دمشق وجزءًا من المشهد السوري الداخلي نفسه؟ وهل يحق أصلًا لسلطة انتقالية ومؤقتة، أو هكذا يفترض، أن تعقد اتفاق سلام أو حتى اتفاقًا أمنيًا دون رقابة أو مشورة مع القوى والتيارات السياسية والمجتمعية السورية، وأن ترتب التزامات قانونية وربما سياسية ودبلوماسية على الدولة السورية، ربما تكون أبدية أو طويلة الأمد، ضمن بيئة تتسم بالغموض والجهالة الإعلامية والمؤسسية لتلك الدولة؟

وهل يُطلب من السوريين دفع ثمن جغرافي وسياسي وقانوني لإسرائيل، لقاء اعترافها بالسلطة الحالية أو قبولها بها.

أسئلة يحق لكل سوري أن يطرحها بقوة على السلطة الحاكمة وينتظر منها إجابات وتوضيحات بهذا الشأن، وأيضًا بشأن سياسة اللوذ بالصمت المريب تجاه سياسات القضم والهضم اليومية التي تتبعها إسرائيل في جنوبي سوريا دون أي رد فعل من السلطة، وكأنها تفعل ما تفعل في جثة ممددة على طاولة التشريح، وليس على جغرافيا وبلدات سورية ومصادر مياه لبشر يعيشون فوقها ويتم العبث بمصايرهم.

ليس كل صمت حكمة بالضرورة، وحين يتعلق الأمر بالأرض والسيادة ومصادر المياه ومستقبل الدولة يصبح السؤال عن جدوى هذه السرية وحدودها حقًا مشروعًا وواجبًا وطنيًا لا يجوز التنازل عنه، لأنه يفتح الباب واسعًا أمام الشكوك، ويمنح الشائعات فرصة لتتحول إلى بديل عن الحقيقة، فمن حق السوريين معرفة ما يقرر باسمهم، وحق المجتمع في المعرفة ليس ترفًا، بل هو أحد الشروط الأساسية لبناء دولة تحترم مواطنيها وتستمد شرعيتها من ثقتهم ومشاركتهم.

إدارة الضرورات اليومية للدولة أمر مختلف عن اتخاذ قرارات استراتيجية قد تقيد خيارات أجيال سورية مقبلة، ولا يجوز لسلطة انتقالية مهمتها الأساسية إدارة المرحلة الانتقالية وتهيئة الظروف لقيام نظام سياسي مستقر وشرعي، أن ترتب التزامات طويلة الأمد على الدولة السورية في قضايا تتصل بالسلام والأمن والسيادة، كما لا يجوز أن يتحول ضعف المؤسسات أو غياب الرقابة إلى فرصة لفرض خيارات يصعب التراجع عنها لاحقًا.

من المفترض أن الاتفاق الأمني يهدف إلى حماية السوريين ووقف الاعتداءات والتوغلات وضمان الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي توغلت فيها قواتها على الأقل، وبالتالي من واجب السلطة أن تشرح ذلك بوضوح، وأن تكشف المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاتفاق والضمانات التي ينص عليها، والآليات التي ستكفل تنفيذه. أما إذا كان ينطوي على قيود جغرافية أو أمنية تمس السيادة السورية فمن حق السوريين أن يعرفوا طبيعتها وحدودها الجغرافية والزمنية، وأن يناقشوها من خلال مؤسسات تمثيلية وفضاء عام حر، لكن ما يجري في جنوبي سوريا توغلات إسرائيلية متكررة مترافقة مع انتهاكات وفرض وقائع جديدة على الأرض وكأنها تحدث في فراغ سياسي وجغرافي دون أي رد فعل من أي نوع يتناسب مع خطورتها.

كيف يمكن تفسير هذا الصمت، بينما تتعرض مناطق سورية لمزيد من الضغط، ويعيش سكانها تحت وطأة الخوف وعدم اليقين، وتبقى مصادر المياه والأراضي والموارد الطبيعية عرضة لمخاطر لا تتوقف عند حدود السيطرة العسكرية، بل تمتد إلى مستقبل الحياة والاستقرار في المنطقة؟

أخطر ما في هذه السياسة الإسرائيلية ليس التوغل العسكري وحده، بل تحوله تدريجيًا إلى أمر اعتيادي، ثم إلى واقع يطلب من السوريين التسليم به، وكأن ما ينتزع اليوم بالقوة يصبح غدًا أساسًا للتفاوض، وما يفرض ميدانيًا يتحول لاحقًا إلى بند في اتفاق سياسي أو أمني. إنها سياسة القضم والهضم التدريجي التي تراهن على الوقت، وعلى إنهاك المجتمعات، وعلى صمت الأطراف المعنية، حتى يغدو الاعتراض على الوقائع الجديدة أصعب من منع نشوئها.

إن أي اتفاق لا يضمن حماية السوريين، ويصون وحدة أراضيهم، ويخضع للمساءلة الوطنية سيظل موضع تساؤل مشروع مهما أحيط به من غموض أو روج له بوصفه إنجازًا دبلوماسيًا، لذلك فإن المطلوب من السلطة السورية ليس بيانات طمأنة ولا تبريرات عامة، بل مصارحة حقيقية حول ما جرى الاتفاق عليه، وما حدود التنازلات والالتزامات المطروحة؟ وما الضمانات التي تحول دون استمرار التوغلات وفرض الأمر الواقع؟ ومن يراقب المفاوضات، ومن يحاسب المسؤولين عن نتائجها؟ فأخطر ما يمكن أن تواجهه سوريا اليوم ليس التوغلات الإسرائيلية وحدها، بل أن تتحول هذه التوغلات إلى وقائع صامتة، وأن يتحول الصمت الرسمي تجاهها إلى سياسة ثابتة، ثم تقدم التنازلات تلو التنازلات باعتبارها قدرًا لا بد منه، وشرًا يتعين علينا التعايش معه، دون أن نغفل البحث عن جواب لسؤال صار ملحًا ولا يزال معلقًا: هل يطلب من السوريين ودولتهم أن يؤدوا الجزية الجغرافية والسياسية والقانونية لإسرائيل، فقط لكي تمنح الرضا والقبول لتلك السلطة؟



عنب بلدي
ملف العدد 768
الأحد 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2026

إعداد:
موفق الخوجة
محمد ديب بظت
عدي الحاج حسين

من الفصائلية إلى الدمج والهيكلة

أي جيش تبنيه سوريا؟

باشرت وزارة الدفاع السورية، في مسار هو الثاني من نوعه، بعد عامين من سقوط النظام السوري السابق، بإعادة هيكلة الجيش، الذي تكوّن من فصائل كانت متناحرة فيما بينها، أو من جماعات يُخشى من احتفاظها بأيديولوجيتها المناقضة للمنطق الوطني السوري.

يتمثل المسار الأول في دمج الفصائل بمختلف توجهاتها، وصهرها ضمن بوتقة وزارة الدفاع، وتوحيد بندقيتها، عقب التخلي عن مسمياتها القديمة وولاءاتها الشخصية والفكرية.

أما المسار الثاني فيتعلق بإنهاء ما تبقى من ولاءات سابقة للفصائل والأيديولوجيا، والانتماءات القومية والدينية، عبر تغيير المواقع وإعادة نشر القوات البرية على الجغرافيا السورية.

لكن بالمقابل، ما زالت هناك مخاوف تتعلق بهيمنة "هيئة تحرير الشام" (نواة الحكم السياسي والعسكري في سوريا) على الجيش، وهو ما يهدد بإعادة نشوء انتماءات جديدة ضمن المؤسسة العسكرية.

على جانب موازٍ، ثمة خشية من وجود كيانات قد تحتفظ بأيديولوجيا خاصة، أو انتماء عرقي، ربما يؤثر على أداء الجيش، الذي يفترض به أن يكون وطنيًا لكل السوريين.

ووسط هذه المعطيات أيضًا، تثار الأسئلة حول مستقبل هذا الجيش، والعقيدة العسكرية التي ينبغي أن ينتهجها، فضلًا عن تسليحه وقوته، بعد سنوات الحرب التي أنهكت القدرات العسكرية لسوريا.

وزير الدفاع السوري مرهف أبو قصرة (وزير الموارد الصدد سوري) في قاعدة دمشق - 16 آب 2026 (وزارة الدفاع)

وزارة الدفاع تكمل حل الفصائل وتعزز نفوذ "الهيئة"

تشكّل الجيش السوري الجديد من مجموعة فصائل اندمجت ضمن وزارة الدفاع، التي يقودها مرهف أبو قصرة، القيادي السابق في "هيئة تحرير الشام" وأحد من قادوا معركة "ردع العدوان" التي انتهت بالإطاحة بالنظام السوري السابق، في 8 من كانون الأول 2024.

ومع بداية العام الماضي، كشفت وزارة الدفاع السورية عن سلسلة خطوات تنظيمية، منها دمج الفصائل المسلحة تحت مظلتها، وتشكيل هيكلية موحدة لتعيد تفعيل المؤسسة العسكرية بوصفها العمود الفقري للسيادة الوطنية.

وأعلنت "إدارة العمليات العسكرية" (المظلة التي جمعت فصائل المعارضة خلال معركة ردع العدوان) في 29 من كانون الثاني 2025، عن حل الفصائل العسكرية، خلال "مؤتمر النصر"، لدمجها في هيكلية واحدة تحت وزارة الدفاع.

وعقدت وزارة الدفاع اجتماعات مع أكثر من 130 وحدة عسكرية وفصيلًا، بالإضافة إلى لجان عليا لتنظيم بيانات الموارد البشرية، كما عملت على صياغة نظام داخلي حديث للوزارة يعيد ضبط العلاقة بين الإداري والعسكري.

بعد هذه الاجتماعات، ألغت وزارة الدفاع كل المسميات السابقة للفصائل، ووزعت عناصرها وكوادرها ضمن فرق عسكرية، حيث رصدت عنب بلدي في تقرير سابق وجود 21 فرقة، في حين تحدثت تقارير إعلامية أخرى عن أرقام مختلفة، تراوحت ما بين 20 و25 فرقة.

تزامنًا مع هذه الإجراءات، عملت وزارة الدفاع على إنشاء أجسام إدارية واستشارية وأكاديمية، لرفد الوزارة بالكوادر والخبرات، منها شعب التجنيد المركزية والهيئة الاستشارية التي ضمت كبار الضباط المنشقين والجامعة الوطنية للعلوم الدفاعية.

وفي 9 من آذار الماضي، أعلنت وزارة الدفاع عن بدء عملية تقييم شاملة للضباط، حيث جرى تقييم "آلاف الضباط" بمواقع قيادية وبمختلف الاختصاصات، وذلك ضمن إحدى خطوات هيكلية الجيش ومنح الرتب.

تغيير مواقع وإنشاء فيالق

بعد هذه الإجراءات، بدأت وزارة الدفاع إعادة هيكليتها، عبر تغيير مواقع بعض القادة، وهو ما فُهم على أنه محاولة لإنهاء حالة الفصائلية الموجودة ضمن الجيش، فضلًا عن تشكيل فيالق ضمن الجيش، تقودها كوادر كانت في "هيئة تحرير الشام" المنحلة.

وعلى الرغم من إنهاء مسمياتها، فإن معظم الفصائل حافظت على بنيتها ضمن كتائب وألوية وحتى فرق ضمن الجيش، مع بقاء قادتها وإداريينها.

ومنذ الأيام الأولى لشهر آب الماضي، بدأت الوزارة بإنهاء تكليف قادة بارزين من قيادة الفرق، أبرزهم سيف الدين بولاد (أبو بكر) الذي كان يقود "الفرقة 76" في حلب، وتعيين العميد محمود الحامدي، الملقب بـ"أبو عدي سرايا"، مكانه، بحسب ما علمته عنب بلدي من أحد عناصر الفرقة.

"أبو بكر" ما زال ضمن ملاك الوزارة، بحسب ما يتسرب من معلومات وما يشاع بين عناصر الجيش، ولم تستطع عنب بلدي التأكد من حصوله على منصب جديد، ولا سيما بعد حديث عن قراره بالإقامة في تركيا.

وسبق هذا الإجراء، نقل العميد محمد الجاسم (أبو عمشة) من قيادة "الفرقة 62" التي تألفت من عناصر فصيله السابق "السلطان سليمان شاه"، إلى منصب إداري ضمن أحد الفيالق.

الحل والتغيير طالا فرقًا بأكملها أيضًا، إذ قال قيادي في "الفرقة 40" العاملة في محافظة درعا، لعنب بلدي، إن الفرقة تم حلها بالكامل.

وأشار القيادي، الذي فضل عدم نشر اسمه، إلى أن بعض قياديي الألوية والكتائب حولهم إلى دمشق، وبعضهم بقوا في منازلهم لا يُعرف مصيرهم، في حين فُرز آخرون إلى قوات حرس الحدود.

وينطبق هذا الأمر على قادة في ألوية وفرق أخرى، بحسب ما رصدته عنب بلدي.

ومؤخرًا، تداول ناشطون ووسائل إعلام نبأ عزل العميد جميل الصالح من قيادة "الفرقة 74" دون تكليفه بأي منصب آخر. بالمقابل، تحدث ناشطون ووسائل إعلام عن عزل العميد فهيم عيسى، نائب وزير الدفاع للمنطقة الشمالية، من منصبه، إلا أن مقربين منه نفوا ذلك، كما أن مراسل عنب بلدي رصد وجوده في فعالية يوم السياحة العالمي في حلب، التي أقيمت في 27 من أيلول الماضي.

وتزامنت هذه التغييرات في القيادات مع الحديث عن إنشاء فيالق ضمن الجيش، تراوحت أعدادها بين خمسة وستة فيالق، باختلاف التقارير الإعلامية.

وامتنعت وزارة الدفاع عن الرد على أسئلة عنب بلدي حول صحة إقالة أو استقالة هؤلاء القياديين، إلى جانب إنشاء الفيالق وحل بعض الفرق.

حل الفصائل وإعادة بناء المؤسسة

حول إعادة الهيكلية، يرى الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" (مسدار) معتز السيد، أنه يجب قراءة هذه الإجراءات في سياق إعادة بناء المؤسسة العسكرية السورية من الصفر، بما يشمل هيكليتها وعقيدتها وسلسلة قيادتها.

ففي المرحلة الأولى، كانت الأولوية لاحتواء المقاتلين ودمجهم في مؤسسات الدولة، ومنع بقاء السلاح خارج سلطتها.

أما المرحلة الحالية فتتمثل في الانتقال من استيعاب التشكيلات السابقة إلى إعادة تنظيمها وتوزيع المقاتلين وفق متطلبات المؤسسة العسكرية، وفق السيد.

واعتبر السيد، خلال حديث إلى عنب بلدي، أن من الطبيعي أن تستغرق هذه العملية وقتًا، خصوصًا أن الدمج الأولي جرى إلى حد كبير على أساس الكتل التي كانت تقاتل فيما كان يُعرف بـ"المناطق المحررة"، مع اختلاف خلفياتها وانتماءاتها.

لذلك، فإن تكامل تشكيل الفرق وإنشاء الفيالق وتغيير مواقع القيادات يمكن أن تكون خطوات نحو بناء جيش أكثر تماسكًا، بشرط أن تستند إلى الكفاءة والخبرة والحاجة العسكرية، لا إلى الولاءات الفصائلية.

هل تنهي الفصائلية؟

وفق ما يعتقده الباحث السيد، يمكن أن تسهم هذه الإجراءات في إنهاء الفصائلية، لكنها لا تكفي وحدها لتحقيق ذلك.

ويرى الباحث أن الدمج الإداري لا يعني بالضرورة انتهاء الولاءات السابقة، معتبرًا أن التحدي الحقيقي هو نقل الانتماء من الفصيل أو القائد إلى المؤسسة العسكرية الوطنية.

وبعد احتواء المقاتلين وضمهم إلى وزارة الدفاع، تصبح الخطوة التالية إعادة توزيعهم على أساس الخبرة والكفاءة والاختصاص، مع مراعاة تاريخهم العسكري من دون تحويله إلى امتياز دائم لفصيل بعينه.

كما أن تغيير مواقع بعض القادة قد يساعد في تقليص ارتباط الوحدات بأشخاص محددين، وفق رأي السيد. لكن المعيار الحقيقي هو مدى خضوع الوحدات لقيادة مركزية موحدة، وارتباط التعيينات والترقيات والمحاسبة بقواعد مؤسسية واضحة.

كيف حلت "الدفاع" الفصائل؟

بحسب ورقة منشورة على "شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية" (SSRN) للباحث جيروم دريفون، رفضت السلطات السورية الجديدة تقديم تنازلات سياسية للجماعات الأخرى، ولا سيما الفصائل السابقة، واعتمدت نهجًا يجعل من بناء الجيش عملية بيروقراطية بحتة، وذلك منذ سيطرتها على دمشق.

وتعود جذور هذا التوجه إلى إدلب، وإلى قراءة القيادة الخاصة لإخفاقات شهدتها دول أخرى في المنطقة، مثل لبنان والعراق، وقبل كل شيء ليبيا، وهي تجارب كانت حاضرة في نقاشاتها الداخلية قبل عام 2024 بوقت طويل.

> استراتيجية ما بعد عام 2025 لم تكن سوى المرحلة النهائية لمسار بدأ قبل سنوات في ظل نظام الحكم القائم إبان الحرب في شمال غربي سوريا، ثم جرى توظيفه لاحقًا في عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب.
>
> الباحث جيروم دريفون
> ورقة بحثية منشورة على "شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية" (SSRN)

وبحسب دريفون، فقد رأت قيادة "هيئة تحرير الشام" أن تقاسم الدولة مع فصائل مسلحة سيؤدي إلى شلّها.

ومن منظور أكثر نفعية، خدم هذا الطرح مصالح "الهيئة" ذاتها، إذ لم تكن لديها رغبة تُذكر في تقديم أي تنازلات لأطراف أخرى. وبناء على ذلك، صيغ كل قرار باعتباره مسألة تقنية، وفق رؤية دريفون.

هل تحتكر "الهيئة" قيادة الجيش؟

بمقابل عملية حل الفصائل، فإن شكوكًا تدور حول فرض نفوذ "هيئة تحرير الشام" على الجيش، عبر تنصيب قادة فيها في مراكز قيادية حساسة، بمقابل إقصاء قادة من فصائل أخرى.

يعتقد السيد أن الحديث عن احتكار "هيئة تحرير الشام" للنفوذ يحتاج إلى أدلة تتجاوز خلفيات بعض القيادات.

وحول وصول عدد من قادة "الهيئة" إلى قيادة المؤسسة العسكرية الجديدة، فإنه يمكن تفسير ذلك جزئيًا بما امتلكته من تنظيم وخبرة في إدارة التشكيلات العسكرية.

بالمقابل، فإن هذا لا يعني بالضرورة وجود سياسة تهدف إلى حصر النفوذ بها، وفق اعتقاد السيد.

وأشار إلى أن هناك قيادات رفيعة لم تكن ضمن "الهيئة"، فضلًا عن مسار دمج "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وهو ما يشير إلى أن بناء المؤسسة العسكرية يتجاوز فصيلًا واحدًا.

> التغييرات المتتابعة طبيعية في مؤسسة حديثة التأسيس، ولا تستدعي القلق بحد ذاتها، لكن نجاحها يتوقف على نتائجها الفعلية.
>
> معتز السيد
> باحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" (مسداد)

لكن الأهم، بحسب وجهة نظر السيد، هو ضمان أن تستند التعيينات إلى الكفاءة والخبرة، وأن تكون المواقع القيادية متاحة لمختلف الضباط وفق معايير موحدة، لا وفق الانتماء السابق.

أما حول تعارض هذه الإجراءات مع رؤية الوزارة لحل الفصائل، فقال السيد إن تغيير القيادات وإعادة توزيع الوحدات قد يكونان جزءًا من عملية إنهاء الفصائلية، لكن إذا فُهمت هذه الإجراءات باعتبارها إقصاء لبعض التشكيلات لمصلحة أخرى، فقد تؤدي إلى إعادة إنتاج الولاءات السابقة داخل المؤسسة بدلًا من تجاوزها.

> حدث الانتقال في سوريا دون أي من الآليات المؤسسية التي تفترضها تقاليد التسويات السياسية، إذ لم تكن هناك تسوية شاملة، ولا برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR)، ولا مراقبون دوليون.
>
> الباحث جيروم دريفون
> ورقة بحثية منشورة على "شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية" (SSRN)



عناصر من الجيش السوري في مدينة اللاذقية – 14 كانون الثاني 2026 (رويترز)



استعراض عسكري للجيش السوري في ذكرى مرور عام على سقوط النظام السابق – 8 كانون الأول 2025 (وزارة الدفاع)

"قسد" والمهاجرون".. سياق مختلف

يطرح دمج "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) والمقاتلين الأجانب ضمن المؤسسة العسكرية تساؤلات حول شكل الجيش المقبل، ومدى قدرته على توحيد القرار العسكري ومنع نشوء مراكز نفوذ مستقلة داخله.
وتختلف هنا السياقات عن دمج الفصائل، التي بالرغم من اقتتالاتها البينية السابقة، فإنها كانت حتى معركة "ردع العدوان" تصنف ضمن بوتقة واحدة، نظرًا إلى وحدة الهدف: إسقاط النظام.

الخلاف على شكل الاندماج والقيادة

وفيما يتعلق بمسار دمج "قسد" في الجيش السوري، يصف العقيد والخبير العسكري خالد المطلق، العملية بأنها معقدة، مشيرًا إلى أن الاتفاقات والإعلانات السياسية لا تعني بالضرورة تحقق الدمج الفعلي على المستوى العسكري.

المسار، وفق المطلق، يتأثر بعوامل عدة، من بينها الضغوط الإقليمية، ولا سيما التركية، والخلافات المتعلقة باللامركزية، فضلًا عن اعتبارات أيديولوجية وتدخلات خارجية يعتقد أنها لا تدعم توحيد سوريا.

وبناء على ذلك، يشكك المطلق، في حديثه إلى عنب بلدي، في إمكانية إنجاز الدمج بصورة كاملة في ظل استمرار هذه الخلافات.

ويبرز الخلاف حول شكل الاندماج بوصفه إحدى العقد الأساسية، إذ تتجه مقاربة الحكومة السورية إلى دمج مقاتلي "قسد" أفرادًا وتوزيعهم على تشكيلات الجيش، في حين تتمسك قيادة "قسد" ببقاء تشكيلات عسكرية متماسكة ذات طابع محلي، خصوصًا في المناطق ذات الأغلبية الكردية، بحسب المطلق.

ويطرح هذا التباين سؤالًا جوهريًا حول طبيعة الجيش بعد الدمج: هل تصبح القوات السابقة جزءًا من وحدات تخضع للقيادة المركزية، أم تحتفظ ببنية تنظيمية وقيادية خاصة داخل المؤسسة العسكرية؟

كما أن الخلاف لا يتوقف عند شكل الوحدات، بل يشمل أيضًا تسلسل القيادة والسيطرة، والجهة التي ستتبع لها القوات فعليًا، فهل ستكون القيادة المركزية في وزارة الدفاع بدمشق، أم ستنشأ صيغة لقيادة مشتركة؟

ويرى المطلق أن حسم هذه المسائل ضروري للحديث عن جيش موحد، إذ لا يكفي الإعلان عن الاندماج إذا بقيت آليات إصدار الأوامر وتحديد المسؤوليات والانضباط العسكري موضع خلاف.

خيارات محدودة أمام المقاتلين الأجانب

يحتوي الجيش السوري على نحو 5000 مقاتل أجنبي، معظمهم من قومية الإيغور، وينتمون إلى "الحزب الإسلامي التركستاني"، ويتركز وجودهم بشكل رئيس في "الفرقة 84" بالإضافة إلى فرق أخرى.

وشكّل هؤلاء المقاتلون معضلة على المستوى المحلي والدولي، حيث أثاروا مخاوف لدى فئات من المجتمع السوري، لا سيما الأقليات الدينية والمذهبية، نظرًا إلى خلفيتهم الدينية المتشددة.

في حين أن فئات من المجتمع تدعم وجودهم لاعتبارات دينية، أو كنوع من "وفاء العهد" نظرًا إلى أنهم قاتلوا النظام إلى جانب السوريين.

بالمقابل، ضغطت أطراف دولية، منها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عمومًا من جانب، والصين من جانب آخر، لتحييد هؤلاء المقاتلين، وإبعادهم عن مراكز القرار، إلا أن هذه الضغوط خفت وتيرتها في وقت لاحق.

وبحسب الباحث جيروم دريفون، فقد تعاملت الحكومة السورية مع المقاتلين الأجانب وفقًا للمنطق الإداري ذاته الذي انتهجته مع الفصائل، وذلك عبر تكييفه بما يتناسب مع الخصائص التنظيمية لكل مجموعة.

وأشار إلى أن الحالة الأبرز هي "الحزب الإسلامي التركستاني"، الذي ضم نحو 3200 مقاتل، فقد دُمج في هيكل الجيش كفرقة مستقلة (الفرقة 84) تحت قيادة أحد كوادر "الحزب"، وذلك نظرًا إلى ما وصفه بـ"تماسكه العالي وانضباطه وولائه الراسخ لـ(هيئة تحرير الشام)".

أما المجموعات الأصغر، التي لم يتجاوز عدد أفراد كل منها بضع مئات، فقد كانت أضعف من أن تشكّل فرقًا مستقلة، لذا جرى حلّ كياناتها التنظيمية المستقلة وإعادة توزيع أفرادها على فرق أكبر، غالبًا على مستوى الألوية، وفق دريفون.

ويرى دريفون أن أحد أسباب هذا النجاح النسبي يعود إلى أن المقاتلين الأجانب أنفسهم خضعوا لعملية "نزع تسييس قسرية" بين عامي 2020 و2024، وهي الفترة التي شنت فيها "هيئة تحرير الشام" حملات مكثفة لاستهداف الموالين لتنظيمي "الدولة الإسلامية" و"القاعدة" في إدلب.

ولم ينضم أولئك الذين بقوا في الشمال الغربي في سوريا إلى الجهاديين العابرين للحدود، بل أخضعوا أجندتهم بالكامل لأجندة "هيئة تحرير الشام"، رغم بقاء نزعات متطرفة لدى بعضهم، بحسب دريفون.

ولم يكن أمام هؤلاء الأجانب خيار يُذكر، إذ إن دولهم الأصلية كانت ترفض، في الغالب، استعادتهم، فلم يجدوا أمامهم سوى الاعتراف بصلاحيات "الهيئة" (الحكومة المحلية)، والامتناع عن توجيه انتقادات علنية، مقابل ضمان سلامتهم.

ويرى دريفون، وفق ما شرحه في ورقة نشرها على "شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية" (SSRN) أن الإشكاليات الرئيسة تتمثل في وجود مجموعات صغيرة لا تزال تتبنى أجندة سياسية معارضة لـ"الهيئة".

وأوضح أن المقاتلين الأوزبك، على سبيل المثال، يتسمون بتطرف أكبر ويفتقرون إلى تماسك تنظيمي قوي، وقد تسببوا في مشكلات أدت إلى وقوع اشتباكات وعمليات اعتقال.

> ملف الوحدات النسائية التابعة لـ"قسد" والتشكيلات الخاصة بها يطرح بدوره أسئلة بشأن كيفية التعامل معها داخل المؤسسة العسكرية الجديدة، في ظل الاختلافات الأيديولوجية والاجتماعية بين مكوناتها.
>
> خالد المطلق – خبير عسكري



اجتماع بين أعضاء الهيئة الاستشارية وإدارة الإعلام والاتصال في وزارة الدفاع السورية – 12 آب 2026 (وزارة الدفاع)

تطوير الجيش.. تراكمات عتاد وتدريب

تعاني المؤسسة العسكرية السورية نقصًا حادًا في العتاد والمعدات، على مستوى البر والجو، فضلًا عن السلاح البحري، نظرًا إلى استنزافهم خلال سنوات الثورة السورية.
لذلك، تبحث عنب بلدي في قدرة الجيش السوري على الدفاع، وتطوير أسلحته، لمواجهة أي خطر سواء كان داخليًا أم خارجيًا.

الأولوية للقوات البرية ومنظومات القيادة

انطلاقًا من المهام التقليدية للجيوش في مختلف دول العالم، والتي اعتبرها الباحث العسكري رشيد حوراني، مؤسسة داعمة لحفظ الأمن بالتعاون مع أجهزة وزارة الداخلية، فإن المهددات الأمنية التي واجهت الدولة السورية، والتي كانت فيما مضى فواعل عسكرية داعمة للنظام السابق، كميليشيات إيران وتنظيم " الدولة الإسلامية"، بحسب وصفه، فرضت على الجيش أولوية العمل على تطوير وتعزيز القوات البرية ومنظومات القيادة فيها.

وقال الباحث، في حديث إلى عنب بلدي، إن هذه المنظومات، كلما كانت قوية، تضاءل عمل بقايا شبكات المهددات الأمنية المذكورة.

وأكد حوراني أن هذا المسار كان يمكن أن يسير بالتوازي مع تعزيز قدرات الدفاع الجوي والقوى الجوية، بحيث لا يُغفل أي صنف من الصنوف، مشددًا على أن الأولوية بقيت للبنية البرية نظرًا إلى طبيعة التهديدات الداخلية والحدودية.

الفصل بين سلاح الجو والدفاع الجوي

شدّد حوراني أن من ضرورة التفريق بين سلاح الجو، وهو الطيران الحربي، والدفاع الجوي الذي يقع على عاتقه حماية أجواء البلاد من أي اختراق من قبل جهة معادية، معتبرًا أنه لا يمكن تصوير الأهمية لكلا النوعين بمعزل عن السياق.

ويرى ذلك بأن الحاجة إلى القوى الجوية والدفاع الجوي تحددها الاتفاقات السياسية قبل أي اعتبار آخر. واستشهد بحالة تركيا التي كانت تعاني، رغم قوة جيشها، من قصور في الدفاع الجوي، فطلبت في عام 2020 من أمريكا نشر صواريخ "الباتريوت" لحماية أجوائها من هجمات روسية محتملة .

وأشار إلى أن الدول عملت على تأمين ما تحتاج إليه سواء من دول مصنعة أو من خلال التصنيع المحلي لسد النقص في أحد صنوف القوات، كما حصل من خلال استخدام المسيّرات في عملية "ردع العدوان" التي لعبت دور القوى الجوية وضربت الأهداف المعادية لتفسح المجال لتقدم القوى البرية.

السيادة الجوية رهينة القرار السياسي

فيما يتعلق بالسيادة الجوية، يرى الباحث العسكري رشيد حوراني، في حديثه لعنب بلدي، أن الأساس في هذه المسألة يعود إلى الاتفاقات السياسية، وخاصة مع إسرائيل، إذ إن الوصول إلى اتفاق معها بأي صورة كان سيضع محددات لحركتها في الأجواء السورية.

وأوضح أن منظومتي الجو والقوى الجوية في سوريا تضمان حاليًا عتادًا من الجيش السابق كالمروحيات وبعض الطيران الحربي، وأن ما جرى من تفاهمات مع روسيا تضمن تشغيل المنظومات السابقة المتبقية.

> السيادة الجوية ارتبطت بشكل رئيس بالقرار السياسي، لأن الموقف العسكري معروف أنه يتشكل بناء على الموقف والقرار السياسي، وأي حديث عن تطوير الدفاع الجوي أو سلاح الجو لا يمكن فصله عن مسار التسوية السياسية الإقليمية.
>
> رشيد حوراني
> باحث في الشأن العسكري والأمني

استعادة القدرات الدفاعية بمواجهة إسرائيل

في موازاة التحديات الداخلية، تبرز الضغوط الإسرائيلية عاملًا مؤثرًا في قدرة سوريا على استعادة قدراتها الدفاعية وتحديد مستقبل جيشها.

ويضع الخبير العسكري العقيد خالد المطلق الضربات الإسرائيلية والتوغلات في الأراضي السورية ضمن أبرز العقبات الاستراتيجية أمام إعادة بناء الجيش.

وأشار إلى أن استهداف منشآت عسكرية ومنظومات رادار ودفاع جوي وشبكات اتصال، يحد من قدرة المؤسسة العسكرية على استعادة بنيتها الدفاعية، ويؤثر في إمكان تطوير منظومات قادرة على مراقبة المجال الجوي والتعامل مع التهديدات.

كما أن التحركات الإسرائيلية في الجنوب تفرض ضغوطًا على انتشار القوات السورية وقدرتها على تثبيت مواقع عسكرية، في وقت تسعى الدولة إلى إعادة تنظيم انتشارها وضبط الحدود.

هذه الضغوط لا تقتصر على الجانب الميداني، بل تمتد، وفق تقدير المطلق، إلى المجال السياسي والدولي، إذ يمكن أن تعرقل حصول سوريا على تقنيات دفاعية حديثة.

المطلق اعتبر أن استعادة القدرات الدفاعية، ولا سيما في مجال الدفاع الجوي، لا تتعلق بشراء الأسلحة وحدها، بل تتطلب منظومة متكاملة تشمل القيادة والسيطرة، ووسائل الاتصال، والكوادر المهنية القادرة على إدارة العمليات العسكرية.

ويربط إمكانية استعادة هذه القدرات بمدى قدرة السلطة السورية على بناء علاقات إقليمية ودولية تتيح لها الحصول على المعدات والخبرات اللازمة، وتقديم نفسها طرفًا يسعى إلى الاستقرار ولا يشكل تهديدًا لجيرانه.

من "التشرذم" إلى جيش وطني.. أبعد من جمع الفصائل

يرتبط مستقبل الجيش السوري بإعادة هيكلة التشكيلات العسكرية وتطوير قدراتها، غير أنه يتعلق في السياق نفسه بمدى نجاح الدولة في بناء مؤسسة وطنية موحدة تتجاوز الولاءات الفصائلية وتخضع لقيادة مركزية واحدة.

في هذا الصدد، يرى الخبير العسكري العقيد خالد المطلق، في حديثه إلى عنب بلدي، أن "الانتقال من التشرذم الفصائلي" إلى جيش وطني موحد يتطلب شروطًا بنيوية وسياسية، في مقدمتها إخضاع جميع القوى المسلحة لسلطة وزارة الدفاع، وتفكيك الهياكل التنظيمية والمالية المستقلة للفصائل.

المطلق أشار إلى أن توحيد المؤسسة العسكرية لا يتحقق بمجرد جمع التشكيلات تحت مظلة إدارية واحدة، وإنما يستلزم الانتقال من أنماط القيادة القائمة على النفوذ الشخصي والفصائلي إلى تراتيبة عسكرية مهنية، تقوم على الكفاءة والتخصص، وإعادة تنظيم هيئات الأركان وفق معايير مهنية لا الولاء.

واعتبر أن استقلال القرار المالي واللوجستي للجيش عن الفصائل شرط أساسي لإنجاح هذه العملية، عبر جعل رواتب العسكريين وميزانيات التسليح والإنفاق العسكري من مسؤولية الدولة، بما يحد من تأثير مصادر التمويل الخارجية أو المصالح المالية الخاصة في القرار العسكري.

لكن هذه الشروط، بحسب المطلق، تصطدم بعقبات تتصل بتوازنات النفوذ داخل المؤسسة الجديدة، إذ يرى أن هيمنة كوادر وقيادات من "هيئة تحرير الشام" على مواقع في الوزارات السيادية قد تثير مخاوف لدى مكونات سورية وفصائل أخرى من تحول الجيش إلى امتداد موسع لـ"الهيئة"، بدل أن يكون مؤسسة وطنية جامعة.

وحذر من أن هذه المخاوف قد تدفع بعض التشكيلات إلى مقاومة الاندماج حفاظًا على نفوذها ومكتسباتها، إلى جانب ما يصفه بشبكات المصالح الاقتصادية التي نشأت لدى بعض الفصائل خلال السنوات الماضية، والتي قد تعرقل تفكيك البنى المستقلة عنها.

ولا ينفصل ذلك، وفق المطلق، عن ملف المقاتلين الأجانب، الذين يمثل وضعهم تحديًا أمنيًا وسياسيًا أمام بناء المؤسسة العسكرية الجديدة، فضلًا عن انعكاسات هذا الملف على فرص الاعتراف الدولي بها.

عقيدة عسكرية تمثل الدولة والمجتمع

لا يقتصر بناء الجيش الوطني، بحسب المطلق، على توحيد القيادة والسلاح، بل يتطلب أن تعكس المؤسسة العسكرية تنوع المجتمع السوري، وأن تستند إلى المواطنة والمعايير القانونية في التجنيد والانتساب، بعيدًا عن الاستبعاد على أساس طائفي أو عرقي أو أيديولوجي.

وشدد على ضرورة الفصل بين العمل العسكري والنشاط السياسي والحزبي، بحيث لا تتحول المؤسسة العسكرية إلى ساحة للتنافس السياسي أو وسيلة لحماية مشروع فكري أو فصيل بعينه.

> بناء الجيش الوطني يتطلب خضوعه للسلطة المدنية، وتحديد دوره بوصفه مؤسسة دفاعية للدولة لا جهة تتولى صناعة السياسة الداخلية، إلى جانب إدماج مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في مناهج الكليات العسكرية ومراكز التدريب.
>
> خالد المطلق – خبير عسكري

مَن العدو؟

يطرح المطلق سؤالًا يتعلق بجوهر العقيدة العسكرية مفاده "عمّن يدافع الجيش، وضد مَن؟"، معتبرًا أن الإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن تسبق صياغة العقيدة الجديدة، وأن يكون أساسها حماية حدود البلاد وسيادتها واستقرار المجتمع، بدلًا من حماية السلطة أو أيديولوجيا محددة.

وفي هذا الإطار، طرح الباحث في الشأن العسكري والأمني رشيد حوراني جملة من المحددات التي تحكم هذا المسار.

ويرى أن التحدي الأكبر لم يكن تقنيًا بقدر ما كان فكريًا، إذ ارتبط بتحديد عقيدة الجيش ومَن العدو، وهو سؤال اكتسب حساسية مضاعفة في ظل السياسات الداعمة لإسرائيل.

العقيدة قبل العتاد

اعتبر حوراني أن تحديد عقيدة الجيش كان الشرط الأول لأي عملية تطوير حقيقية، لأن العقيدة هي التي تحدد شكل التسليح ونوع التدريب وطبيعة التحالفات.

وقال الباحث إن هذا التحدي لم يكن مجردًا، بل ارتبط ببيئة إقليمية ودولية معقدة، إذ إن الإجابة عن سؤال "مَن العدو؟" فرضت على الجيش السوري مواقف قد تتعارض مع حسابات القوى الكبرى، وهو ما جعل تحديد العقيدة أمرًا بالغ الحساسية.

> التحدي الأكبر ليس فنيًا بقدر ما هو فكري، ويتمثل بتحديد عقيدة الجيش: "مَن العدو؟" فالعقيدة هي التي تحدد شكل التسليح ونوع التدريب وطبيعة التحالفات، ودونها يبقى أي تطوير مجرد تراكم عتاد.
>
> رشيد حوراني – باحث في الشأن العسكري والأمني

وأشار حوراني إلى أن مسألة اختيار المدرسة العسكرية التي سيُبنى عليها الجيش، سواء كانت روسيا بمدرستها الشرقية، أو دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا بمدرستهما الغربية، لم تكن قرارًا منفردًا، بل خضعت لرؤية القائمين على تأسيس الجيش وسعيهم لتحقيق التكامل بين صنوف القوات.

وضرب مثالًا على ذلك بأن العتاد البري قد يكون شرقيًا بينما تكون القوى الجوية غربية، مستشهدًا بحالة مصر التي يجتمع في جيشها السلاح الشرقي والغربي معًا.

من الفصائلية إلى الانضباط

على صعيد التحول من إدارة فصائلية وقوات غير نظامية إلى عقيدة جيش وطني نظامي، اعتبر حوراني أن العامل الأول الذي لعب دورًا كبيرًا في هذا الانتقال كان وعي الشعب السوري بشكل عام، وقادة الفصائل وعناصرها الذين وافقوا دون شروط على الاندماج ضمن صفوف الجيش الوليد، وتم من خلال ذلك تقاسم المهام والمسؤوليات.

وأضاف إلى ذلك ما قامت به وزارة الدفاع بشكل مبكر من تنفيذ برامج تتعلق بالتوجيه والانضباط على مستوى الجيش، وتلا ذلك اهتمام كبير بالكليات العسكرية وفتح أبواب الانتساب لها لإعداد كوادر عسكرية متخصصة ومنضبطة.

ويرى أن هذه الخطوات شكلت الأساس الذي يمكن البناء عليه لضمان ذوبان النعرات الفصائلية لصالحة الانضباط العسكري، عبر مسار تعليمي وتدريبي مؤسسي بدل الاعتماد على الولاءات السابقة.

مؤشرات الثقة الإقليمية والدولية

رغم التحديات، يرى حوراني أن الحالة السورية تشبه إلى حد كبير الحالة الرواندية، مع التأكيد على أن لكل تجربة سياقاتها الخاصة.

واعتبر أن ما جرى في الجيش السوري بعد مرور قرابة عامين على البدء بتأسيسه كان إيجابيًا، مستدلًا على ذلك بانضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، ومشاركة الجيش السوري في مناورات "إيفيس" التي نُفذت في تركيا.

وذهب إلى أن هذه المؤشرات دلت على ثقة إقليمية ودولية بقدرة الجيش السوري على تطوير قدراته للقيام بمهام محلية ومهام تؤثر على أمن الإقليم، وهو ما عكس تحولًا تدريجيًا في نظرة الفاعلين الخارجيين إلى المؤسسة العسكرية السورية، وإن بقي مرهونًا بمسار العقيدة والتسليح والسيادة الجوية.

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الجيش

وضع الخبير العسكري العقيد خالد المطلق ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل الجيش السوري، يختلف كل منها بحسب قدرة السلطة السورية على معالجة التحديات المرتبطة بتوحيد الفصائل ودمج "قسد" وبقية التشكيلات.

يتمثل السيناريو الأول في الاحتواء وإعادة الهيكلة المؤسسية، من خلال تفكيك الهياكل الفصائلية تدريجيًا، ودمج الكوادر العسكرية والمهنية ضمن ألوية وتشكيلات تابعة لوزارة الدفاع، على أساس المصلحة الوطنية.

تحقق هذا المسار يتطلب إصلاحًا سياسيًا يضمن حقوق المكونات السورية المختلفة، إلى جانب توفر دعم إقليمي ودولي.

أما السيناريو الثاني فيتمثل في الدمج الشكلي واستمرار تعدد مراكز النفوذ، بحيث تعلن الفصائل و"قسد" تبعيتها لوزارة الدفاع، مع احتفاظها بنفوذها وقرارها المستقل في مناطقها.

هذا المسار يؤدي إلى جيش ضعيف وعاجز عن مواجهة التهديدات الخارجية وفرض سلطة الدولة بصورة كاملة، فضلًا عن بقائه عرضة للتوترات عند وقوع أزمات سياسية.

السيناريو الثالث هيمنة أيديولوجية وانقسام أمني، ويعتبر الأخطر، بحسب المطلق، إذ تقوم فيه العقيدة القيادية للجيش على توجه فصائلي أو فكري محدد، بما قد يفاقم الصدام مع مكونات المجتمع السوري، خصوصًا في الشرق والجنوب والساحل.

قد تقود هذه الحالة إلى عزلة دولية، وتحد من فرص حصول المؤسسة العسكرية على التسليح والتدريب الحديث، وتبقي السيادة السورية منقوصة.

الجنسية السورية.. سؤال النسب والمواطنة



أحمد عسيلي

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، هند قبوات، خلال مشاركتها هذا الأسبوع في جلسة للأمم المتحدة بجنيف، أن مقترح منح الجنسية السورية لأبناء الأمهات السوريات المتزوجات من غير سوريين وصل إلى مرحلة الإقرار.

أثار الإعلان فور سماعه نقاشًا واسعًا، بين مرحبين رأوا فيه خطوة نحو المساواة بين الرجل والمرأة، ومعترضين عبروا عن مخاوف أمنية وديموغرافية، وتساؤلات حول انعكاساته على المجتمع السوري.

صراحة، هذا الإصلاح جاء متأخرًا جدًا. هل تتخيلون مثلاً أن المرأة السورية حصلت على حق التصويت عام 1949، قبل الدولة السويسرية بـ22 عامًا، نعم قبل المرأة السويسرية، لكن البلدين سلكا لاحقًا مسارين مختلفين، ففي سويسرا، توسعت حقوق المرأة تدريجيًا، لدرجة أن منحها الجنسية لطفلها أصبح من البديهيات منذ عشرات السنين، بينما أدى استيلاء حزب "البعث" على السلطة، ثم ترسيخ حكم عائلة الأسد، إلى تراجع الحريات السياسية للرجل والمرأة معًا، وتراجعت عجلة التطور الاجتماعي، مع حفاظها على بعض المظاهر (التقدمية) الخالية من أي عمق اجتماعي حقيقي.

فيما يتعلق بهذا التطور، كانت مصر من الدول العربية الرائدة حين أقرت عام 2004 حق الأم المصرية في نقل جنسيتها إلى أبنائها، لتتبعها الجزائر عام 2005، والمغرب عام 2007، وتونس عام 2010، بينما كان قطار الإصلاح يعبر عددًا من العواصم العربية، بقي متوقفًا عند حدود بلدنا، سوريا.

على كل حال، لحكاية المرأة ومكانتها داخل الأسرة قصة أخرى، أكثر تعقيدًا حتى من المقارنة التقليدية بين الشرق والغرب، ففي كثير من المجتمعات الغربية، ما زالت الزوجة تتخذ اسم عائلة زوجها بعد الزواج، حتى بين الشخصيات العامة البارزة، كما فعلت هيلاري رودام، التي أصبحت تُعرف باسم هيلاري كلينتون، وهو تقليد يكاد يغيب عن مجتمعاتنا العربية، حيث تحتفظ المرأة عادة باسم عائلتها (الذي تكتسبه من والدها)، ربما يعود هذا الأمر لاختلاف مفهوم الزواج بين الشرق والغرب، أما في المجتمع الإسرائيلي، فرغم أن الأم تمنح جنسيتها لطفلها، فإن ما لفت نظري في أثناء دراستي للغة والثقافة العبرية، نقاش مختلف حول كلمة "زوجي"، التي تُقال "بَعْلي" في العبرية، وبعل تعني أيضًا المالك، فأصبح زوجي هنا بمعنى مالكي، وقد أثارت هذه الدلالة اعتراضات لدى بعض النساء، اللواتي يفضلن تعبيرات أخرى لا تحمل نفس الإيحاء، ولهذه القضية اللغوية نقاش طويل هناك، تتداخل فيه اللغة مع الموروث الاجتماعي والصراع على مكانة المرأة.

عودة إلى موضوعنا، رغم إيجابية القرار، ربما علينا أيضًا تفهم مخاوف بعض السوريين من نتائجه المحتملة، فمنذ اندلاع الثورة عام 2011، وبدء حركة اللجوء السوري، أصبحنا مجتمعًا موزعًا على أركان الأرض الأربعة، ولم يقتصر النزوح على تغيير أماكن الإقامة، بل أعاد تشكيل العائلة السورية نفسها، وتزوجت سوريات من جنسيات مختلفة، كما تزوج سوريون من نساء يحملن جنسيات متفاوتة، ونشأت أجيال متعددة اللغات والثقافات والانتماءات معظمها يميل للثقافة الأخرى بحكم النشأة والاختلاط، لذلك من المفهوم أن يثير اتساع دائرة حاملي الجنسية السورية أسئلة حول الهوية والتوازنات الاجتماعية، ولعله التوقيت المناسب تمامًا لإعادة طرح السؤال الذي حُرمنا من مناقشته بحرية طوال عقود: من هو السوري؟ هل تحدد هويتنا أصول آبائنا، أم أن الانتماء إلى الوطن أوسع من روابط النسب والدم؟

في نظريته الشهيرة المعروفة باسم "نموذج الجماعة الدنيا" (Minimal Group Para-digm)، قام عالم النفس الشهير هنري تاجفيل بتجربة مثيرة للاهتمام، قسّم فيها المشاركين إلى مجموعات وفق معايير اعتباطية، ولاحظ أن مجرد هذا التقسيم قد يكفي لظهور ميل إلى تفضيل أفراد المجموعة على الآخرين، هكذا يمكن لحدود بسيطة بين "نحن" و"هم" أن تكتسب معنى نفسيًا يتجاوز أسباب نشأتها، وقد عاشت منطقتنا هذه التجربة من خلال فصل لبنان مثلًا عن محيطه السوري بحسب اتفاقيات ومفاوضات بين فرنسا وبريطانيا. أيضًا تم فصل الموصل لتنتمي لفضاء ثقافي مختلف، وحدث شيء شبيه في أثناء رسم حدود الجنوب السوري بين سوريا والأردن، لتتأسس لاحقًا هوية شبيهة بتجربة تاجفيل، لذلك تعمل المجتمعات الحديثة على توسيع الروابط وتشابكها، فما قد تفرقه المدينة أو الدين أو الطائفة، قد تجمعه النقابة المهنية أو الجامعة أو النادي الرياضي أو الهواية المشتركة، وكلما تعددت هذه الانتماءات المتقاطعة، أصبح بإمكان الأفراد رؤية بعضهم خارج التصنيفات الضيقة التي تفصل بينهم.

ونحن كمجتمع قادرون على استيعاب المزيد من المواطنين، طالما نجحنا في إبقاء الفضاء العام منفتحًا، وتشجيع الروابط المدنية والمهنية والثقافية. إنها عملية طويلة، قد تستغرق سنوات وربما أجيالًا.

ولعل فوز عبد الرحمن السيد، الأمريكي من أصول مصرية، بعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي مؤخرًا، ليصبح أول مسلم يُنتخب لهذا المجلس، مثال على قدرة المؤسسات والمشاركة السياسية على توسيع حدود الانتماء، رغم استمرار الخلافات والتمييز داخل المجتمع الأمريكي.

بناء سوريا بعد سقوط الأسد لا يقتصر على تغيير الحاكم، بل يتطلب إعادة بناء الدولة على أساس المساواة بين المواطنين، نساء ورجالًا، وإعادة فتح الفضاء العام أمام الجميع، وربما يشكل تعديل قانون الجنسية بداية لنقاش أوسع حول قانون عصري يسمح أيضًا للمقيمين باكتساب الجنسية، وفق شروط واضحة وعادلة.

من الكرك إلى درعا.. حين يعلو الثأر على السيادة والقانون



لمى قنوت

كشفت الغارات الأردنية التي شنها سلاح الجو الملكي على ريف درعا، في 26 من تشرين الأول الماضي، والتي أطلق عليها اسم "الردع الأردني- حمود"، وأسفرت عن مقتل سبعة مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال وامرأة، عن ضعف التنسيق الأمني بين البلدين، وقابلية اهتزاز العلاقة بينهما، وإن حرصا لاحقًا على تدارك الأمر خلال 24 ساعة. وكشفت أيضًا عن استسهال خرق السيادة السورية، الذي بدأ منذ عقود، ويتجذر الآن بشكل خطير في ظل الاحتلال الإسرائيلي المتوسع في الجنوب منذ كانون الأول 2024.

تناقضت الرواية الأردنية مع الوقائع الموثقة، ولم تثبت صحتها حتى الآن، فقد أعلن الجيش الأردني أن العملية تمت بالتعاون مع الحكومة السورية، وأعلن المتحدث باسم الحكومة الأردنية عن مقتل أكثر من 20 عنصرًا من "داعش"، وتدمير مستودع أسلحة ضخم تابع للتنظيم، لكن الجهات السورية وثقت سقوط ضحايا مدنيين في منازل ومزارع وخيمة عائلية، ونفت دمشق التنسيق أو الإخطار قبل العملية. وفي اليوم التالي اتفق وزيرا خارجية البلدين على تشكيل لجنة ميدانية وأمنية مشتركة.

تتجاوز العملية العسكرية حدود أسف الحكومة الأردنية على مقتل المدنيين، فالانتهاك الأول يمس السيادة، وميثاق الأمم المتحدة يمنع الدول الأعضاء من التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة أي دولة (المادة 2- 4)، وتربط المادة "51" حق الدفاع عن النفس بحالة "إذا اعتدت قوة مسلحة" على أحد الأعضاء، وتوجب إبلاغ مجلس الأمن فورًا بالتدابير المتخذة، ولم يصدر عن سوريا اعتداء مسلح على الأردن. وحتى لو أثبتت التحقيقات وجود "تهديدات مؤكدة وعمليات وشيكة" ضد الأردن، كما صرحت الحكومة الأردنية، فإن ذلك لا يمنحها تفويضًا تلقائيًا بالعمل العسكري داخل دولة أخرى من دون موافقتها.

ووفقًا لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، على الدول عدم التدخل المسلح و"الامتناع عن أعمال الانتقام التي تنطوي على استعمال القوة". وقد وصف الجيش الأردني عمليته بأنها جاءت ردًا على جريمة استهداف جنازة في كنيسة بمحافظة الكرك، أسفرت عن مقتل تسعة أردنيين، وبالتالي فإن هذه العملية، في تقديري، انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولمبدأ السيادة المتساوية للدول.

حين يحل القصف محل القضاء

أخطر ما كشفته الغارات هو التطبيع مع القتل بوصفه ردًا ثأريًا بديهيًا، فخطاب مكافحة الإرهاب يختزل مسارًا قانونيًا كاملًا من التحقيق إلى الاتهام والمحاكمة والعقوبة، في قرار استخباري أحادي ينفذ من الجو.

وتكمن المفارقة في اختلاف السلوك الأردني داخل أراضيه وخارجها، ففي الداخل، أوقفت السلطات ثلاثة مشتبه بهم أحياء بعد الهجوم، ويفترض خضوعهم للقضاء، أما خارج الحدود، فقد قُتل مدنيون دون أدلة تربطهم بالهجوم. وهذا النقد لا يقلل من فداحة جريمة الكرك ولا من خطر "داعش"، فضحايا الكنيسة يستحقون العدالة، كما الضحايا السوريين، والعدالة تتطلب في المقام الأول إثبات مسؤولية الجناة أو المشتبه بهم ومحاسبتهم، لا الاكتفاء بالثأر وإعلان عدد القتلى، ثم الأسف لمقتل المدنيين.

كما أن وصف أي شخص بالإرهابي لا يحوله تلقائيًا إلى هدف تُستخدم ضده القوة القاتلة، بل يبقى مشتبهًا به له حق الحياة، وحق الدفاع عن نفسه، وإثبات التهمة أو نفيها أمام محكمة عادلة.

وفي عينة من التغطيات العربية والدولية التي تناولت الغارات الجوية الأردنية وتداعياتها على العلاقة السورية- الأردنية، تمركزت النقاشات على التنسيق والسيادة وهوية القتلى، هل كانوا مدنيين أم عناصر من "داعش"، وكأن قتل من يوصف بالإرهابي لا يحتاج إلى إثبات وتحقق.

وقد أصبح استخدام القوة القاتلة خارج النزاعات المسلحة، الذي توسعت فيه الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول 2001، نهجًا يعفي من واجبي التحقق والمساءلة، وألحق ضررًا جسيمًا بالقواعد المصممة لحماية الحق في الحياة، فالقانون الدولي لا يجيز استخدام القوة القاتلة إلا بوصفها ملاذًا أخيرًا لحماية الأرواح، وبما يتناسب مع التهديد، وعند انعدام البدائل كالقبض على المتهم أو الوسائل غير القاتلة، ويمنع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء.

ارتباك في إدارة الأزمة

كان ارتباك السلطات السورية واضحًا بين غضب الشارع والرأي العام واحتواء توتر العلاقة مع الأردن، فلم تمتلك خطابًا متماسكًا موحدًا ولا خطة معلنة.

وقد تجلى الارتباك بأربع وقائع، فقد بدأت الخارجية بـ"التحفظ الكامل على تنفيذ عمليات داخل الأراضي السورية دون التنسيق المسبق"، والأسف على الضحايا، ثم انتقلت إلى الاستنكار بأقصى العبارات.

واتفقت، في 27 من تشرين الأول، على اللجنة المشتركة مع الأردن، ثم استدعت السفير باليوم التالي، وأغلقت معبر "نصيب" صباح اليوم نفسه، ثم أعادت فتحه في اليوم التالي، وأكد الشيباني في درعا غياب أي إخطار قبل العملية، ووصف "العلاقات السورية- الأردنية بأنها في أفضل حالاتها منذ نحو قرن".

وقد يكون جزء من تفسير هذا الارتباك توازنًا بين غضب الشارع والمصلحة الاستراتيجية، لكنه لا يعفي السلطة بأي حال من الأحوال من مسؤولية الوضوح والشفافية تجاه أسر الضحايا وعموم السوريين والسوريات.

ويعكس هذا الارتباك، سواء في مواجهة الأزمات أو التسبب بها، حالة عامة في مؤسسات الدولة، وبضمنها وزارة الخارجية، حيث تتقدم الثقة السياسية على الخبرة والجدارة، وتعامل المناصب والتعيينات كمكافأة على الولاء، وخاصة من الدائرة التي عملت في مرحلة إدلب، وبحسب مصادر دبلوماسية، تعثرت بعض التعيينات الدبلوماسية جراء الخلفيات الجهادية لبعض المرشحين.

إن قيمة تشكيل لجنة أمنية مشتركة، مهمتها الوقوف على تفاصيل العملية العسكرية "ومتابعة تداعياتها"، وتطوير آلية التنسيق الميداني والاستخباري بما يصون السيادة السورية ويحمي أرواح المدنيين، مرهونة بنشر نتائج عمل اللجنة وجبر ضرر أسر الضحايا.

ولا ينبغي أن يكون التنسيق الأمني بين البلدين على حساب العدالة والكرامة، ولا أن يكون إخطار دمشق المسبق رخصة قتل تلقائية، ولا تستقيم العلاقة بين البلدين إلا على قاعدة السيادة المتبادلة، إذ إن تكرار انتهاكها يؤسس لتكراره، والتوتر بين البلدين لا يخدم إلا الاحتلال الذي يوسع وجوده في الجنوب السوري.



ضباط في الجيش السوري خلال استعراض عسكري بمناسبة مرور عام على سقوط النظام السابق – 8 كانون الأول 2025 (وزارة الدفاع)

خبير يحذر: السياسات الحكومية تجهض فرص التعافي

هل وقع الاقتصاد السوري في فخ "النهج النيوليبرالي"؟

عنب بلدي – وسيم العدوي

تُلقي التبعات الثقيلة لسنوات الحرب والانهيار المالي بظلال قاتمة على واقع الاقتصاد السوري ومستقبله، ما أفرز أزمة بنيوية وهيكلية تعد الأشد قسوة وتعقيدًا في تاريخ البلاد الحديث.

ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، تقف التكلفة الإجمالية لإعادة الإعمار عند رقم مركزي يبلغ نحو 215.6 مليار دولار أمريكي، ضمن نطاق تقديري واسع يتراوح بين 140 مليار دولار في حده الأدنى و345 مليار دولار في حده الأقصى.

وأمام هذه الاحتياجات الضخمة والملحّة، انتظر الشارع السوري والأوساط التنموية تبني الحكومة السورية الجديدة استراتيجية تنموية إنتاجية تضمن ترميم القاعدة الاقتصادية المحلية وتصحيح الاختلالات الهيكلية المتراكمة.

وفي قراءة متأنية وشاملة يقدمها الباحث والخبير الاقتصادي السوري الدكتور جوزيف ضاهر، لعنب بلدي، تتكشف أبعاد النهج الذي اعتمدته الحكومة في المضي باتجاه مغاير تمامًا، يرتكز على مبادئ السوق الحرة المطلقة، وتحرير التجارة، وتقليص إنفاق الدولة، والمراهنة شبه الكاملة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع الوسائل والأثمان.

يرى الدكتور ضاهر أن هذا المسار ينطوي على عيوب جوهرية، إذ ينتهي به المطاف إلى تحويل رؤوس الأموال الشحيحة بعيدًا عن القطاعات الإنتاجية الحيوية كالصناعة والزراعة، متسببًا في تعميق ارتهان الاقتصاد الوطني للجهات الفاعلة الأجنبية ودينامياتها الخارجية، بدلًا من بناء اقتصاد دائم ومتجذر في القدرات الذاتية للمجتمع، ما جعلها تقع في فخ تجربة "النهج النيوليبرالي الاقتصادي" (الاقتصاد الحر الجديد)، بحسب وصفه.



بين تدهور التجارة وتقليص حجم القطاع العام وتراجع الإنتاج المحلي يواجه الاقتصاد السوري تحديات هيكلية تعرقل مسار التعافي – 22 نموز 2026 (AFP)

تهاوي الليرة وخداع الحلول النقدية

تكشف قراءة المؤشرات النقدية عن عمق الاختلال البنيوي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري، إذ فقدت الليرة السورية أكثر من 99% من قيمتها الأصلية منذ عام 2011، حين كان سعر الصرف مستقرًا عند حدود 50 ليرة مقابل الدولار الأمريكي الواحد، ليبلغ السعر الرسمي في أيار الماضي نحو 11,300 ليرة (قديمة) للدولار.

وعلى الرغم من حالة الاستقرار النسبي أو التحسن الطفيف الذي شهدته العملة المحلية خلال عام 2025، فإنها عادت لتواجه انتكاسة شديدة مع تراجع قيمتها بنسبة تجاوزت 30% بدءًا من آذار الماضي.

وأوضح الدكتور جوزيف ضاهر أن هذا الهبوط المتواصل لا يمثل مجرد تقلبات عابرة، بل يعود إلى عدة أسباب رئيسة هي :

• غياب التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلّية، وجفاف تدفقات النقد الأجنبي، وشلل التعاملات المالية داخل المصارف السورية بسبب اختلالات تنظيمية شديدة.

• تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي مع اتساع العجز التجاري المزمن، ما يفرض ضغطًا مستمرًا على الطلب على العملات الأجنبية.

• الارتباط المباشر بين السوقين السورية واللبنانية منذ تفاقم أزمة المصارف اللبنانية عام 2019، ما جعل الاقتصاد السوري يتأثر فورًا بالاضطرابات المالية لدى الجار اللبناني، مع إدراج ودائع المصارف السورية في البنوك اللبنانية ضمن بند الخسائر في تقاريرها السنوية.

• نمو المستوردات، وتراجع الصادرات، وانخفاض عائدات قطاعي السياحة والنفط، ما دفع الأسواق والمواطنين لشراء الدولار للحفاظ على قدرتهم الشرائية، ورفع التضخم وأدى حتى إلى تقييم بعض الخدمات بالدولار من قبل مؤسسات الدولة.

وفي هذا السياق، نبه الدكتور ضاهر إلى أن إعادة تقييم العملة عبر حذف صفرين وإصدار أوراق نقدية جديدة لن تحل المشكلة، إذ تفتقر هذه الخطوة إلى العلاج البنيوي، ولن تعدو كونها إجراء شكليًا يتسبب في إرباك شرائح واسعة من المواطنين وإطلاق ديناميات تضخمية جديدة، لأن استقرار العملة الوطنية وتعزيز قيمتها الحقيقية يتطلبان سياسات اقتصادية تهيئ الظروف الفعلية لتعافي الإنتاج المحلي، ولا يمكن أن ينشأ لمجرد طباعة فئات نقدية جديدة.

تتأكد هذه الحقيقة، بحسب الخبير ذاته، بالنظر إلى قطاع الطاقة، الذي كان قبل عام 2011 ينتج نحو 380,000 برميل من النفط الخام يوميًا، بينما انخفض الإنتاج بفعل الدمار وتدهور البنية التحتية ليبلغ نحو 82,000 برميل يوميًا فقط بحلول عام 2026، بحجم إنتاج إجمالي بلغ 14 مليون برميل نفط و1.429 مليار متر مكعب غاز خلال النصف الأول من العام ذاته، معتبرًا أن إعادة تأهيل قطاع النفط والغاز وحدهما تتطلب استثمارات ضخمة تُقدّر بنحو 30 مليار دولار، وهو ما يبقي الضغوط النقدية قائمة على المدى المنظور، بحسب ما أوضحه ضاهر.

مليارات معلّقة رغم تهاوي العقود

أمام هذا المشهد المعقد، اتجهت الحكومة السورية الجديدة نحو إبرام عشرات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع شركات أجنبية، مركزة وجهتها الاستثمارية نحو قطاع الطاقة والمشاريع العقارية السياحية الفاخرة.

وتُظهر الأرقام أن الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 شهدت توقيع 56 مذكرة تفاهم وعقدًا جديدًا، ولم يقتصر الاندفاع الاستثماري على الطاقة، بل امتد إلى قطاع العقارات والبناء الفاخر عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو نماذج البناء والتشغيل والنقل (BOT).

ويرى ضاهر أن مبادرة الحكومة السورية إلى طرح الاستثمارات العقارية على دول العالم تعيد إلى الأذهان الأنماط التي كانت سائدة قبل عام 2011، حين اجتذبت الاستثمارات السياحية والعقارية الفاخرة نحو 20 مليار دولار، معظمها من أصول خليجية (حيث بلغت استثمارات السعودية وقطر والإمارات 2.5 مليار وستة مليارات و20 مليار دولار على التوالي).

وأشار إلى أنه رغم نجاح الحكومة السورية في جذب وعود استثمارية بقيمة تقارب 56 مليار دولار في عام 2025، فإن أغلبية هذه التعهدات تبقى معلّقة بانتظار التنفيذ، بالنظر إلى غياب الاستقرار السياسي والتحديات الهيكلية العميقة.

تآكل الإنتاج المحلي وتفاقم العجز مع تركيا

على الجانب التجاري، اندفعت دمشق نحو تطبيق سياسات تحرير التجارة وإعادة الدمج التدريجي في الأسواق العالمية، ما أدى إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للتجارة من 5.4 مليار دولار إلى نحو 6.6 مليار دولار، بنسبة نمو بلغت 22.2% في عام واحد.

وأوضح ضاهر أن هذا التحرير المتسارع انعكس سلبًا على القطاعات هشاشة، وتجلى ذلك في تصريحات وزير المالية خلال تشرين الأول الماضي، إذ أعلن صراحة أن الهدف هو تقليص حجم القطاع العام وتخفيض ميزانيته. وترافق ذلك مع قرار تسريح ربع إلى ثلث موظفي الدولة بحجة وجود "بطالة خفية"، تبعته عمليات فصل وتعسف ونقل للموظفين دون معايير قانونية واضحة، بحسب ضاهر.

وأكد أن موجات التضخم امتصت كامل الزيادات على الرواتب والأجور للعاملين في الدولة على قانون العاملين الأساسي (القديم).

ووفقًا لبيانات "المركز السوري لبحوث السياسات"، في نيسان 2026، تبرز الفجوة الهائلة بين الرواتب ومستويات المعيشة، على الشكل التالي:

• خط الفقر المدقع للأسرة: 3.34 مليون ليرة سورية (قديمة) شهريًا.

• خط الفقر الأدنى: 5.26 مليون ليرة سورية شهريًا.

• خط الفقر الأعلى: 7.26 مليون ليرة سورية شهريًا.

وتوضح هذه الأرقام أن حد الأجور الفعلي لا يغطي سوى ثلث الاحتياجات الأساسية لخط الفقر المدقع، ما يعني أن السياسات الاقتصادية الراهنة لا تكتفي بعدم توفير فرص عمل، بل تفشل أيضًا في تأمين عيش كريم للعاملين، وتدفع قطاعات واسعة من السكان نحو العوز، وخلص الخبير إلى أن مجمل السياسات الاقتصادية الحكومية تجهض فرص التعافي.

نظام ضريبي يحمي رأس المال الكبير

تكتمل صورة التوجهات الاقتصادية السورية الجديدة عبر مراجعة المنظومة الضريبية المقترحة، ففي أيلول 2025، أعلن وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، عن إنجاز مشروع قانون ضريبة الدخل المزمع تطبيقه عام 2027، وعلى الرغم من أن القانون يحدد معدلًا ضريبيًا أقصى قدره 15% لقطاع الأعمال، فإنه يعود ليمنح إعفاءات وخصومات تهبط بهذه النسبة إلى نحو 9% للصناعيين، وتصل إلى الصفر في حالات أخرى.

ويكشف هذا النظام، بحسب الدكتور ضاهر، عن تفضيل واضح لرأس المال الفردي والشركات الكبرى، من خلال المعطيات التالية:

• الإيرادات الضريبية الإجمالية هشة جدًا ولا تتعدى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي (بحسب بيانات أيار 2026).

• اعتماد مفرط على الجباية الجمركية، حيث مثلت الرسوم الجمركية خلال النصف الأول من عام 2026 المصدر الأكبر لإيرادات الدولة بقيمة 1.079 مليار دولار (نحو 40% من الإجمالي)، بينما لم تسهم الضرائب والرسوم غير الجمركية سوى بـ252 مليون دولار (9% فقط).

• إعفاء أصحاب الثروات الكبيرة والقطاع الزراعي، وأرباح تداول الأسهم، وعوائد الودائع المصرفية كليًا من الضريبة، ما يعني إعفاء كبار المودعين وملاك الأراضي الزراعية الكبار من المساهمة في إيرادات الخزينة العامة.

- فرض الضريبة على دخل الأفراد الذين يتجاوز دخلهم السنوي 640,000 ليرة جديدة، بشرائح منخفضة تتراوح بين 2.5 و5% فقط.

ويرى ضاهر أن هذا الاختلال في هيكلية الضرائب يوضح أن أولوية السلطة المعتمدة هي تحفيز الاستهلاك، وتوفير امتيازات تجذب المستثمرين الكبار، بدلًا من بناء قاعدة إيرادات سيادية تنعكس على شكل خدمات عامة، وإعادة بناء البنية التحتية المدولة.

تفكيك القطاع العام وارتفاع معدلات الفقر

الخبير السوري ضاهر قال إنه وبالتوازي مع منح التسهيلات الضريبية والجمركية لكبار المستثمرين، اعتمدت الحكومة السورية إجراءات تقشفية صارمة طالت الفئات الأكثر هشاشة، وتجلى ذلك في تصريحات وزير المالية خلال تشرين الأول الماضي، إذ أعلن صراحة أن الهدف هو تقليص حجم القطاع العام وتخفيض ميزانيته. وترافق ذلك مع قرار تسريح ربع إلى ثلث موظفي الدولة بحجة وجود "بطالة خفية"، تبعته عمليات فصل وتعسف ونقل للموظفين دون معايير قانونية واضحة، بحسب ضاهر.

وأكد أن موجات التضخم امتصت كامل الزيادات على الرواتب والأجور للعاملين في الدولة على قانون العاملين الأساسي (القديم).

ووفقًا لبيانات "المركز السوري لبحوث السياسات"، في نيسان 2026، تبرز الفجوة الهائلة بين الرواتب ومستويات المعيشة، على الشكل التالي:

• خط الفقر المدقع للأسرة: 3.34 مليون ليرة سورية (قديمة) شهريًا.

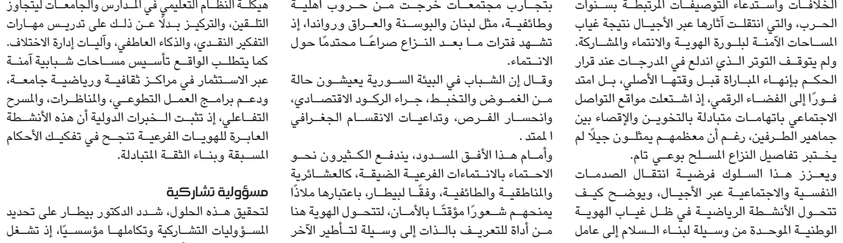
• خط الفقر الأدنى: 5.26 مليون ليرة سورية شهريًا.

• خط الفقر الأعلى: 7.26 مليون ليرة سورية شهريًا.

وتوضح هذه الأرقام أن حد الأجور الفعلي لا يغطي سوى ثلث الاحتياجات الأساسية لخط الفقر المدقع، ما يعني أن السياسات الاقتصادية الراهنة لا تكتفي بعدم توفير فرص عمل، بل تفشل أيضًا في تأمين عيش كريم للعاملين، وتدفع قطاعات واسعة من السكان نحو العوز، وخلص الخبير إلى أن مجمل السياسات الاقتصادية الحكومية تجهض فرص التعافي.

مقترحات لمنع إعادة إنتاج النزاع

يافعون سوريون يحاربون في معارك لم يعيشوها



جولة في أحياء حمص القديمة لمشاركين في مبادرة "حديث السوريين" التي تهدف لخلق مساحات حوارية لتبديد الصور النمطية وتعزيز التماسك المجتمعي – 17 تموز 2026 (سانا)

عنب بلدي – شعبان شاميه

كان طارق (18 عامًا)، المقيم في حمص، في السادسة من عمره حين بلغت المعارك المسلحة ذروتها في سوريا. اليوم، وبعد نحو عامين على انتقال البلاد إلى مشهد سياسي جديد عقب سقوط النظام السابق، يمارس الشاب دور القاضي والمنفّذ من خلف شاشة هاتفه.

بدأ السجال عندما نشرت راما (19 عامًا)، المقيمة في مدينة اللاذقية، تدوينة دعت فيها إلى تغليب المصالحة الوطنية والعفو المجتمعي لبناء الاستقرار، محذرة من أن الإصرار على تصفية الحسابات يهدد بتجدد العنف. لم تمر دقائق حتى أعاد طارق مشاركة التدوينة معلّقًا: "المصالحة دون محاسبة خيانة للدماء. نريد قصاصًا فوريًا وشاملًا لكل من تورط أو صمت، دون شفقة".

يعكس هذا التفاعل انقسامًا حادًا في أوساط الجيل الشاب، إذ تباينت مواقف مئات الحسابات بين مطالب بالعدالة الخشنة، ومدافع يخشى تبعات العقاب الجماعي.

في حين تحولت الفضاءات الرقمية إلى ساحات بديلة لتنفيذ محاكمات علنية تفتقر إلى الضوابط القانونية، وتصاعدت عبرها اتهامات التخوين بين يافعين لم يعايشوا النزاع المسلح بشكل مباشر، تفرض هذه الظاهرة، من منظور دراسات السلام وبناء السلم الأهلي المستدام، التوقف عن التعامل مع هذا الشحن بوصفه مشكلة أخلاقية ناشئة لدى الشباب، والنظر إليه كتنتيجة بنيوية متوقعة لسنوات طويلة من العنف والانقسام والصدمة الجماعية غير المعالجة.

كما يؤكد هذا المنظور التحليلي أن الاحتقان الراهن لا يعكس نموًا في الكراهية لذاتها، بقدر ما يكشف عن تداعيات صراع ممتد يُعاد إنتاجه عبر المنصات الرقمية، إذ يحمل هذا التراشق بين حمص واللاذقية دلالات "سوسيولوجية" ترتبط بإرث النزاع وذاكرته المجتمعية المتبادلة بين المدينتين.

الملاعب.. مرآة لشرخ الأهلي

الأزمة الهيكلية لدى الجيل الشاب ظهرت بشكل واضح خلال المباراة الأخيرة بين ناديي سراقب وجبلة، إذ تحول الحدث الرياضي إلى مواجهة لتصفية الخلافات واستدعاء التوصيفات المرتبطة بسنوات الحرب، والتي انتقلت آثارها عبر الأجيال نتيجة غياب المساحات الآمنة لبلورة الهوية والانتماء والمشاركة. ولم يتوقف التوتر الذي اندلع في المدرجات عند قرار الحكم بإنهاء المباراة قبل وقتها الأصلي، بل امتد فورًا إلى الفضاء الرقمي، إذ اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي باتهامات متبادلة بالتخوين والإقصاء بين جماهير الطرفين، رغم أن معظمهم يمثلون جيلًا لم يختبر تفاصيل النزاع المسلح بوعي تام.

ويعزز هذا السلوك فرضية انتقال الصدمات النفسية والاجتماعية عبر الأجيال، ويوضح كيف تتحول الأنشطة الرياضية في ظل غياب الهوية الوطنية الموحدة من وسيلة لبناء السلام إلى عامل يعمق الاستقطاب المناطقي.

عندما ترث الأجيال صراعات لم تعشها

يرى الطبيب النفسي والخبير في الدعم النفسي الاجتماعي الدكتور عمار بيطار، في حديث إلى عنب بلدي، أن تفكيك الخطاب التحريضي المتصاعد يستوجب مقاربة تحليلية هادئة، تتجاوز إدانة الشباب السطحية إلى فهم السياق العام الذي أنتج هذا السلوك.

وأوضح بيطار أن مرحلة ما بعد 8 من كانون الأول 2024 تسجل تنامّيًا لافتًا في حدة الاستقطاب بين الشباب السوري، مشيرًا إلى أن هذا الشحن لا ينحصر فيمن عاصروا النزاع المسلح، بل يمتد إلى جيل جديد لم يشارك في الصراع ولم يشهد فتراته الأكثر عنفًا.

وفي محاولة لتفسير هذه المفارقة، يتساءل بيطار عن سر اندفاع جيل لم يحمل السلاح ولم يعش ويلات المعارك، نحو تبني مواقف تفوق بحدتها مواقف المحاربين أنفسهم.

ويعزو الخبير ذلك إلى جذور بنيوية عميقة، داعيًا إلى الابتعاد عن الأحكام الأخلاقية المتسرعة، وقراءة هذا الاحتقان بوصفه إفرازًا اجتماعيًا ونفسيًا وسياسيًا طبيعيًا لسنوات طويلة من الحرب والانقسام والتهجير، بدلًا من اختزاله في مجرد خلل سلوكي فردي.

ما وراء التحريض

في هذا الإطار، يستند بيطار إلى مفهوم "الصدمة العابرة للأجيال" في علم النفس والصحة النفسية المجتمعية، مبينًا أن آثار الحروب والصدمات الكبرى لا تتوقف عند من عايشوها مباشرة، بل تنتقل إلى الأبناء عبر الحكايا الأسرية، وأنماط التربية، ومشاعر القلق وانعدام الأمان التي تطبع الحياة اليومية.

ولفت إلى أن الشاب الذي لم يشهد القصف أو النزوح أو الاعتقال قد لا يرث الحدث ذاته، لكنه يرث بالضرورة نظرة العالم الناتجة عنه، بما تحمله من شكوك وصور نمطية عن الآخر، لتصبح الذاكرة الجماعية للصراع حاضرة في وعي جيل جديد يحمل أوزار الحرب النفسية والاجتماعية دون أن يعيش تفاصيلها.

ولهذا السبب، يعتبر خبير الدعم النفسي الاجتماعي أن بعض مظاهر الخطاب التحريضي لا تعكس كراهية مجردة، بقدر ما تمثل انعكاسًا لجروح جماعية غائرة لم تُتح لها فرصة حقيقية للتعافي.

البحث عن الكرامة في بيئة معزقة

من جهة أخرى، يربط بيطار هذه الظاهرة بـ"أزمة الهوية في زمن الانقسام"، مستشهدًا بتجارب مجتمعات خرجت من حروب أهلية وطائفية، مثل لبنان والبوسنة والعراق ورواندا، إذ تشهد فترات ما بعد النزاع صراعًا محتدمًا حول الانتماء.

وقال إن الشباب في البيئة السورية يعيشون حالة من الغموض والتخبط، جراء الركود الاقتصادي، وانحسار الفرص، وتداعيات الانقسام الجغرافي الممتد.

وأمام هذا الأفق المسدود، يندفع الكثيرون نحو الاحتماء بالانتماءات الفرعية الضيقة، كالعشائرية والمناطقية والطائفية، وفقًا لبيطار، باعتبارها ملاذًا يمنحهم شعورًا مؤقتًا بالأمان، لتتحول الهوية هنا من أداة للتعريف بالذات إلى وسيلة لتأطير الآخر بوصفه مصدر تهديد، إذ يتغير السؤال الجوهري من "مَن أنا؟" إلى "مَن ليس مثلي؟".

كما شدد خبير الدعم النفسي والاجتماعي على أن الخطاب التحريضي ليس المعضلة الأساسية، بل مجرد عَرَض سطحي لأزمة أعمق، تجسد تراكمات النزاع، وتآكل الثقة المجتمعية، والعجز عن التأثير في الواقع، فالشباب في جوهرهم لا يبحثون عن الكراهية، بل ينشدون الاعتراف والكرامة والانتماء وإثبات الذات، وحين تغيب هذه المكونات الأساسية لبناء المستقبل، تكتسب الخطابات المتطرفة قدرة أكبر على استقطابهم عبر تقديم تفسيرات مبسطة لمشكلات بالغة التعقيد.

خوارزميات الاستقطاب وتآكل قيم التعاطف

يتجلى مكمن الخطورة في وعي الجيل الحالي، بحسب بيطار، في انتقال حاضنة التنشئة من المؤسسات التقليدية كالأسرة والمدرسة إلى الفضاء الرقمي، بعدما فرضت منصات التواصل الاجتماعي نفسها بيئة أساسية لصياغة المواقف والآراء.

وتبرز المشكلة هنا في طبيعة الخوارزميات الرقمية، إذ تفتقر إلى مكافأة الطرح المتزن، وتمنح الأولوية للمحتوى المثير للغضب والاستقطاب والاستفزاز.

ونتيجة لهذه الديناميكية، يقع الشباب في مصيدة ما يُعرف بـ"غرف الصدى الرقمية"، التي تكرر المواقف المتطابقة وتعزل الفرد تمامًا عن أي احتكاك حقيقي بالرأي الآخر.

وفي هذا السياق، أكد بيطار أن هذا المناخ الافتراضي يشرع الأبواب أمام إطلاق الأحكام النمطية والتحريضية، ويسهم مباشرة في تآكل قيم التعاطف، فكلما تراجع التواصل الإنساني المباشر، زادت القابلية لتجريد الآخرين من أبعادهم الإنسانية وآلامهم المشتركة، وتحويلهم إلى فئات وتصنيفات جامدة.

بدائل الوعظ والإدانة.. "رؤية" لتفكيك التحريض الشبابي

جدد المتخصص في الدعم النفسي الاجتماعي التأكيد على أن تصاعد خطاب التحريض بين الشباب السوري عقب سقوط النظام السابق ليس دليلًا على فساد قيم هذا الجيل، بل هو عَرَض لمرض أعمق خلفته سنوات الحرب والنزوح.

وقال إن أدوات الوعظ أو الإدانة لم تعد كافية للمواجهة، ما يتطلب الانتقال الفوري إلى مسار علاجي وتنموي مباشر.

يبدأ هذا المسار، وفقًا لبيطار، بتفعيل برامج الصحة النفسية المجتمعية، وذلك من خلال إطلاق تدخلات نفسية واجتماعية واسعة تستهدف اليافعين والأسر التي عانت من الصدمات والتهجير، إذ يشكل الاستقرار النفسي حجر الأساس لمنع الانجرار نحو العنف اللفظي.

ويتوازى مع ضرورة إصلاح المناهج التعليمية عبر إعادة هيكلة النظام التعليمي في المدارس والجامعات ليتجاوز التلقين، والتركيز بدلًا عن ذلك على تدريس مهارات التفكير النقدي، والذكاء العاطفي، وآليات إدارة الاختلاف.

كما يتطلب الواقع تأسيس مساحات شبابية آمنة عبر الاستثمار في مراكز ثقافية ورياضية جامعة، ودعم برامج العمل التطوعي، والمناظرات، والمسرح التفاعلي، إذ تثبت الخبرات الدولية أن هذه الأنشطة العابرة للهويات الفرعية تنجح في تفكيك الأحكام المسبقة وبناء الثقة المتبادلة.

مسؤولية تشاركية

لتحقيق هذه الحلول، شدد الدكتور بيطار على تحديد المسؤوليات التشاركية وتكاملها مؤسسيًا، إذ تشغل الحكومة الدور الأساسي عبر صياغة السياسات العامة الحمائية، وتطوير قطاعي الرعاية الاجتماعية والتعليم.

بينما يتولى المجتمع المحلي ترميم العلاقات الاجتماعية، وتدير المنظمات المدنية منصات الحوار، ليكون الشباب شركاء فاعلين في التنفيذ لا مجرد مستهدفين بالخطط.

ويخلص بيطار إلى أن النزاعات لا تنتهي رسميًا بوقف إطلاق النار، بل عندما يتعلم المجتمع كيف يختلف أفراده دون خوف في فضاء وطني مشترك.

بناء على ذلك، فإن الرهان اليوم لا يقوم على إسكات الأصوات الغاضبة، بل على معالجة الأسباب الهيكلية والنفسية التي جعلت الغضب يبدو لبعض الشباب اللغة الوحيدة المتاحة للتعبير عن أنفسهم.

زهير قنوع..

"أبو جانتي" يعود و"آراميا" يفتح أبوابه

عنب بلدي – أمير حقوق

يعد المخرج السوري زهير قنوع من الفنانين الذين تنقلوا بين الإخراج والكتابة، وبدأ مسيرته الفنية من المسرح، قبل أن يعمل في التلفزيون مساعد مخرج، ثم يتجه لإخراج أعمال درامية، من أبرزها "وشاء الهوى" و"طيارة ورق" و"أبو جانتي.. ملك التكسي" و"يوميات مدير عام 2" و"دنيا 2" و"أثر الفراشة".



المخرج السوري زهير قنوع - 31 تشرين الأول 2026 (عنب بلدي)

وبعد نحو 16 عامًا على إخراجه الجزء الأول من مسلسل "أبو جانتي"، يستعد قنوع للعودة إلى العمل بجزء ثالث يحمل عنوان "أبو جانتي: العودة"، في تجربة تستعيد الشخصيات والأجواء الكوميدية التي عرفها الجمهور، وبالتوازي مع ذلك، يشارك في إطلاق ملتقى "آراميا" الإبداعي في دمشق، الذي يهدف إلى توفير مساحة للمواهب السورية في مجالات السينما والمسرح والموسيقا والشعر والغناء.

وفي حوار مع عنب بلدي، يتناول قنوع تحديات استعادة "أبو جانتي" بعد سنوات طويلة، وأسباب شح الإنتاج، والفرص المتاحة أمام المخرجين الشباب، إلى جانب أهداف ملتقى "آراميا" ودوره في إتاحة منابر جديدة أمام الفنانين.

"أبو جانتي".. عودة بعد 16 عامًا

يعود مسلسل "أبو جانتي.. ملك التكسي" بجزء ثالث بعد نحو 16 عامًا على عرض الجزء الأول، وينتمي العمل إلى الكوميديا الاجتماعية، وتدور حكايته حول شخصية سائق سيارة الأجرة "أبو جانتي"، وما يواجهه من مواقف وشخصيات خلال عمله وتنقلاته، وهي الصيغة التي أتاحت للمسلسل تقديم حكايات متنوعة من الحياة اليومية.

وتضع العودة الجديدة فريق العمل أمام تحدي استعادة الشخصيات والأجواء التي عرفها الجمهور، مع تقديم حكايات تتناسب مع التغيرات التي شهدتها السنوات الماضية.

ويرى قنوع أن الحفاظ على روح الجزء الأول هو التحدي الأساسي، موضحًا أن استعادة التجربة بعد هذه المدة ليست مهمة سهلة، لكنها في الوقت نفسه تشكل جانبًا ممتعًا من العمل.

وأكد أن فريق المسلسل يعمل على تقديم جزء يليق بالجمهور وبمكانة العمل السابق، مع الإقرار بأن الجزء الجديد لن يكون نسخة مطابقة لما عُرض سابقًا، بحكم اختلاف المرحلة والظروف المحيطة بالإنتاج.

وعن الفنانين المشاركين، قال قنوع إن الجزء الثالث سيضم أغلب الفنانين الذين شاركوا في الجزء الأول، لكن ذلك لا يشمل الجميع، إذ يرتبط حضور كل فنان بالحكاية الجديدة وسياق الأحداث، إلى جانب الظروف الخاصة بالمشاركين.

> تطوير واقع الإخراج في سوريا يتطلب وجود بيئة إنتاجية تستوعب المخرجين، وتمنحهم مساحة للعمل والاستمرار، بدل أن تبقى قدراتهم حبيسة غياب الفرص.
>
> زهير قنوع – مخرج سوري

وأشار إلى أن التوجه يتمثل في الحفاظ على هوية العمل وشخصياته المعروفة، مع إدخال تغييرات تفرضها الحكاية الجديدة، من دون الابتعاد عن الروح التي ارتبط بها المسلسل لدى الجمهور.

وقد أعلن عن انضمام كل من سامية الجزائري وأيمن رضا وشكران مرتجى وفادي صبيح للعمل.

الإنتاج السوري.. مواهب تنتظر فرصتها

لا تنفصل عودة الأعمال الدرامية عن واقع الإنتاج في سوريا، إذ لا تكفي الخبرة والقدرة الفنية وحدهما لإنجاز المشاريع التلفزيونية، في ظل الحاجة إلى جهات إنتاجية تتبنى الأعمال وتوفر التمويل والإمكانات اللازمة لتنفيذها.

وفي تقييمه لواقع الإخراج السوري، يضع قنوع نقص الجهات الإنتاجية في مقدمة التحديات، مشيرًا إلى أن سوريا تمتلك مخرجين متميزين، إلى جانب جيل جديد من المخرجين الشباب الذين لديهم طاقات وقدرات لافتة.

واعتبر أن هذه المواهب تحتاج إلى فرص فعلية لإظهار إمكاناتها، من خلال مؤسسات وشركات تتبنى مشاريعها وتوفر لها ظروف العمل، لافتًا إلى أن المشكلة لا تتعلق بغياب المخرجين القادرين على تقديم تجارب جديدة، بقدر ارتباطها بمدى توفر الإنتاج الذي يتيح لهم تنفيذ هذه التجارب.

وبذلك، ربط قنوع تطوير واقع الإخراج بوجود بيئة إنتاجية تستوعب المخرجين، وتمنحهم مساحة للعمل والاستمرار، بدل أن تبقى قدراتهم حبيسة غياب الفرص.

ملتقى "آراميا".. مساحة للمشاريع الفنية

في موازاة الحاجة إلى شركات إنتاج تحتضن المشاريع الدرامية، تبرز أهمية توفير منابر تتيح للفنانين تقديم أعمالهم في مجالات ثقافية وفنية مختلفة.

ومن هذا المنطلق، أطلق قنوع ملتقى "آراميا" الإبداعي في مقهى "الروضة" بدمشق، في 31 من تشرين الأول الماضي، بحضور نجوم الفن السوري، ليكون مساحة أسبوعية تستقبل مشاريع في السينما والمسرح والموسيقا والشعر والغناء، وتتيح لأصحابها عرض تجاربهم أمام الجمهور.

ووصف قنوع الملتقى بأنه مساحة بديلة للمواهب السورية الراغبة في تقديم مشاريعها، موضحًا أن الأماكن التابعة لوزارة الثقافة لا تستطيع، بحسب تقديره، استيعاب حجم المشاريع التي يعمل عليها الشباب، ما يجعل وجود مساحات إضافية أمرًا ضروريًا لإتاحة فرص أوسع أمامهم.

ونوه إلى أن المبادرة لا تأتي بديلًا عن المؤسسات الثقافية الرسمية، بل في إطار دعم الجهود الحكومية ووزارة الثقافة والجهات المعنية بالحركة الفنية، عبر توفير منابر إضافية تساعد الفنانين على تقديم أعمالهم والتعريف بتجاربهم.

ويكتسب تنوع المجالات التي يستقبلها الملتقى أهمية، وفق قنوع، إذ لا يقتصر على شكل فني واحد، بل يفتح المجال أمام أصحاب المشاريع السينمائية والمسرحية والموسيقية، وكذلك أمام الشعراء والمغنين، لتقديم أعمالهم والعثور على مساحة تتيح لهم التواصل مع الجمهور.

> ملتقى "آراميا" مساحة بديلة للمواهب السورية الراغبة في تقديم مشاريعها بالسينما والمسرح والموسيقا والشعر والغناء.
>
> زهير قنوع – مخرج سوري

ورغم محدودية مساحة المكان، يرى قنوع أن إطلاق مثل هذه المبادرات يمثل خطوة مهمة، معربًا عن أمله في انتشار مساحات مشابهة في أماكن أخرى، بما يتيح استقبال عدد أكبر من الفنانين والمهتمين بالحركة الثقافية.

آباء يضعفون ثقة الأطفال بأنفسهم..

متى يتجاوز الخجل حدوده؟



بتطلب بناء طفل واثق توفير بيئة حاضنة تسمح بالخطأ وتدعم التعبير الحر وتغرس فيه قيمة ذاتية ثابتة لا ترتبط بإرضاء المحيطين به (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – شعبان شاميه

خلف قناع الهدوء والمثالية الذي يرتديه بعض الأطفال، تختبئ معركة صامتة مع القلق، وخوف دائم من الوقوع في الخطأ أو التعرض للسخرية.

وفي الوقت الذي يفسّر فيه الأهل هذا الانكفاء بأنه أدب مفرط وحسن تربية، يكون الصمت في كثير من الأحيان انعكاسًا لمخاوف متراكمة من النقد والرفض الاجتماعي.

هذا التداخل يطرح تساؤلات ملحة حول الخط الفاصل بين السلوك الطبيعي والاضطراب النفسي، فما الفروق الجوهرية بين الخجل العادي والقلق الاجتماعي؟ وكيف تتسلل الحماية المفرطة لتغذي هذا الخوف؟ وكيف تحمي الأسرة طفلها وتدرّبه على التعبير عن أفكاره بشجاعة وثقة؟

أوضحت استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، أن الخجل ليس اضطرابًا نفسيًا، بل سمة مزاجية طبيعية تظهر في المواقف الجديدة ومع الأشخاص غير المألوفين، إذ يحتاج بعض الأطفال إلى وقت أطول للشعور بالأمان قبل التفاعل.

حدود الخجل الطبيعي والقلق الاجتماعي

يتحول الخجل إلى مؤشر مقلق عندما يصبح الخوف من التقييم الاجتماعي شديدًا ومستمرًا، ليدفع الطفل إلى تجنب المدرسة والأنشطة وتكوين الصداقات، أو يمنعه من التعبير عن احتياجاته، وهنا يرجح أنه "قلق اجتماعي" يستدعي تدخلًا متخصصًا، وفقًا للعرنوس.

وحذرت الاستشارية من إطلاق وصف "الخجل المرضي" على كل طفل هادئ، مؤكدة أن المعيار الأساسي ليس مقدار كلام الطفل، بل درجة معاناته ومدى تأثر حياته اليومية.

ولفتت العرنوس إلى أن صورة الطفل عن ذاته تتشكل من خلال طريقة تفاعل الأشخاص المهمين في حياته معه، معتبرة أن الأهل قد يسهمون دون قصد في إضعاف ثقة طفلهم بنفسه عبر التكرار المستمر لعبارات النقد والمقارنة.

وأضافت أن توجيه كلمات سلبية للطفل مثل: "أنت لا تفهم"، أو "لماذا لا تكون مثل أخيك؟"، يدفع الصغير لتكوين توقعات هدامة عن قدراته، ويتعلم مع الوقت أن الصمت والانسحاب أكثر أمانًا من المحاولة خوفًا من التعرض للإهانة عند الخطأ.

ونبهت إلى التأثير النفسي السلبي لزجر الطفل أو السخرية منه أمام الآخرين، مشددة على أن التصحيح التربوي لا يحتاج إلى جمهور، فالحديث الهادئ على انفراد يكون أكثر احترامًا لكرامة الطفل، وأكثر ملاءمة لتعليمه السلوك البديل، مع التحذير من استخدام عبارات تصف شخصية الطفل بدلًا من مناقشة سلوكه.

عندما تتحول الرعاية إلى قيد

قد تسهم الحماية المفرطة في استمرار بعض المخاوف عندما تمنع الطفل بصورة متكررة من خوض التجارب المناسبة لعمره، بحسب ما قالته الاستشارية، فالأم التي تجيب دائمًا نيابة عن طفلها، أو تمنعه من طلب احتياجاته بنفسه، قد تحرمه دون قصد من فرص اكتساب مهارات التواصل، وكذلك الأب الذي يتدخل لحل كل خلاف اجتماعي بسيط قد يقلل فرص ابنه في تعلم التفاوض والدفاع عن رأيه.

لكن العلاج، بحسب الاستشارية، لا يكون بدفع الطفل فجأة إلى مواقف محرجة، وإنما بتوفير فرص تدريجية وآمنة للمشاركة.

وتوصي الإرشادات السريرية للمعهد الوطني البريطاني للتميز في الصحة والرعاية (NICE) بالعلاج المعرفي السلوكي للأطفال المصابين باضطراب القلق الاجتماعي، مع تضمين التعرض التدريجي وتدريب الأهل عند الحاجة.

كما يحتاج الطفل إلى لغة أسرية تعزز شعوره بالكفاءة، دون أن تقدم له مديحًا مبالغًا فيه أو غير واقعي، إلى جانب إتاحة مساحة حقيقية للطفل لاتخاذ بعض القرارات، مثل اختيار نشاط عائلي أو اقتراح حل لمشكلة بسيطة.

وعندما يعبّر عن رأي مخالف، يجب ألا يعاقب لمجرد الاختلاف، بل يوجه إلى الطريقة المناسبة في الحوار، فالثقة بالنفس تنمو عندما يشعر الطفل أن صوته مسموع، حتى لو لم يؤخذ برأيه في كل مرة.

المدرسة بيئة اختبار أولى

ترى العرنوس أن المدرسة تؤدي دورًا رئيسًا، لأنها البيئة التي يختبر فيها الطفل قدراته الاجتماعية خارج الأسرة. ومن المهم أن يتعاون الأهل والمعلمون على تجنب الإحراج العلني، وعدم إجبار الطفل على التحدث أمام مجموعة كبيرة قبل الاستعداد لذلك. ويمكن للمعلم توفير فرص مشاركة متدرجة، مثل العمل ضمن مجموعات صغيرة، أو إعطاء الطفل وقتًا للتفكير قبل الإجابة، مع الانتباه إلى احتمالات التنمر أو السخرية من الزملاء، لأنها قد تزيد خوف الطفل من الظهور والتعبير.

ومع ذلك، دعت استشارية علم النفس الأسري إلى عدم اختزال مشكلة خجل الأطفال في أخطاء الوالدين وحدها، إذ تؤدي العوامل الوراثية والمزاجية، وتجارب التنمر، والبيئة المدرسية، أدوارًا محورية في هذا السياق.

كما تشير مراجعات علمية حديثة إلى وجود ارتباط وثيق بين السيطرة النفسية الوالدية وارتفاع أعراض القلق لدى الأبناء، مع أهمية التمييز علميًا بين الارتباط والسببية.

التدخل المتخصص والتمكين الأسري

يستحسن طلب تقييم نفسي، وفق العرنوس، عندما يستمر الخوف الاجتماعي بصورة ملحوظة، أو يؤدي إلى تجنب المدرسة، أو يمنع الطفل من تكوين العلاقات، أو يصاحبه ضيق شديد وأعراض جسدية متكررة.

كذلك ينبغي الانتباه إذا كان الطفل يتحدث بصورة طبيعية داخل المنزل، لكنه يعجز باستمرار عن الكلام في مواقف اجتماعية محددة، لأن ذلك قد يستدعي تقييمًا لاحتمال وجود ما يُعرف بـ"الصمت الانتقائي" أو صعوبات أخرى.

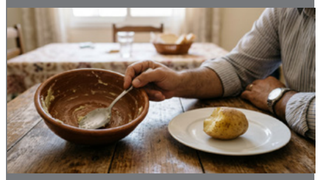
وتفيد مراجعة تحليلية منشورة عام 2025، شملت 26 دراسة و4098 مشاركًا، بأن التدخلات الموجهة للوالدين يمكن أن تساعد في خفض قلق الأطفال، مع الإشارة إلى أن درجة اليقين في الأدلة كانت منخفضة جدًا، وأن هناك حاجة إلى أبحاث أكثر جودة. وهذا يؤكد أهمية دور الأسرة، دون اعتبار التوجيه المنزلي بديلًا عن العلاج المتخصص عندما تكون الأعراض شديدة.

وتعرّف الاستشارية الثقة الحقيقية بأنها وعي الطفل بقيمته الذاتية وقدرته على التعبير عن احتياجاته وآرائه بحرية، وتقبّل الاختلاف والخطأ دون أن يشعر بأن كرامته مهددة.

ولتحقيق هذه الغاية، تشدد على حاجة الطفل لأسرة تُحسن الاستماع إليه قبل الحكم عليه، وتُقوّم سلوكه دون إهانته أو مقارنته بالآخرين، بالإضافة إلى منحه فرصًا حقيقية للمحاولة في بيئة والدية تُقدّم نموذجًا حيًا في الحوار الهادئ واحترام الاختلاف.

هندسة الشبع

كيف يتحكم قوام الطعام وسرعة مضغه في الشهية؟



هل فكرت يومًا لماذا تستطيع تناول كميات كبيرة من البطاطا المهروسة أو العصائر دون أن تشعر بالشبع نفسه الذي تشعر به بعد تناول البطاطا الكاملة أو الفاكهة الطازجة؟

السر لا يتعلق بالسعرات الحرارية وحدها، بل بطريقة تقديم الطعام وقوامه والوقت الذي يستغرقه تناوله، وفق ما أوضحته اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي.

وأضافت أن قوام الطعام وسرعة مضغه عاملان يؤثران في كمية الطعام التي نستهلكها، وفي طريقة استجابة الجسم للشبع، فعندما نأكل بسرعة، قد نستهلك كمية أكبر قبل أن تتاح لإشارات الشبع فرصة كافية للتأثير في سلوكنا الغذائي.

ليونة الطعام وعلاقتها بزيادة الاستهلاك

لفتت قهوجي إلى أن الأطعمة الصلبة والخشنة تحتاج إلى وقت أطول في المضغ، مقارنة بالأطعمة الطرية والمهروسة، فخلال عملية المضغ، يتفاعل الدماغ مع إشارات متعددة، تشمل حركة الفك، وامتلاء المعدة، والإشارات الهرمونية المرتبطة بالجوع والشبع.

وضربت اختصاصية التغذية مثالًا على ذلك بالفرق بين تناول تفاحة كاملة وشرب عصيرها، فحبة التفاحة تحتاج إلى جهد في المضغ وتوفر الألياف ضمن بنيتها الطبيعية، بينما يُشرب عصيرها خلال دقائق معدودة دون أن يمنح الإحساس نفسه بالامتلاء، ولا سيما إذا كان خاليًا من اللب.

وينطبق الأمر ذاته على الفاكهة الكاملة، مقارنة بالمهروسة أو المخفوقة، مع اختلاف النتيجة بحسب المكونات والكمية وطريقة التحضير.

وفي سياق متصل، قد يؤدي تناول الشوفان الكامل أو الخشن إلى إبطاء وتيرة الأكل، مقارنة بتناوله مطحونًا ضمن وجبة سائلة.

ورغم ذلك، نوهت قهوجي إلى أن هذا لا يعني أن كل طعام طري لا يُشبع، فاللبن (الزبادي) مثلًا قد يكون مشبعًا للغاية إذا احتوى على نسبة عالية من البروتين.

ماذا تقول الدراسات؟

تشير مراجعات علمية وتجارب غذائية إلى أن إبطاء سرعة تناول الطعام يرتبط غالبًا بانخفاض كمية الطعام المستهلكة خلال الوجبة.

وقد أظهرت بعض التجارب أن زيادة المضغ يمكن أن تقلل كمية الطعام المتناولة، لكن النتائج ليست متطابقة لدى الجميع، كما أن تأثير القوام يتداخل مع محتوى الطعام من البروتين والألياف والماء والدهون.

ومن الأمثلة الواقعية، وفقًا للاختصاصية، تناول الخبز الطري بسرعة مع الجبن، مقارنة بتناول وجبة تتضمن خضراوات مقرمشة ومصدرًا للبروتين، فالخضراوات تحتاج إلى مضغ أكثر بينما يساعد البروتين والألياف على تعزيز الشبع، ولذلك لا يمكن إرجاع الفرق إلى القوام وحده.

حلول "ذكية" بلا حرمان

أوصت قهوجي بتطبيق هذه الفكرة دون الحاجة إلى حميات قاسية أو حساب كل سعرة حرارية، وذلك عبر تناول الفاكهة كاملة عوضًا عن الاعتماد الدائم على العصير، وإضافة الخضراوات إلى الوجبات، واختيار الحبوب الأقل تكريرًا عندما تناسبك، فضلًا عن مضغ الطعام بهدوء بدلًا من ابتلاعه بسرعة.

ومن المفيد أيضًا تجنب تناول الطعام أمام الشاشات عندما يؤدي ذلك إلى الأكل دون انتباه، لأن التركيز على الوجبة يساعد على ملاحظة مؤشرات الشبع.

وخلصت الاختصاصية إلى أن قوام الطعام لا يحدد وحده مقدار ما نأكله، لكنه قد يؤثر في سرعة تناولنا له ودرجة شعورنا بالامتلاء، وعندما نجمع بين الأكل الهادئ، والأطعمة الغنية بالألياف والبروتين، والوجبات المتوازنة، تصبح إدارة الشهية أسهل دون حرمان أو قواعد معقدة.

مبارك وياخور والشيخ نجيب في "الرحمة".. ماضٍ يلاحق محامية

تدور كاميرا تصوير النسخة العربية من المسلسل التركي "الرحمة" في مدينة اسطنبول التركية، بمشاركة الفنانة الأردنية صبا مبارك، والفنانين السوريين باسم ياخور وقيس الشيخ نجيب، إلى جانب مجموعة من الممثلين العرب، في عمل جديد ينضم إلى قائمة المسلسلات التركية المعرّبة.

يجمع العمل أسماء من سوريا والأردن ولبنان، من بينهم جنيد زين الدين، وريام كفارنة، وأيمن عبد السلام، وصباح بركات، ورولا بقساماتي، ورنين مطر، وجو طراد، وجمال العلي، وإلياس زريق.

تتولى الكاتبة لبنى مشلح كتابة النسخة العربية، التي يُتوقع أن تضاهي الـ 100 حلقة، على غرار عدد حلقات العمل التركي الأصلي.

وتخوض صبا مبارك من خلال المسلسل تجربتها الأولى في الدراما المعرّبة، وكذلك باسم ياخور، بينما يواصل قيس الشيخ نجيب حضوره في هذا النوع من الأعمال، بعد مشاركته في "ستيليتو" و"الخائن".

ويحمل العمل أيضًا لقاء جديدًا بين مبارك والشيخ نجيب بعد نحو 12 عامًا على تعاونهما في مسلسل "زين".

حكاية امرأة بلاحقها ماضيها

تستند قصة "الرحمة" إلى المسلسل التركي المقتبس بدوره من رواية "لون الغواية"، للكاتبة التركية هاندي ألتانلي، وتدور حول امرأة تنشأ في بيئة فقيرة، وتعيش طفولة قاسية تتخللها ظروف عائلية صعبة وعنف منزلي، قبل أن تتمكن من تجاوز تلك المرحلة، وتكمل تعليمها لتصبح محامية ناجحة.

لكن انتقالها إلى حياة جديدة لا يعني قدرتها على الانفصال الكامل عن ماضيها، إذ تعود أحداث وشخصيات من سنواتها الأولى إلى الظهور في حياتها، وتجد نفسها مجددًا أمام علاقات وتجارب اعتقدت أنها تجاوزتها.

ويشكل لقاؤها بحبها الأول أحد المنعطفات الأساسية في الحكاية، إذ يعيد فتح صفحات قديمة ويضعها أمام اختيارات ومواجهات جديدة.

وتتطور الأحداث عبر شبكة من العلاقات العاطفية والعائلية المتشابكة، التي تتداخل فيها الأسرار والخيانة والصراعات على النفوذ، إلى جانب عالم العصابات، بما ينقل الحكاية بين الدراما الاجتماعية والتشويق.

إنتاج طويل وتصوير في اسطنبول

اختيرت اسطنبول موقعًا لتصوير النسخة العربية، ومن المتوقع أن تستمر عمليات التصوير لأكثر من ثمانية أشهر، فيما لم تحدد بعد تفاصيل موعد العرض.

ويأتي "الرحمة" ضمن موجة المسلسلات المعرّبة التي توسعت خلال السنوات الأخيرة، مستفيدة من إعادة تقديم قصص تركية لجمهور عربي عبر ممثلين وبيئات محلية.

ومن الأعمال التي سبق عرضها في هذا الاتجاه "حب أسود" و"حب على ورق" و"أسر"، إلى جانب تجارب حققت انتشارًا مثل "ستيليتو" و"الخائن" و"كريستال".

تشويش في مفهوم العلاقات

عن مدى ملاءمة أفكار المسلسلات التركية والمعرّبة مع معايير وقيم المجتمع السوري، قال الناقد الفني عامر عامر لعنب بلدي في وقت سابق، إن الدراما المؤثرة من دون وعي نقدي تتحول من فن راقٍ إلى أداة لإعادة برمجة القيم.

وأوضح عامر أن هذا النمط من المسلسلات دخل على الحياة اليومية للناس، ولقي إقبالًا واسعًا خاصة من الجيل الجديد المتأثر بـ"الميديا".

لكن يجب ملاحظة أن النماذج المطروحة للعلاقات التي تطرحها هذه المسلسلات من حب وخيانات وغيرة مرضية وانتقام وغيرها، تسبب تشويشًا في مفهوم العلاقات الصحية والسليمة خاصة لأبناء الجيل الجديد.

وبالتالي، أصبح هناك خلط بين مفهوم الحب الحقيقي والوفاء، وبين التعلق والأنانية، وهذه مشكلات كبيرة قد يصل بها المرء إلى أمراض نفسية، بحسب عامر.



الفنانون صبا مبارك وباسم ياخور وقيس الشيخ نجيب ينضمون إلى بطولة مسلسل "الرحمة" (تعديل عنب بلدي)

حقوق التسمية التجارية.. فرصة لتمويل الأندية السورية

عنب بلدي – غنى جبر

في إطار التوجه نحو فتح آفاق جديدة للاستثمار وتعزيز الاستدامة المالية للأندية، أعلن الاتحاد العربي السوري لكرة السلة اعتماد نظام حقوق التسمية التجارية للفرق (Team Naming Rights)، الذي يتيح للأندية المشاركة في "دوري سيريتل" للمحترفين ودوري السيدات إضافة اسم شركة راعية إلى اسم الفريق، مقابل عقد رعاية مالي محدد المدة.



مباراة فريقي أهلي حلب وحدص الفداء ضمن منافسات الجولة الثالثة من الدوري السوري للمحترفين بكرة السلة – 3 تشرين الثاني 2026 (نادي الاتحاد الحلبي)

يهدف القرار إلى توفير مصدر دخل إضافي للأندية، وتشجيع الشركات على الاستثمار في كرة السلة السورية، وتوسيع نطاق الرعاية والتسويق الرياضي، من دون أن يكون ذلك بديلًا عن عقود الرعاية الحالية، إذ تحتفظ الأندية بحقوقها في تسويق الإعلانات على قمصان اللاعبين وغيرها من المساحات الإعلانية.

وفي المقابل، يحصل الراعي على مساحة ظهور إعلامي أوسع، تشمل البث التلفزيوني ونتائج المباريات وجداول الترتيب والتغطيات الإعلامية والمنصات الرقمية.

بحسب الاتحاد، لا يترتب على النظام أي تغيير في الأسماء القانونية للأندية أو شعاراتها أو ألوانها أو تاريخها وألقابها، إذ يقتصر الأمر على إضافة اسم الراعي إلى التسمية التجارية للفريق طوال مدة العقد، وفق الضوابط المعتمدة.

وفي هذا السياق، ترى المسؤولة عن الألعاب الجماعية في مديرية الرياضة والشباب بدمشق، جمانة العلوي، أن دخول الرعاة التجاريين إلى الأندية الرياضية سينعكس إيجابًا على استقرار اللاعبين من الناحيتين المادية والنفسية، ويسهم في تطوير مستواهم الفني والبدني.

وفي حديث إلى عنب بلدي، أوضحت العلوي أن الجانب المالي يشكل عاملًا أساسيًا في نجاح العمل الرياضي، إذ يضمن للاعب استقرارًا ماديًا طوال مدة عقده، ما يتيح له التركيز على التدريبات والالتزام بها، والاهتمام بجوانب الإعداد البدني والنظام الغذائي، التي تتطلب بدورها تكاليف مالية.

كما يسهم ذلك في تأمين متطلبات اللاعبين القادمين من محافظات أو دول أخرى، بما فيها الإقامة المناسبة والراتب الذي يتيح لهم التفرغ لممارسة الرياضة بصورة احترافية.

وأضافت اللاعبة والإدارية السابقة أن الاستقرار المالي يوفر للاعب قدرًا أكبر من الأمان، خصوصًا في حالات الإصابة، ويساعد الأندية على تأمين المشاركات الخارجية والإقامات اللازمة لها، بما يتيح للاعبين فرص الاحتكاك واكتساب الخبرة من خلال مواجهة لاعبين ومدربين من مستويات مختلفة.

ولا يقتصر تأثير الرعاية التجارية، بحسب العلوي، على اللاعبين، بل يمتد إلى الاستقرار الإداري والفني داخل الأندية، إذ يمنح الإدارات قدرة أكبر على التخطيط ووضع الاستراتيجيات، سواء للفريق الأول أو للفئات العمرية، والتعاقد مع مدربين بمستوى عالٍ، بمن فيهم المدربون الأجانب. كما يتيح توفير كوادر فنية وطبية متخصصة، مثل اختصاصيي العلاج والتدليك، والمعدّين البدنيين، والمحاللين والإحصائيين، ما ينعكس على تطور الأداء الرياضي.

التخصص الرياضي مدخل لاستقطاب الرعاة

تسعى الأندية إلى استقطاب التسميات التجارية لتوفير فرص التمويل، إلا أن ذلك يرتبط بقدرة الأندية على تسويق إمكاناتها وتحويل حضورها الرياضي والجماهيري إلى فرص استثمارية، من خلال عدة عوامل أبرزها النتائج الرياضية، والحضور الجماهيري، وسمعة النادي، ونوعية الألعاب التي يمارسها.

وفيما يتعلق بآليات جذب الشركات التجارية، نصحت العلوي إدارات الأندية بالعمل على تسويق نقاط قوتها، والاستفادة من شعبيتها الجماهيرية، مع التركيز على الألعاب التي تتميز فيها .

وأشارت العلوي إلى أن التخصص في ألعاب محددة، مثل كرة السلة أو كرة القدم أو ألعاب القوى، يمكن أن يشكل عامل جذب للشركات، خصوصًا عندما يمتلك النادي قاعدة من المواهب ومدربين على مستوى جيد، ويشارك في المنافسات الخارجية، ما يمنح اللعبة والنادي حضورًا أوسع، ويوفر للشركات فرصة للظهور الإعلاني وتعزيز علامتها التجارية خارج البلاد.

كما لفتت الإدارية السابقة في نادي الوحدة إلى أن السمعة الجيدة للنادي، وحضوره الجماهيري، والمنشآت والاستثمارات الموجودة فيه، جميعها عوامل يمكن أن تشجع الشركات على الاستثمار والرعاية، إلى جانب الاهتمام باكتشاف المواهب الصغيرة ورعايتها وتطويرها، بما يضمن استمرارية العمل الرياضي.

وبشأن إمكانية توسيع الرعاية التجارية لتشمل ألعاب السيدات والفئات العمرية، ترى العلوي أن استقطاب الشركات يرتبط بقدرة الأندية على تقديم منتجات رياضية ذات مستوى جيد، سواء من خلال جودة اللاعبات اللواتي يجري إعدادهن منذ المراحل العمرية الصغيرة، أو عبر قوة المشاركات الخارجية وتحقيق حضور رياضي لافت.

وتقترح الاستفادة من الشركات العاملة في مجالات التجميل وريادة الأعمال وغيرها لتشجيع رعاية فرق السيدات، مؤكدة أن الشركات الكبرى يمكن أن تتجه إلى رعاية فرق الرجال والسيدات في النادي نفسه.

هزائم وعجز مالي واستقالات

نادي تشرين.. أزمات داخل الملعب وخارجه

يعيش نادي تشرين بداية صعبة في الدوري السوري الممتاز لكرة القدم لموسم 2027–2026، بعدما عجز عن تحقيق الفوز في مبارياته الأولى، مكتفيًا بنقطتين وضعتاه في المركز الـ14 والأخير على جدول الترتيب، رغم امتلاكه مباراة مؤجلة أمام نادي الاتحاد، بطل الدوري في الموسمين الماضيين.

ولم يتمكن تشرين، المتوج بلقب الدوري السوري خمس مرات، من تسجيل أي هدف حتى الآن، إذ تعادل مع الكرامة من دون أهداف، وخسر أمام غريمه التقليدي حطين في ديربي اللاذقية، قبل أن يتلقى هزيمة ثقيلة أمام الطليعة بأربعة أهداف من دون رد، ثم تعادل سلبيًا مع نادي دمشق الأهلي في المباراة التي أقيمت في 6 من تشرين الثاني الحالي على أرضية الملعب البلدي في اللاذقية، لتتواصل معاناته مع بداية الموسم وتزداد الضغوط على الفريق وجهازه الفني. وتزامنت النتائج السلبية مع استقالة الكادر الفني بقيادة المدرب كنان ديب، لتتولى إدارة النادي تعيين أحمد عزام خلفًا له.

وكان عزام استقال من تدريب نادي الوحدة عقب خسارة الفريق أمام قامشلي سبورت، الصاعد حديثًا إلى الدوري السوري، قبل انتقاله إلى قيادة تشرين.

أزمة مالية تنعكس على الفريق

الإعلامي الرياضي زياد زين العابدين، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن تراجع تشرين يرتبط بمجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها العامل المادي، مشيرًا إلى أن أندية الساحل تعاني عمومًا ضعف الموارد المالية والاستثمارات مقارنة بمعظم الأندية السورية.

وأوضح زين العابدين أن الأزمة المالية انعكست على قدرة النادي على الاحتفاظ بعدد من لاعبيه، ما أدى إلى رحيل أسماء من أبناء تشرين، بينهم محمد مالطة وعلي بشماني وكامل حميشة ومحمد أسعد ومحمد مرمور، جراء عدم التزام الإدارة السابقة، بحسب قوله، بالوفاء بمستحقاتهم المالية، لتتجهوا إلى أندية أخرى بحثًا عن الاستقرار المادي.

وأضاف أن رحيل هؤلاء اللاعبين دفع النادي إلى التعاقد مع لاعبين جدد، لكن عددًا منهم لم يقدم الإضافة المنتظرة حتى الآن، فضلًا عن ارتفاع المعدلات العمرية لبعض اللاعبين، مثل أحمد الصالح (37 عامًا) والحارس فادي مرعي (43 عامًا) ونديم صباغ (41 عامًا)، وعدم نجاح المحترفين في إثبات حضورهم مع الفريق.

وأشار زين العابدين إلى أن المهاجم أرونا لم يقدم المستوى المنتظر، ولا سيما خلال مباراتي حطين والطليعة، اللتين شهدتا إهداره فرصًا كان من الممكن استثمارها، إلى جانب وجود مشكلات في التنظيم الدفاعي، خصوصًا في العمق.

مدرب جديد أمام تحديات كبيرة

مع تسلم أحمد عزام مهمة قيادة الفريق، يأمل جمهور تشرين أن ينجح المدرب في إعادة ترتيب أوراق النادي وتصحيح مساره في الدوري.

وبحسب الإعلامي الرياضي، فإن المرحلة المقبلة تحتاج إلى منح عزام الوقت الكافي للعمل، وعدم تحميله مسؤولية فورية لتغيير واقع الفريق، معتبرًا أن المدرب لا يملك "عصا سحرية" لمعالجة جميع المشكلات خلال فترة قصيرة.

ودعا إلى استثمار فترة التوقف بين مرحلتي الذهاب والإياب لدعم الفريق بعدد من اللاعبين وفق احتياجاته الفعلية، إلى جانب فسخ التعاقد مع أي لاعب لا يثبت قدرته على تقديم الإضافة المطلوبة.

جماهير تنتظر عودة تشرين

تضع النتائج الحالية جماهير تشرين أمام بداية مقلقة لموسم كان يُفترض أن ينافس فيه الفريق على مراكز متقدمة، لا أن يجد نفسه في ذيل الترتيب، بانتظار مباراته المؤجلة أمام الاتحاد. بالنسبة لزين العابدين، فإن من حق جماهير تشرين أن تشعر بالحزن إزاء ما يمر به النادي، خصوصًا أنها اعتادت رؤية فريقها منافسًا على الألقاب، مشيرًا إلى أن تاريخ النادي المتوج بخمسة ألقاب للدوري يجعل التوقعات منه مرتفعة.



لاعبو نادي تشرين يلتقطون صورة تذكارية قبل بداية مباراتهم أمام نادي الكرامة – 11 تشرين الأول 2026 (نادي تشرين الرياضي)

دولار بدل الإعجاب

ميزة جديدة لدعم المحتوى على "إكس"

قد يصبح التعبير عن الإعجاب بمنشور على منصة "إكس" أكثر من مجرد ضغطة على رمز القلب، فقد أعلن إيلون ماسك أن المنصة تعمل على إضافة ميزة تتيح إرسال دولار واحد إلى صاحب المنشور عبر خدمة "X Money"، باستخدام الضغط المطول على زر الإعجاب، في خطوة قد تقرّب المدفوعات من التفاعل اليومي بين المستخدمين.

وجاء الإعلان عبر منشور لماسك في 25 من تشرين الأول الماضي، وفق ما نقلته "NDTV Profit". ولم يتضمن تفاصيل كاملة عن موعد الإتاحة أو شروط الاستفادة، ما يعني أن الحديث يدور عن ميزة معلنة يجري التحضير لإضافتها، دون تأكيد إطلاقها لجميع المستخدمين.

من التفاعل إلى الدعم

تقوم الفكرة على ربط الدعم المالي بالفعل الذي اعتاد المستخدم القيام به عند مشاهدة محتوى يعجبه، وفق ما أوضحه خبير علوم "الويب" والمدرب المعتمد لدى أكاديمية "أكسفورد" بشار سعد، في حديث إلى عنب بلدي، فبدل الاكتفاء بالإعجاب، يمكن إرسال مبلغ صغير إلى صاحب المنشور، ضمن تجربة مرتبطة بخدمة المدفوعات التابعة للمنصة.

وقد يخفف هذا الأسلوب الخطوات المطلوبة لدعم مقال مفيد، أو صورة مميزة، أو شرح تقني يجيب عن سؤال، لكنه لا يعني أن كل إعجاب سيصبح مدفوعًا فالإعلان يتعلق بإضافة وظيفة للضغط المطوّل، وليس بفرض رسوم على التفاعل العادي.

فرصة لصناع المحتوى

اعتبر سعد أن المبالغ الصغيرة يمكن أن تمنح بعض صناع المحتوى وسيلة إضافية للاستفادة من أعمالهم، خصوصًا عندما يرغب المتابع في تقديم دعم عابر دون الالتزام باشتراك دوري لدى صاحب الحساب.

ومن الناحية النظرية، قد يتيح تكرار هذه المساهمات من عدد كبير من المتابعين دخلًا إضافيًا، لكن ذلك يبقى احتمالًا مرتبطًا بسلوك الجمهور وانتشار الخدمة، ولا يشكل ضمانًا لمورد ثابت. كما أن الحسابات الصغيرة قد تستفيد من سهولة الوصول إلى أداة الدعم، إلا أن الإعلان لا يثبت أنها ستحصل على أفضلية، فحجم الجمهور وقدرته على الدفع وتوفر الخدمة عوامل ستؤثر في توزيع الفائدة بين الحسابات.

خدمة متاحة ضمن شروط

تأتي الميزة المقترحة ضمن توسع "X Money"، والتي تتيح إرسال الأموال واستقبالها وطلبها بين المستخدمين.

وبحسب صفحة الأسئلة الشائعة الرسمية، يجري توفير الخدمة للمقيمين في الولايات المتحدة، مع إشعار المستخدم عندما تصبح متاحة لحسابه.

وتشمل شروط الاستخدام بلوغ 18 عامًا، والإقامة في الولايات المتحدة، وامتلاك رقم هاتف أمريكي موثّق وحساب "إكس" بحالة سليمة، إلى جانب قبول مستندات فتح الحساب. لذلك، لا يعني الإعلان أن المستخدمين في الدول العربية سيتمكنون مباشرة من إرسال "الإكراميات" أو استقبالها.

ومن الضروري أيضًا التمييز بين توفر الخدمة المالية نفسها وإطلاق وظيفة الدفع عبر زر الإعجاب، وفقًا للخبير التقني، فلكل منهما نطاق إتاحة وتفاصيل ينبغي التحقق منها بصورة مستقلة.

التفاصيل تصنع الفارق

لفت سعد إلى أن أهمية الخطوة تكمن في إعادة تنظيم علاقة الجمهور بصناع المحتوى، إذ يتيح دمج الدفع داخل المنشور دعمًا مباشرًا وفوريًا للمحتوى المفيد، وهو ما يبدو واضحًا في توجه المنصة الجديد. ومع ذلك، يتطلب النجاح توضيح الشروط والرسوم وحدود التحويل، وضمان آلية لمعالجة الأخطاء، مع جعل الموافقة على الدفع صريحة لتفادي الأخطاء في أثناء التصفح.

واختتم سعد حديثه بأن إعلان ماسك يمثل توجه "إكس" نحو دمج التواصل بالمدفوعات، لكن نجاحه مرهون بتحويل سهولة الاستخدام إلى تجربة مالية موثوقة ومربحة للطرفين.

أفاميا.. سجل تاريخي يمتد إلى العصر الهلنستي

في ريف حماة الغربي، وعلى هضبة كلسية تطل على سهل الغاب، لا تبدو أفاميا مجرد أطلال، بل تشكّل سجلًا مفتوحًا لمدينة جمعت في حجارتها وأعمدتها تاريخًا عسكريًا واقتصاديًا وفنيًا امتد من العصر الهلنستي إلى الروماني فالبيزنطي، قبل الفتح الإسلامي.

وتكمن المفارقة في أن هذه المدينة، التي كانت إحدى الحواضر السلوقية الأربع الكبرى، تقف اليوم شبه منسية سياحيًا، رغم أنها تضم واحدًا من أطول شوارع الأعمدة في العالم القديم ومسرحًا رومانيًا يعد من الأكبر في الشرق.

من "فارناكا" إلى "أفاميا"

تبعد أفاميا نحو 55 كيلومترًا شمال غرب حماة، على الضفة الشرقية للعاصي، في موقع يشرف على سهل الغاب وكان يطل على ممرات التجارة بين المتوسط وبلاد الرافدين، بحسب الدراسة التاريخية والأثرية "أفاميا في العصور الكلاسيكية والهلنستية والرومانية".

وعُرفت قبل اسمها الحالي بـ"فارناكا"، قبل أن يعيد تأسيسها سلوقس الأول نيكاتور بين 300 و299ق.م، ويسميها "أفاميا" نسبة إلى زوجته أباما.

وسرعان ما أصبحت مركزًا عسكريًا وإداريًا واقتصاديًا بارزًا، وإحدى أهم الحواضر السلوقية إلى جانب أنطاكية وسلوقية بيريا واللاذقية.

من تربية الفيلة إلى مركز تجاري روماني

في العهد السلوقي، كانت من أهم مراكز تربية الخيول والفيلة الحربية، إذ احتضنت آلاف الخيول ومئات الفيلة.

ومع انتقالها إلى الحكم الروماني عام 64ق.م، دخلت مرحلة ازدهار عمراني وتجاري، وأصبحت محطة رئيسة على طرق التجارة، ما جعلها من أكبر مدن الشرق الروماني.

شارع الأعمدة والمسرح الكبير

الشاهد الأكبر على عظمتها هو شارعها المعمد، بحسب الموسوعة العربية "مدخل أفاميا"، الذي يمتد نحو 1850 مترًا، ويصل عرضه مع أروقته إلى 37 مترًا، وتصطف على جانبيه أكثر من ألف عمود حجري مزخرف بارتفاع نحو 10.5 متر، تعود إلى الفترة بين عامي 116 و169م.

ولم يكن مجرد ممر، بل القلب الاقتصادي والاجتماعي للمدينة، بأسواقه وحماماته ومعابده ومبانيه الإدارية. إلى الغرب منه يقع المسرح الروماني الكبير بقطر 139 مترًا، ويعد من أكبر المسارح في سوريا والعالم الروماني.

وحظيت المدينة بمكانة دينية عبر معبد "بعل-زيوس"، ثم أصبحت مقرًا لأسقفية كبيرة، وشهدت بناء كاتدرائية ومجموعة أسقفية ضخمة مبلطة بالفسيفساء، من بينها لوحة "الحكماء السبعة الإغريق".

ولا تزال فيها بقايا كنائس بيزنطية وحمامات رومانية وقصر الحاكم (التريكلينوس) بفسيفسائه النادرة.

بين الإهمال والاكتشاف

رغم هذا الإرث، تعرضت أفاميا خلال الحرب في سوريا لأعمال تنقيب غير شرعية واعتداءات أضرت بمعالمها، ووثقت تقارير دولية ومحلية ذلك.

لكنها لا تزال تحتفظ بقيمة تاريخية كبيرة، وقد منحها إدراجها مؤخرًا على قوائم "إيسيسكو" زخمًا جديدًا لحمايتها وتوثيقها.

ويبقى السؤال: كيف لمدينة بهذا التاريخ أن تبقى على هامش الاهتمام، وهي تستحق أن تُروى قصتها كواحدة من أعظم مختبرات العمارة والتخطيط في الشرق القديم؟



رغم الزلازل والتغيرات التي تعرضت لها لا تزال أطلال أفاميا قائمة حتى اليوم كشاهد على تاريخها – 28 نيسان 2026 (عنب بلدي/ إياد عبد الجواد)

كتاب

بنت الساحرة"

حينما التقى الطب والسحر بالأدب

ماذا يحدث حين تتحول مزحة طبيب إلى حقيقة يؤمن بها مريض، وتصبح فكرة علمية بسيطة سببًا في تغيير حياة إنسان؟

لم يكتفِ الكاتب السوري عبد السلام العجيلي، في مجموعته القصصية "بنت الساحرة"، بسرد حكايات عن المرض والأطباء والمرضى، وإنما استفاد من خلفيته الطبية في بناء قصص تضع النفس البشرية أمام ما تعجز المعرفة عن تفسيره.

كانت "بنت الساحرة" أولى مجموعات العجيلي القصصية، وتضم قصصًا تتوزع بين موضوعات طبية وعلمية، وأخرى تستعين بعالم السحر والمعتقدات الشعبية.

ومع خلفية العجيلي الطبية، يحضر الطب بوصفه جزءًا من الحكاية نفسها، فالأطباء والمستشفيات والأدوية والأمراض عناصر أساسية في عدد من قصص المجموعة.

من أبرز قصص المجموعة "قطرات دم"، التي عُرفت في الأصل بعنوان "حفنة من دماء"، وفازت بجائزة مسابقة القصة التي نظمتها مجلة "الصباح" عام 1943، قبل أن يعيد العجيلي نشرها ضمن مجموعته الأولى بعنوانها الجديد.

تدور الحكاية حول طبيب في قسم الأمراض الداخلية بمستشفى المعهد الطبي، يعتقد أن الكتب والمراجع العلمية التي يقرأها قادرة على تفسير الوجود، وأن العلم يقدم الإجابات الحاسمة عن أسئلة الحياة، لكنه يساوره الشك بعد استقباله امرأة مصابة، يعالجها ويتبرع لها بدمه.

ولكي يطمئنها، يمزج الطبيب معها بأن الدم الذي نقله إليها من عروقه دم نبيل وعريق، غير أن المرأة تأخذ كلامه على محمل الجد، وتتعامل مع الدم الذي دخل جسدها بوصفه أمانة عليها الحفاظ على نقائها.

كانت المرأة قد هربت من زواج أراده أهلها، واختارت الزواج من ضابط أجنبي من ديانة مختلفة، لكنه تركها بعد نحو عام ونصف، وبعد أن يصادفها شقيقها خارجة من السينما، يعتدي عليها بسكين ويتركها بين الحياة والموت، قبل أن يتمكن الطبيب من إنقاذها.

بعد الحادثة، تتغير حياة المرأة، وتبدأ بالتعامل مع مزحة الطبيب باعتبارها حقيقة، فتشعر بأنها مسؤولة عن صيانة الدم الذي انتقل إليها.

وحين يقرر الطبيب مصارحتها بأن الدم ليس سوى مزيج من الماء وآثار المعادن والمواد الأخرى، يكون اعتقادها قد استقر في داخلها، وتنتهي الحكاية بانتحارها.

لا تقوم مفارقة القصة على غرابة الاعتقاد، بل على الطريقة التي تتحول بها كلمة إلى قوة تتحكم في حياة إنسان، فالطبيب الذي اعتقد أنه يستخدم مزحة لتخفيف الموقف، يجد نفسه أمام موقف لم يتوقعه.

وتحمل المجموعة قصصًا أخرى، مثل "الكمأة والكينين" و"الكأس والتذوير" و"انتقام محلول الكينا" و"حمّى" و"النوبة القاتلة".

وفي مقابل هذه الحكايات، تخرج القصة التي تحمل المجموعة عنوانها من الإطار الطبي إلى عالم السحر، إذ تظهر فيها ساحرة عجوزة، كما يستعين العجيلي بشخصية الساحر الغجري في قصتي "العراف" و"الظهيرة".

عبد السلام العجيلي

ولد عبد السلام العجيلي في مدينة الرقة عام 1918، وتلقى تعليمه في مدينته التي ولد فيها إضافة إلى حلب، قبل أن يلتحق بكلية الطب في جامعة "دمشق" ويتخرج فيها عام 1945.

بدأ نشر قصصه في وقت مبكر، إذ ظهرت قصته الأولى "نومان" عام 1936 في مجلة "الرسالة" المصرية.

لم يقتصر نشاط العجيلي على الأدب والطب، إذ انتُخب نائبًا عن الرقة عام 1947، وشارك عام 1948 في جيش الإنقاذ متطوعًا طبيبًا خلال حرب فلسطين، كما تولى مناصب وزارية في الثقافة والإعلام والخارجية عام 1962.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرم الثورة

الأحد 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2026
العـــدد 768 – السنة الخامسة عشـرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية



"الكرسي".. مقعد المسيح الذي تحول إلى حضارة بيزنطية في الجولان

عنب بلدي – ركان الخضر

من مكان يُعتقد أن السيد المسيح جلس فيه وألقى من أحد تلاله موعظة لأنصاره، واتخذه مركزًا لإرسال الحواريين إلى المناطق المجاورة لنشر دعوته، انتقل الموقع الذي بات يُعرف باسم "الكرسي" إلى شاهد على حضارة بيزنطية مرت في الجولان السوري قبل ألفي عام. بقايا الدير الكبير والسور المحيط به والبوابة الرئيسة في الجدار الغربي للسور، المحمية ببرج من طابقين وشارع مرصوف، يمتد من البوابة الرئيسة إلى ساحة أمام الكنيسة، تتحدث عن حقبة بيزنطية عاشت على الشاطئ الشرقي لبحيرة "طبريا".

وتتجاوز المنطقة تلك الآثار لتشمل أيضًا صفوفًا من الأعمدة تحيط بساحة الكنيسة، يبدو أنها لم تكن مسقوفة في المرحلة الأولى، فبدت كأروقة مفتوحة، وغُطيت هذه الأروقة في مرحلة لاحقة، إلا أنها تداعت وسقطت مع الزمن، ما عدا الرواق الشرقي.

ونقلًا عن كتاب "المسيح في الجولان.. تاريخ وآثار"، للباحثين تيسير خلف وعز الدين سطاس، فإن عمليات المسح والتنقيب، التي جرت في الموقع، كشفت عن آثار وبقايا تعود إلى العهود الرومانية والبيزنطية.

وتشير البقايا واللقى إلى أن الموقع لم يكن مجرد مكان عبادة، بل كان مركزًا دينيًا، وحلقة وصل ما بين العالمين المسيحي والإسلامي، وتؤكد الدور الحضاري الذي لعبه هذا الموقع في تاريخ المنطقة وموروثها الثقافي.

وتعتبر فكرة تخليد "معجزة الخنازير" (معجزة إخراج الشياطين وخنازير جرجسة) الدافع الأساسي لإقامة الدير والكنيسة في هذا المكان، الأمر الذي حول الموقع إلى مزار للحجاج المسيحيين منذ أقدم العصور.

وفي مطلع عام 2000، وضمن زيارته لمنطقة الشرق الأوسط للحج إلى الأماكن المقدسة، زار بابا الفاتيكان حينها، يوحنا بولس السادس، المنطقة، وأقام فيها قداسًا دينيًا من أعلى التل الذي يقال إن السيد المسيح عليه السلام ألقى من فوقه موعظة الجبل.

"جرجيسيا" في العهد الجديد

قال الباحث في الآثار فارس الصفدي، في حديث إلى عنب بلدي، إن قرية الكرسي في الجولان السوري المحتل كانت تُعرف في العهد الجديد للكتاب المقدس بـ"جرجيسيا" (gergesa)، مشيرًا إلى أنه الموقع الذي شهد "معجزة الخنازير" المذكورة في العهد الجديد، وفيه آثار تعود إلى عهد السيد المسيح الذي زار تلك المنطقة.

كما تحتوي المنطقة، وفق الخبير الصفدي، على آثار رومانية، منها غرف مربعة الشكل مبنية بالحجر البازلتي المثبت بـ"الملاط" (عجينة قابلة للتشكيل تتكون من خلط مادة رابطة مثل الأسمنت أو الطين) مع ركام ناعم (مثل الرمل والماء)، إضافة إلى كهوف طبيعية، لافتًا إلى أن الطبري ذكر أن المسيح جمع الحواريين بها، وفيها موضع الكرسي الذي يقال إنه كرسي السيد المسيح الذي جلس عليه.

وأضاف الصفدي أن السيد المسيح شفى في هذا المكان الرجل المجنون ومريض البرص وأطعم ألف شخص من سمكة أيضًا، وأرسل تلميذه بطرس إلى قرية بانياس المجاورة وبقية القرى المحيطة من أجل نشر الدين المسيحي.

وأوضح أن المكان يضم عدة معالم أثرية تعود للفترة البيزنطية المسيحية، والتي تؤرخ في القرن الخامس الميلادي، شملت دير الرهبان والأرضيات الفسيفسائية في جناحي البازيليكا، وهي تزيينات متشابهة تمثل مربعات صغيرة وكبيرة متماثلة.

مجمع الدير والكنيسة البيزنطية

يعد دير الكرسي من أكبر المجمعات الرهبانية الأديرية المكتشفة في المنطقة، ويتميز بتخطيط هندسي متقن، يتألف من الهيكل البازيليكي الذي يمتد على مساحة ضخمة ويضم في داخله كنيسة تقارب مساحتها دونمًا واحدًا.

وتنقسم الكنيسة داخليًا إلى ثلاثة أروقة يفصل بينها صفان من الأعمدة الرخامية، بمجموع 12 عمودًا، تُوّجت بتيجان كورنثية بديعة نُقشت في أوساطها الصلبان، كما يحيط بالدير سور حجري مرتفع وضخم لحمايته، وكان يضم غرفًا مخصصة لإقامة الرهبان والحجاج.

ويتجلى الجمال الفني المعماري للموقع في سجاد الفسيفساء الملون الذي يغطي أرضيات الكنيسة وأروقتها، ويدمج بين الرسومات الهندسية الدقيقة والزخارف النباتية الغنية، كما تضم الأروقة لوحات فسيفسائية تمثل الحيوانات والطيور، من أشهرها رقعة عند بوابة إحدى الغرف الشمالية تصوّر زوجين من الحمام يقفان بجوار سلة مجدولة.

ووُجدت أرضيات مرصوفة بكتابات باللغة اليونانية القديمة يعود تاريخها إلى عام 585م (فترة القيصر ماوريكوس)، توثق أسماء القائمين على الدير مثل رئيس الدير الأول، ستيفانوس. وبخصوص المعالم الدفاعية والخدمية المحيطة، تتضمن سور القلعة التي ما زالت بقايا أسوارها قائمة، بالإضافة إلى اكتشاف نفق قديم تحت الأرض كان يستخدمه الأمراء والجنود للتنقل الآمن، وبرج المراقبة الذي يقع إلى الجنوب من الدير على منحدر التل لحماية المجمع الديني ورصد الساحل.

وكشفت التنقيبات عن حوض تعميد أثري متكامل ببنيته الإنشائية، ومغارة مدفن الرهبان التي تشمل موقعًا مخصصًا لدفن الموتى من قاطني الدير من رجال الدين.

الموقع والتسمية

تقع قرية الكرسي في منتصف الشاطئ الشرقي لبحيرة "طبريا"، جنوب مصب وادي السمك في هذه البحيرة، وهو وادٍ كبير، ينتهي بدلتا، يأخذ شكل رأس متقدم.

وتتبع إداريًا لبلدة البطيحة على بعد ستة كيلومترات إلى الجنوب منها وعشرة كيلومترات إلى الشمال الشرقي من مدينة فيق في محافظة القنيطرة.

وتبعد من 60 إلى 65 كيلومترًا إلى الجنوب الغربي من مدينة القنيطرة، ولا تفصلها عن الحدود الفلسطينية سوى البحيرة.

وكان عدد سكانها يبلغ نحو 428 نسمة قبل تهجير أهلها إثر الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة في حزيران من عام 1967.

ووردت آراء عديدة حول أصل اسم الموقع، منها ما أعاده إلى الكلمة الآرامية "كورسا"، التي تعني "الكرسي"، ومنها ما رأى تشابهًا بين اسم الموقع وكلمة "خنزير" باليونانية، وربط بين اسم الموقع و"معجزة الخنازير"، ومنها ما رجح العامل الجغرافي، مرجعًا التسمية إلى جرف صخري في الموقع، يبدو على شكل كرسي أو مقعد يعلو الكنيسة.



بقايا آثار الدير والكنيسة في قرية الكرسي بمنطقة الجولان السوري المحتل – 8 آب 2018 (سورية السياحة/ فيسبوك)



نحن وأمريكا والزمن طويل

خطيب بدلة

خسر الحزب الجمهوري، في أمريكا، الانتخابات النصفية، وفاز الحزب الديمقراطي.. يجدر بنا، نحن أهل الشرق الأوسط، أن نطنش هذا الحدث، ونعتبره عاديًا، فهذان الحزبان ما فتئا يتناوبان الربح والخسارة، في الرئاسة وفي الكونغرس، منذ عشرات السنين، ما يعني أن الأمر تقليدي، وبسيط.. ولكن الانتخابات، هذه المرة، تحديدًا، مختلفة، لأنها حصلت في خضم حروب مفتوحة، ومتشعبة، تحرق الأخضر واليابس، تقودها أمريكا، بقيادة دونالد ترامب.

الأمر البديهي أن تبقى المسائل الديمقراطية خارج نطاق اهتمامنا، فنحن بعيدون عن الديمقراطية، بل ونرفضها، خاصة بعد تنامي التيارات السلفية الجهادية، التي هرع أفراد منها إلى الشاخصات المرورية، شطبوا محتواها الأصلي، وكتبوا عبارات من قبيل: العلمانية دين الغرب، والديمقراطية شرك بالله! وأنا هنا، أؤكد لحضراتكم، أن علماء السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والفلسفة، إذا اجتمعوا، واستعانوا بفريق من الأطباء النفسيين الكبار، لما استطاعوا إقناع الإخوة السلفيين الجهاديين، بأن العلمانية والديمقراطية لا علاقة لهما بالدين، ولا يمكن أن تكونا مؤمنتين بإله واحد، أو مشركتين، أو ملحدتين.

تعرضت، قبل أيام، لسؤال مباغت من أحد متابعي صفحتي. سألني: لماذا تعادي أمريكا الشعب السوري؟ وكان جوابي، بأن أكثر ما يزعجني، ويربكني، السؤال الذي يتضمن جوابه في داخله. بحسب رؤيتي، وقناعتي، أمريكا لا تعادي شعوبًا، ولا تصادق شعوبًا، وإنما تتحرك سياساتُها بدافع من مصلحتها، وهذه المصلحة تتغير، في كل مرحلة تاريخية، وتبدو، أحيانًا، وكأنها تتناقض مع نفسها.. فقد كانت على عداء استراتيجي، مع الاتحاد السوفييتي، ولكنها، في الأربعينات، تحسست خطر التمدد الألماني، في أوروبا، فساعدت الاتحاد السوفييتي، وخلال حرب الخليج، وقفت مع إيران في فترة، وفي أخرى مع العراق، وهي التي دعمت المجاهدين الأفغان، والعرب، لمواجهة الاتحاد السوفييتي، خاضت حربًا طويلة ضدهم، بعد 11 سبتمبر 2001.. وبالنسبة للسؤال عن عداء أمريكا للشعب السوري، ترامب نفسه، حينما كان رئيسًا لأمريكا بين 2017 و2021، حاول الانسحاب من سوريا، وقال: لم يبقَ فيها سوى الغبار والإرهاب... ولكن الشواية انقلبت على قفاها، بعد السابع من أكتوبر 2023، إذ اتخذ الإسرائيليون والأمريكان قرارًا باقتلاع إيران من منطقة الشرق الأوسط، والحرب الطويلة التي خاضتها الدولتان أدت إلى سقوط نظام بشار الأسد، وفجأة، بدأ الاهتمام الأمريكي بسوريا يظهر، وكذلك الاهتمام السعودي، فالمرحلة تغيرت، وأمريكا، نفسها، التي كانت تصنف سوريا، دولة راعية للإرهاب، اشتغلت على تغيير الصفة، وإلغاء كل العقوبات المفروضة عليها، وأزالت التصنيف عن عدد من الأشخاص الذين كانت تضع مكافآت لمن يدلي بمعلومات عنهم.

هذا الكلام، يوصلنا، بلا أدنى شك، إلى جواب منطقي، للسؤال، وهو أن السياسة الأمريكية، تجاه نظام الحكم في سوريا، مرشحة للتغير، مرة أخرى، بالتدريج، أو على نحو مفاجئ، وهذا يتحدد من خلال الخطر الذي يمكن أن تشكله الجماعات الجهادية، المتنامية، على إسرائيل.. ولكم في صداقة ترامب مع أردوغان مثال بالغ الوضوح، وهو أنه، عندما تتعارض مصلحة إسرائيل مع مصلحة تركيا، تقصف إسرائيل المواقع التركية، وأمريكا لا تعترض، بل إنها تؤيد الجانب الإسرائيلي، وبلا تردد.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper